دولة فلسطين

وزارة شؤون المرأة

التقرير الوطني "بيجين بعد ٢٥ عاماً"

إنجازات، وتحديات، وإجراءات

دولة فلسطين

أبريل ٢٠١٩

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
توطئة	٣
منهجية إعداد التقرير	٣
السياق السياسي للمجتمع الفلسطيني	٣
محتويات التقرير	٥
القسم الأول: الأولويات والإنجازات والتحديات والعوائق	
١. الانجازات	٦
٢. التحديات	٨
٣. الأولويات الخمسة الأولى لتسريع تقدم المرأة والفتاة في المجتمع الفلسطيني لخمس سنوات الماضية	١٠
٤. أهم التدابير المتخذة لمنع التمييز وتعزيز حقوق النساء والفتيات ذوات الاعاقة	١٢
٥. أثر الاحتلال الاسرائيلي وما سببه من أوضاع اقتصادية على تنفيذ منهاج عمل بيجين	١٣
٦. الأولويات الوطنية الخمسة لتسريع تقدم المراة والفتاة خلال السنوات الخمس القادمة	١٤
القسم الثاني: التقدم المحرز عبر مجالات الاهتمام الحاسمة الاثنى عشر	
البعد الأول: التنمية الشاملة والرخاء المشترك والعمل اللائق	١٧
١. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة لتعزيز المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بدور المرأة في العمل بأجر والعمالة	١٧
٢. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة للاعتراف بـ و/أو الحد من و/أو إعادة توزيع الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتعزيز التوفيق بين الأسرة والعمل	٢٠
٣. تدابير التقشف/ضبط أوضاع المالية العامة التي اتخذتها دولة فلسطين، وتأثيراتها المحتملة على المساواة بين الجنسين	٢١
البعد الثاني: القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية	٢١
١. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة للحد من/القضاء على الفقر بين النساء والفتيات	٢١
٢. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة لتحسين الوصول إلى الحماية الاجتماعية للنساء والفتيات	٢٣
٣. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة لتحسين النتائج الصحية للنساء والفتيات	٢٣
٤. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة لتحسين نتائج ومهارات تعليم النساء والفتيات	٢٤
البعد الثالث: التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية	٢٦
١. أشكال العنف ضد النساء والفتيات، التي أولتها دولة فلسطين أولوية للعمل عليها	٢٦
٢. الإجراءات المتخذة الأكثر أولوية في السنوات الخمس الأخيرة للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات	٢٧
٣. الإستراتيجيات المستخدمة في السنوات الخمس الأخيرة لمنع العنف ضد النساء والفتيات	٢٩
٤. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة لمعالجة تصوير النساء والفتيات و/أو التمييز و/أو التحيز ضد المرأة في وسائل الإعلام	٣٠
٥. الإجراءات المتخذة خلال السنوات الخمس الماضية التي تم تصميمها خصيصًا للتصدي للعنف ضد مجموعات معينة من النساء اللواتي يواجهن أشكالًا متعددة من التمييز	٣١
البعد الرابع: المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين	٣٢
١. الإجراءات والتدابير المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة وصنع القرار	٣٢
٢. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة لزيادة تمكين المرأة من التعبير والمشاركة في صنع القرار في وسائل الإعلام، بما في ذلك من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)	٣٣
٣. الموازنة الوطنية ودورها في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	٣٤

٤. الاستراتيجية الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين	٣٥
٥. الجدول الزمني لتنفيذ توصيات لجنة سيداو حسب المحاور العامة	٣٦
٦. المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة فلسطين	٣٧
البعد الخامس: المجتمعات المسالمة التي لا يُهمّش فيها أحد	٣٧
١. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة لمواجهة الاعتداءات والانتهاكات الاسرائيلية وفق القرار الدولي ١٣٢٥	٣٧
٢. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة لتعزيز المساءلة القضائية وغير القضائية عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان للنساء والفتيات من قبل الاحتلال الاسرائيلي ومستوطنيه	٣٩
٣. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة للقضاء على التمييز ضد حقوق الأطفال الإناث وانتهاكها	٤١
البعد السادس: الحفاظ على البيئة وحمايتها وإصلاحها	٤١
١. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة لإدماج النوع الاجتماعي في السياسات البيئية	٤١
٢. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة لدمج النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج للحد من مخاطر الكوارث، ومقاومة المناخ والتخفيف من تأثيراته	٤٢
القسم الثالث: المؤسسات الوطنية والإجراءات	٤٤
١. الآلية الوطنية الحالية في الدولة	٤٤
٢. علاقة الآلية الوطنية مع الفريق الوطني لأجندة التنمية المستدامة	٤٤
٣. الآليات الرسمية القائمة لمختلف الجهات المعنية للمشاركة في تنفيذ ورصد إعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠	٤٤
٤. آليات ضمان مشاركة النساء والفتيات من المجموعات المهمشة وإبراز مخاوفهن في هذه العمليات	٤٥
٥. مساهمة الجهات المعنية في إعداد هذا التقرير الوطني	٤٥
٦. المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات كأولوية رئيسية في الخطة/الإستراتيجية الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة	٤٥
القسم الرابع: البيانات والإحصاءات	٤٦
١. أهم ثلاث مجالات لتعزيز المساواة بين الجنسين	٤٦
٢. الأولويات الثلاث الأولى لتعزيز إحصاءات الجنسين الوطنية خلال السنوات الخمس القادمة	٤٦
٣. المؤشرات المحددة لرصد التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة	٤٧
٤. مؤشرات الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة المؤشرات المتعلقة بالجنسين في إطار أهداف التنمية المستدامة الأخرى	٤٧
٥. التقسيمات التي يتم تقديمها بشكل روتيني عن طريق المسوحات الرئيسية	٤٧
ملحق المؤشرات الرئيسية عن واقع المرأة الفلسطينية	٤٨

توطئة:

يسر دولة فلسطين إعداد التقرير الخاص بأوضاع المرأة الفلسطينية في أراضي فلسطين المحتلة منذ ٥ حزيران ١٩٦٧ والتي تشمل الضفة الغربية من الأردن بما فيها القدس الشرقية، إضافة إلى قطاع غزة، ويعتبر تقرير بيجين +٢٥ أحد التقارير التي تصدر عن الامم المتحدة لمراقبة تعزيز المساواة بين الجنسين في دول العالم، وهو يعتمد بالاساس على إعلان منهاج عمل بيجين الذي انعقد في العام ١٩٩٥ بمشاركة هيئة واسعة من القيادات والحركة النسوية من جميع انحاء العالم، واعتمد الاعلان مجموعة من الاجراءات المطلوب تنفيذها من قبل المؤسسات الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية لجسر الفجوة بين الجنسين.

يركز التقرير بالاساس على الاجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين نحو المساواة بين الجنسين، وتلك الاجراءات تتعلق بالسياسات، والتشريعات، والقوانين، والقرارات، وبناء القدرات، ورفع الوعي، والتثقيف، وتقديم الخدمات، ويبرز أهم الانجازات والمعيقات، والتحديات على صعيد تلك الاجراءات التي تحققت أوحالت دون التحقق نحو تعزيز المساواة بين الجنسن.

يتم اعداد تقرير بيجين كل خمسة سنوات بطلب من الأمين العام للأمم المتحدة، ويستند تقرير الأمين العام بشكل اساسي على دعوة كافة الاطراف الدولية والمنظمات الدولية مثل هيئة الامم المتحدة للمرأة (UNWOMEN) واللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي اسيا (ESCWA) لتقديم الدعم والمساندة لكافة الدول لاعداد تقاريرها الخاصة ورفعها للجهات المختصة.

منهجية اعداد تقرير بيجين ٢٥+:

وحيث أن فلسطين هي من الدول الأعضاء في منظمة الاسكوا فقد تم دعوتها عبر وزارة شؤون المرأة لتمثيلها لاجتماع تشاوري في يناير ٢٠١٩ للتعرف على المنهجية الدولية الموحدة لكتابة التقرير، والتعرف على الملاحظات على التقارير السابقة والعمل على تجنبها، وبعد التعرف على المنهجية عملت وزارة شؤون المرأة على الاعلان عن البدء في كتابة تقرير بيجين من خلال إرسال مذكرات رسمية من معالي الوزيرة الى كافة الوزارات ومؤسسات المجتمع المدني وخاصة النسوية، وذلك للحصول على كافة المعلومات الاجرائية التي تم تنفيذها في فترة خمسة سنوات ٢٠١٤-٢٠١٨ وساهمت في تعزيز المساواة بين الجنسين، حيث تم الالتزام بالنموذج الموحد والورقة التوجيهية التي تم تطويرها من هيئة الأمم المتحدة في نيويورك.

وبما أن تقرير بيجين هو تقرير وطني بالدرجة الأولى يسعى الى التعرف على كافة الاجراءات من كافة الاطراف فقد تم عقد اجتماع مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بصفتها المنظمة التي تعمل على قضايا المرأة لمنظومة الامم المتحدة محلياً وعالمياً، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بصفته الجهة المسؤولة في منظمة التحرير الفلسطينية عن قضايا المرأة ومظلة المؤسسات النسوية داخل الوطن وخارجه، ومكتب رئيس الوزراء، وقد تم الاتفاق على أهمية تنسيق الجهود للخروج بتقرير وطني موحد يعكس دولة فلسطين. وحيث أنه تم الحصول على كافة المعلومات والاجراءات موثقة من المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، فقد تم عقد ورشة عمل وطنية موسعة مع ممثلي الأطر الوطنية ومنظمات المجتمع المدني لنقاش مسودة التقرير بصورته الختامية للتأكيد على ما تم توثيقه، ومن ثم جرى تعديل كافة المعلومات وفق ورشة العمل.

إن المعلومات الواردة في هذا التقرير هي معلومات تم الحصول عليها بشكل رسمي من المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، وهي معلومات تعبر عن جهود المؤسسات نحو تعزيز المساواة بين الجنسين، وكافة الارقام الواردة والمذكورة موثقة لدى وزارة شؤون المرأة بتقارير وروابط رسمية معتمدة من الوزراء ورؤساء المؤسسات، حيث تم تنظيم وترتيب الكم الضخم من المعلومات في محاور وعناوين منهجية التقرير الدولي حتى يسهل عملية المقارنة بين الدول أولاً، ويسهل كتابة التقرير الدولي النهائي ثانياً، ولضمان أن يتم ما قامت به فلسطين في التقرير الاقليمي، والدولي.

السياق السياسي للمجتمع الفلسطيني

يأتي اعداد تقرير بيجين +٢٥ في ظل تداعيات سياسية واقتصادية خطيرة تعصف بالشعب الفلسطيني وتهدد مستقبل دولته، وتاريخه الحضاري والنضالي، وتعمل على خنق الشعب الفلسطيني في كنتونات وعشوائيات منفصلة ومنعزلة، حيث يعد تحقيق التنمية المستدامة، وتنفيذ منهاج عمل بيجين في الواقع الفلسطيني تحدياً أساسياً في ظل استمرار الاحتلال الاسرائيلي وسياساته القمعية التي تنتهك حقوق الانسان الفلسطيني، وهذا يتطلب التزام الدول الاطراف بالعمل على انهاء الاحتلال الاسرائيلي وتطبيق قرارات الشرعية الدولية باقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وحق اللاجئين في العودة بناءا على القرار ١٩٤، والمساهمة في تمكين المجتمع الفلسطيني بمؤسساته الحكومية وغير الحكومية بتحقيق الاجندة التنموية.

لم تلتزم دولة الاحتلال بتعهداتها، ولم تلتزم في تطبيق ما وقعت عليه من اتفاقيات مع منظمة التحرير الفلسطينية، ولم تلتزم بقواعد القانون الدولي، ومواصلة ممارسة سياساتها الاستعمارية الاستيطانية الممنهجة من عمليات التطهير العرقي والفصل العنصري "الابراتهايد" والعقوبات الجماعية بما في ذلك مصادرة وسرقة الأرض والموارد، وهدم المنازل والتهجير القسري، من أجل توسيع المستوطنات

الاستعمارية، وبناء جدار الفصل العنصري ونصب الحواجز العسكرية ، وارهاب وعنف المستوطنين ضد ابناء شعبنا المدنيين الآمنين وخاصة من النساء بحماية وحصانة مطلقة من قوات جيش الاحتلال، والاعتداء على المقدسات المسيحية والاسلامية، بالاضافة الى القتل المتعمد خارج اطار القانون والاعتقال واحتجاز الجثامين، والحصار غير القانوني المتواصل على قطاع غزة والعدوان العسكري على القطاع.

كما أن سياسات لم الشمل وسحب الهويات المقدسية والتي يفقد فيها المقدسيون والمقدسيات حقهم في بناء عائلة والحفاظ على الروابط الاسرية والاجتماعية والثقافية، وحرمانهم واولادهم من التأمينات الصحية والاجتماعية، وفقدانهم لحرية الحركة وغياب الشعور بالأمان، بالاضافة الى فرض الاقامات الجبرية على الاطفال واعتقال القصر وشرعنة الاستيطان. حيث لا تزال ٥٦ امرأة معتقلة في سجون الاحتلال تتعرض للتفتيش العاري وللاذلال بين مراكز التوقيف والمعتقلات وتحرم من الرعاية الصحية وابسط حاجاتهم الانسانية .بالاضافة الى التصعيد الخطير بحق الاسرى في سجون الاحتلال واستمرار الاعتداءات بحقهم وخاصة في معتقلي عوفر وريمون .

لا تزال اسرائيل تعمل على خنق قطاع غزة بحصار مطبق جواً، وبراً، وبحراً ، وتواجه الاطفال العزل بالرصاص الحي والصواريخ مما أدى الى قطع أرجل العشرات من الاطفال المسالمين جراء اصابتهم بالرصاص الاسرائيلي المحرم دولياً. وفي غزة حوالي ثلي السكان يعانون من عدم توفر المياه، ولا توجد كهرباء كافية لمعالجة مياه الصرف الصحي أو ضخها ويتعرض خزان المياه الجوفية الساحلي، الذي يُمد غزة بغالبية مياهها، للضخ الزائد ، مما أسفر عن تلوثه بمياه البحر ومياه الصرف الصحي غير المعالجة. وفي الوقت الحالي فإن 97% من المياه المسحوبة من الخزان غير صالح للشرب، ولا يتمتع إلا ١٠% من سكان غزة بالحصول على مياه شرب مأمونة.

ولا تزال اسرائيل القوة القائمة بالاحتلال تسيطر على ٦٥% من اراضي الضفة الغربية والتي يسكنها غالبية السكان الفلسطينيين وتحاصر باقي المناطق وتتحكم وتسيطر على المياه، والكهرباء وكل مكونات الحياة فلا تسمح بمعالجة مياه الصرف الصحي لاستخدامها في الزراعة على سبيل المثال، ولا تسمح بإنشاء محطات كهرباء خاص بالمناطق الفلسطينية ككل، وتتحكم في اي نوع من انواع الطاقة المنوي استيرادها لتحسين شبكات البنية التحتية الاساسية كالمياة والطاقة. ففي حين يستهلك الفلسطيني العادي حوال ٧٠ لتراً في اليوم وفي بعض المناطق مثل جنين يصل الى ٢٠ لتراً في اليوم وهو اقل من المعدل العالمي الذي حددته منظمة الصحة العالمية ١٢٠ لتراً في اليوم فإن متوسط الاستهلاك للمستوطن في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية يبلغ ٣٦٩ لتراً في اليوم. إلى ذلك يرتبط ما نسبته ٤٩% من الفلسطينيين في شبكات الصرف الصحي غالبيتهم يسكنون المدن، في حين لا تغطي شبكات الصرف الصحي سوى ٧% في المناطق الريفية. فلا يزال هناك ١١٨ تجمع من اصل ١٥٦ تجمع بدوي لا تصلهم الكهرباء ولا المياه، بسبب منع الاحتلال الاسرائيلي لذلك. وتمنعنا اسرائيل من الاستيراد من اية دولة لتعويض نقص الطاقة ويتم التعامل مع الفلسطينيين وكانهم مستهلكين لصالح الاقتصاد الاسرائيلي مما يؤدي الى رفع تكاليف الطاقة الى مستويات عالية حيث تشير التقارير الرسمية بان الأسرة الفلسطينية تنفق ١٠% من معدل دخلها على الطاقة مقارنة مع ٢% في دول شقيقة كالاردن، ولبنان. واكثر الفئات ضرراً لتلك السياسة الاسرائيلية هم الأسر الفقيرة الذين بحاجة الى مزيد من الحماية والرعاية.

إن التقسيم الجغرافي المفروض على الشعب الفلسطيني في اراضي ١٩٦٧، اثر ايضا على حقوق اللاجئين واللاجئات واللذين فرض عليهم النزوح ابان النكبة ١٩٤٨ والنكسة في عام ١٩٦٧. حيث تظهر المعطيات الإحصائية[1] أن نسبة اللاجئين الفلسطينيين في فلسطين تشكل ما نسبته ٤٢% من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين نهاية العام ٢٠١٦، كما بلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث في الأول من يناير للعام ٢٠١٥، حوالي ٥,٥٩ مليون لاجئ فلسطيني. يعيش حوالي ٢٩% من اللاجئين الفلسطينيين في ٥٨ مخيماً تتوزع بواقع ١٠ مخيمات في الأردن، و٩ مخيمات في سوريا، و١٢ مخيماً في لبنان، و١٩ مخيماً في الضفة الغربية، و٨ مخيمات في قطاع غزة.

شهدت الفترة الزمنية لاعداد هذا التقرير ٢٠١٤-٢٠١٩ تطورات دراماتيكية على الصعيد السياسي، والميداني، حيث شنت اسرائيل في العام ٢٠١٤ حرباً مدمرة على قطاع غزة استمرت ٥١ يوماً، أدت إلى استشهاد ٢١٤٧ شهيداً, بينهم ٥٣٠ طفلا, و٣٠٢ امرأة, كما فقد نحو مائة ألف فلسطيني منازلهم وعددها ١٣٢١٧ منزلا، وأصبحوا بلا مأوى.

وفي العام ٢٠١٧ ازدياد الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في فلسطين، وعلى رأسها حقه في الحياة، واحتجاز جثامين الشهداء، والإعدامات الميدانية، والاعتقالات التعسفية، واستهداف الأطفال والنساء، والاعتقال على خلفية حرية التعبير، و ازدياد نسبة الاعتداءات على الصحافيين والحريات الإعلامية بما نسبته ٥١% عنها في عام ٢٠١٦، واعتقال (٣٠٠) فلسطيني غالبيتهم من القدس على خلفية عملهم الصحافي والإعلامي .فرض مشاريع قوانين عنصرية إسرائيلية مخالفة للقانون الدولي الإنساني، مثل "مشروع قانون إعدام منفذي العمليات"، والذي يعطي شرعنة للقتل، و"مشروع قانون خصم مخصصات الأسرى وعائلات الشهداء والجرحى" من أموال الضرائب والمستحقات التي تجبيها دولة الاحتلال وتحوّلها لصالح دولة فلسطين، حيث مرّا بالقراءة الأولى. بالإضافة إلى ٣ قوانين و١٨ مشروع قانون خاصة بالاستيطان. منها: قانون: "تسوية البناء الاستيطاني في يهودا والسامرة"، وقانون "تمديد صلاحية لوائح الطوارئ"، ومنها: "مشروع قانون لإنقاذ القدس كعاصمة يهودية وديمقراطية ."

1

كما شهد عام ٢٠١٨ تطورات خطيرة تمثلت من جهة بصدو ر القرار الأمريكي بإعتبار القدس عاصمة دولة الإحتلال ومن جهة أخرى افتتاح السفارة الأمريكية في مدينة القدس ، ومن ثم قرار إلغاء القنصلية الأمريكية العاملة في القدس، واعتبارها دائرة خاصة بالفلسطينيين، وملحقة بالسفارة؛ بالإضافة إلى قطع مساعداتها للمستشفيات الفلسطينية العاملة في مدينة القدس .كما تمثلت بتصعيد الإحتلال إستهدافه لوكالة الأونروا وبتشجيع أمريكي بهدف تصفية عملها. وتميز هذا العام بالسياسات الممنهجة التي يمارسها الإحتلال بحق معتقيلنا بهدف النيل من كرامتهم؛ علاوة على تزايد وتيرة الإقتحامات للمسجد الأقصى و تغول الاحتلال الاستيطاني ومصادرة الأراضي بالضفة الغربية حيث بلغ مصادرة الاحتلال ما نسبته ٤٢% من إجمالي الضفة الغربية والقدس وهدم المنازل و مصادقة الإحتلال على مخططات لبناء ٥٨٢٠ وحدة استيطانية جديدة في المدينة بالإضافة إلى حملة الاعتقالات الممنهجة في محافظة القدس . وفي خطوة تصعيدية غير مسبوقة، تركزت الهجمة في النصف الاخير من عام ٢٠١٨ ضد قيادة الشعب الفلسطيني مستهدفة بشكل مباشر رئيس دولة فلسطين محمود عباس "أبو مازن"، وتكثف هذا التصعيد ما شهدته الضفة الغربية من ارتفاع وتيرة الاجتياحات الاسرائيلية اليومية لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية مترافقة مع سياسة اغتيال المقاومين واعتقالهم والتنكيل والإمعان في سياسة هدم البيوت، ضاربة عرض الحائط بالقانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني.

وفي العام ٢٠١٩ تم استخدام القوة في استهداف المتظاهرات والمتظاهرين في قطاع غزة مما ادى الى استشهاد اربع نساء واصابة ٧٥٥ امراة واعاقة ٢٩١ ، في خلال عام من مسيرات العودة، عدا عن مئات الشهداء والمصابين من الاطفال والشباب الذكور. وفي ٢٩-١-٢٠١٩ اعلن رئيس حكومة الاحتلال انهاء مهمة التواجد الدولي المؤقت في مدينة الخليل لناحية زيادة جرائم الاحتلال ومستوطنيه، ان انهاء عمل البعثة يعطي الضوء الاخضر للمستوطنين لممارسة هجماتهم الارهابية ضد المدنيين العزل .

وفي عامي ٢٠١٥ و٢٠١٩ احتفظت إسرائيل مرة أخرى بإيرادات الضريبة الفلسطينية، والتي تمثل ٧٥% من إجمالي الإيرادات. وأدت أزمة السيولة الناتجة إلى تباطؤ الأنشطة الاقتصادية، وهذا سيؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

إن الانتهاكات والاعتداءات الاسرائيلية المستمرة تشكل معيقاً حقيقياً للتقدم نحو تعزيز المساواة بين الجنسين، فهي ليس فقط تعيق اي تقدم بل تمنع، وتدمر اي تقدم في سبيل بقاء افراد المجتمع الفلسطيني تابعين لدولة الاحتلال اقتصادياً، وسياسياً. وعليه فإنه لا بد من تكاتف جهود المجتمع الدولي للعمل على إنهاء الاحتلال حتى تتمكن دولة فلسطين من تحقيق التنمية والتي لن تتحقق بإستمرار تواجد الإحتلال في فلسطين.

محتويات التقرير:

يحتوي التقرير على اربعة اقسام رئيسية، القسم الأول يناقش الأولويات، والانجازات، والقسم الثاني يناقش الاجراءات على صعيد التقدم على الاثني عشر مجالا الحاسمة لبيجين، من خلال ستة ابعاد، البعد الأول بعنوان التنمية الشاملة والرخاء المشترك والعمل اللائق ويناقش مجالات بيجين المتعلقة في (المرأة والفقر، المرأة والاقتصاد، الحقوق الانسانية للمرأة، الطفلة الأنثى) والبعد الثاني بعنوان القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية ويناقش مجالات بيجين المنعلقة في (المرأة والفقر، تعليم المرأة وتدريبها، المرأة والصحة، الحقوق الانسانية للمرأة، الطفلة الأنثى)، والبعد الثالث بعنوان التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية ويناقش مجالات بيجين المتعلقة في (العنف ضد المرأة، الحقوق الانسانية للمرأة، المرأة ووسائل الاعلام، الطفلة الأنثى) والبعد الرابع بعنوان المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين ويناقش مجالات بيجين المتعلقة في (المرأة في السلطة وصنع القرار، الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة، الحقوق الإنسانية للمرأة، المرأة في مجال الإعلام، الطفلة الأنثى) والبعد الخامس بعنوان المجتمعات المسالمة التي لا يُهمّش فيها أحد ويناقش مجالات بيجين المتعلقة في (المرأة والنزاع المسلح، الحقوق الانسانية للمرأة، الطفلة الأنثى)، والبعد السادس الحفاظ على البيئة وحمايتها وإصلاحها ويناقش مجالات بيجين المتعلقة في (الحقوق الانسانية للمرأة، والمرأة والبيئة، والطفلة الأنثى). أما القسم الثالث يناقش الآليات الوطنية للمرأة المعنية بالمساواة بين الجنسين، والقسم الرابع يناقش البيانات والإحصاءات وعلاقتها بالتقدم نحو تعزيز المساواة بين الجنسين.

القسم الأول: الأولويات والإنجازات والتحديات والعوائق

يتضمن هذا القسم الانجازات التي تم تحقيقها على المستوى الوطني بشكل عام ولها علاقة بكل من حياة الرجال والنساء، كما يبين الأولويات الوطنية لخمسة سنوات سابقة، واخرى لاحقة، مع توضيح كافة المعيقات والتحديات التي تواجهها دولة فلسطين، ومن ضمنها الانتهاكات والاعتداءات الاسرائيلية والتي تعيق من مسيرة تقدم المرأة في فلسطين.

١. الانجازات:

حققت فلسطين مجموعة من الانجازات نحو المساواة بين الجنسين وتمكين كافة النساء والفتيات والفئات الضعيفة، وتتعلق الانجازات التي حققتها الدولة على هذا الصعيد بالقوانين والتشريعات، والسياسات، واعتماد الانظمة المختلفة، والتوقيع على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وفيما يلي تفصيل لذلك:

أولاً: على مستوى القوانين والتشريعات ذات علاقة بتعزيز المساواة بين الجنسين (اصدار ٣٦ قانون):

تعمل دولة فسطين لتحقيق المساواة من خلال لجنة التشريعات في مجلس الوزراء(في ظل غياب المجلس التشريعي) ويتابع التنفيذ لأغراض التقييم والمساءلة الهيئة المستقلة لحقوق المواطن. وقدأنجزت لجنة التشريعات عددا من القوانين التى تحمي حقوق المرأة حيث صدرت عن رئيس الدولة بتنسيب من مجلس الوزراء خلال السنوانت الخمس الماضية.

اصدر الرئيس محمود عباس "ابو مازن" وبتنسيب من مجلس الوزراء ٣٦ قرار بقانون له علاقة بالنوع الاجتماعي وذلك عن الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، حيث أنه في العام ٢٠١٤ تم اصدار ونشر ٥ قرارات بقانون تتعلق بالعقوبات والفساد، و جاء في القرار بقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٤ يعدل نص المادة (٩٨) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠م وتعديلاته، ليصبح على النحو التالي " :يستفيد من العذرالمخفف فاعل الجريمة الذي أقدم عليها بثورة غضب شديد ناتج عن عمل غير محق وعلى جانب من الخطورة أتاه المجني عليه، ولا يستفيد فاعل الجريمة من هذا العذر المخفف إذا وقع الفعل على أنثى بدواعي الشرف" حيث تم تعديل المادة (٩٩) المتعلقة بأسباب التخفيف لعدم تطبيق هذه المادة بخصوص الجنايات الواقعة على النساء والفتيات الواردة في قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.، وفي أذار ٢٠١٨ تم إلغاء المادة (٣٠٨) بخصوص وقف الملاحقة ووقف تنفيذ الحكم في حال تم إبرام عقد زواج ما بين الجاني والضحية عند ارتكاب إحدى الجرائم الجنسية الواردة في المواد من (٢٩٢-٣٠٧) في قانون العقوبات الساري في الضفة، الواردة في قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.

كما تم تشكيل محكمة مختصة في جرائم الفساد وفق القرار بقانون رقم (١٣) لعام ٢٠١٤ والذي ينص على تعدل الفقرة)١)من المادة)١٦)من قانون مكافحة الفساد المعدل، لتصبح على النحو التالي " :بقرار من مجلس القضاء الأعلى بناءً على طلب من رئيس الهيئة تشكل هيئة محكمة مختصة بالنظر في قضايا جرائم الفساد أينما وقعت، وتنعقد برئاسة قاض بدرجة رئيس محكمة بداية أو قاض مترأساً لها بقرار من مجلس القضاء الأعلى أو منتدباً لرئاستها من بين قضاة محكمة الاستئناف، وعضوية قاضيين لا تقل درجتيهما عن درجة قاضي محكمة بداية." في العام ٢٠١٥ تم اصدار خمسة قرارات بقوانين ذات علاقة بالنوع الاجتماعي تتعلق بصندوق النفقة، وأموال اليتامى، والمخدرات والمؤثرات العقلية. وبموجب القرار بقانون رقم (٧) ٢٠١٥ تم انشاء مؤسسة تعنى بإدارة وتنمية أموال اليتامى.

وفي العام ٢٠١٦ تم اصدار ٨ قرارات بقوانين تتعلق بحماية الأحداث، وبشأن صندوق وتطوير اقراض الهيئات المحلية، والهيئات المحلية، وتأسيس المعهد الفلسطيني للصحة العامة، والضمان الاجتماعي.

وفي العام ٢٠١٧ تم اصدار ١٠ قرارات بقوانين تتعلق بالتربية والتعليم، وبشأن تنظيم نقل وزراعة الأعضاء البشرية، والتقاعد المبكر للموظفين.وفي العام ٢٠١٨ تم اصدار ١٠ قرارات بقوانين تتعلق بالزراعة، والتراث الثقافي المادي، والصحة العامة والسلامة الطبية، والتقاعد العام، والتأمين.

إن إقرار هذه القوانين لها تاثير مهم على تمكين المراة الفلسطينية وتعزيز المساواة بين الجنسين، حيث ان الغاء المواد التمييزية في قانون العقوبات سيحد من جرائم القتل والاغتصاب ضد النساء، وسيساهم في الاقتصاص من مرتكبي الجرائم، اضافة لما له انعكاس واضح على تعزيز فرص المشاركة والمساواة في كافة المجالات.

ثانياً: على مستوى الأنظمة ذات علاقة بتعزيز المساواة بين الجنسين (اصدار ١٢ نظام):

بلغ عدد الأنظمة التي تم المصادقة عليها من مجلس الوزراء وذات علاقة بالنوع الاجتماعي ١٢ نظام في الفترة من ٢٠١٤-٢٠١٨ بحيث صدر في العام ٢٠١٤ نظام لاعفاء الأسرى المحررين من رسوم التعليم المدرسي والجامعي الحكومي، والتأمين الصحي والدورات التأهيلية، في العام ٢٠١٧ تم اصدار نظامين الأول للمجلس الوطني للطفل، والثاني النظام المالي لهيئة التقاعد الفلسطينية،

وفي العام ٢٠١٨ تم اصدار سبعة أنظمة تتعلق بنظام لصندوق الانجاز والتميز لدعم التعليم، والنظام المالي لصمود المقدسيين، ونظام رسوم هيئة العمل التعاوني، ونظام بشأن التمويل والاقراض الخاصة بالمؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي، ونظام المشاتل الزراعية، ونظام المخصبات الزراعية، ونظام رؤساء واعضاء الهيئات المحلية، ونظام الاجازات بدون راتب لأغراض التقاعد. وهذه الانظمة ستؤثر على حياة النساء والرجال على حد سواء من حيث توضيح الاجراءات بشكل مكتوب والتي ستكون كفيلة بالحد من مظاهر السقف الزجاجي، وستمنح فرصة اكبر للنساء للتعرف على كافة الاجراءات المعمول بها في الانظمة، كما ستساهم في الوصول الى الموارد بشكل اكبر.

ثالثاً: على مستوى قرارات مجلس الوزراء لتعزيز المساواة بين الجنسين (اصدار ١٧ قرار):

بلغ عدد القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨ وذات علاقة بالنوع الاجتماعي ١٧ قرار في مجالات اقتصادية، واجتماعية، حيث اصدر مجلس الوزراء في العام ٢٠١٥ اربعة قرارت تتعلق: بالمصادقة على وثيقة الاطار الوطني لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥، وإنشاء لجنة توجيهية لمراكز تمكين النساء "تواصل" العاملة في المحافظات، ودفع بدل ايجار سنوي لعدد من المؤسسات النسوية.

وفي العام ٢٠١٦ اصدر مجلس الوزراء قرارين حول: منح مالية لاحدى المؤسسات العاملة في مجال المرأة، تطوير عمل اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة لتطبيق الخطة الاستراتيجية لمناهضة العنف بفاعلية.

وفي العام ٢٠١٧ اصدر المجلس اربع قرارات تتعلق، بدفع الايجار الشهري لعدد من المؤسسات النسوية العاملة في الاراضي الفلسطينية، والثاني قرار بصرف مبلغ مالي لمؤسسات ذوي الاعاقة، والثالث الموافقة لبعض المؤسسات لتلقي تمويل خارجي، وتشكيل لجنة دائمة لرصد حالات العنف ضد المرأة.

وفي العام ٢٠١٨ اصدر المجلس ٩ قرارت تتعلق بتخصيص مساعدات مالية ل ٢١ مؤسسة وجمعية خيرية نسوية في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، وقراراً يقضي باعتبار الثامن من آذار عطلة رسمية، وقراراً بتخصيص مساعدة مالية لمؤسسة نسوية، قرار بتخصيص قطعة أرض لإنشاء مركز فلسطين لتمكين المرأة (تراث)، قرار بحق الأم في اصدار جواز سفر وفتح حسابات مصرفية لأبنائها القاصرين،وحق نقل الأم لأبنها من مدرسة لمدرسة،و قراراً بتشكيل لجنة فنية لمراجعة منظومة التشريعات الناظمة للأحوال الشخصية والمدنية، قراراً بمذكرة التفاهم والتعاون مع تركيا في مجال المرأة، قراراً باحالة مشروع قانون حماية الأسرة من العنف الى فخامة الرئيس للمصادقة عليه واصداره حسب الاصول، قرار بدعم مراكز حماية النساء في محافظة نابلس واريحا بمبلغ ١٥٠ الف يورو.

وعلى مستوى قرارات الوزراء لتعزيز المساواة بين الجنسين : تم إصدار قرار من قبل وزير الصحة يتضمن إعفاء النساء "المعنفات" من رسوم التقارير الطبية من المستشفيات الحكومية في العام ٢٠١٧.، وإصدار قرار من قبل رئيس سلطة الأراضي في ٢٠١٧/٣/٢٧ الذي بموجبه تم اعتماد شهادة المرأة في إجراءات ومعاملات البيع لدى سلطة الأراضي.

رابعاً: على مستوى اللجان الحكومية التي تم تشكيلها المستجيبة لقضايا النوع الاجتماعي (١٣ لجنة) في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨

بلغ عدد اللجان الحكومية التي تم تشكيها في هذه الفترة ٢٥٣ لجنة يتابع اعمال السكرتاريا ٦٠ موظف من الامانة العامة لمجلس الوزارء وتشكل النساء منهم ٤٦,٥%. في حين بلغت عدد اللجان الحساسة للنوع الاجتماعي ١٣ لجنة بنسبة ٥% من مجموع اللجان، فيما بلغ عدد اللجان التي تترأسها إمرأة ٣٤ لجنة بنسبة ١٣,٥%، واللجان التي تم تشكيلها وذات حساسية للنوع الاجتماعي هي:

١. اللجنة الاجتماعية الوزارية الدائمة
٢. اللجنة الفنية المنبثقة عن اللجنة الاجتماعية الوزارية الدائمة
٣. لجنة مواءمة التشريعات المعمول بها في فلسطين بالمعاهدات والمواثيق الدولية.
٤. لجنة لدراسة مطالب ذوي الإعاقة بشأن الحقوق الصحية
٥. لجنة جمعية بيت الرجاء للمكفوفين- بيت لحم
٦. اللجنة القانونية لإعداد مشروع قانون حماية الأسرة من العنف
٧. اللجنة الوزارية لدراسة الخطة الاستراتيجية لمواجهة الفقر والبطالة في فلسطين
٨. اللجنة الدائمة للإشراف والمتابعة لرصد العنف الموجه ضد المرأة
٩. اللجنة الخاصة لإعداد برنامج وطني لمرضى التوحد والطلاب ذوي الإحتياجات الخاصة
١٠. اللجنة التوجيهية للبوابة الموحدة للمساعدات الاجتماعية
١١. الفريق الوطني لقيادة وتنسيق الجهود الوطنية لتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠م
١٢. اللجنة التوجيهية لمراكز تمكين النساء "تواصل"

١٣. اللجنة الوطنية للسكان

خامساً: الانضمام للاتفاقيات الدولية، حيث انضمت فلسطين من خلال وزارة الخارجية الى عدد من الاتفاقيات (١٩ اتفاقية وبروتوكول) ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي وتؤثر بشكل كبير على تعزيز المساواة بين الجنسين، وهذا الاتفاقيات هي:

١)اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"؛ والبروتوكول الملحق بها،٢) واتفاقية الحقوق السياسية للمرأة؛ ٣)والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ ٤)العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ ٥)اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ ٦)اتفاقية حقوق الطفل؛٧) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ ٨)اتفاقية مناهضة التعذيب. ٩)اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية،١٠) المعاهدة الدولية لمنع الاتجار بالرقيق الأبيض، ١١)المعاهدة الدولية لمنع الاتجار بالنساء والأولاد،١٢) والمصادقة على البروتوكول المتعلق ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية؛١٣) والبروتوكول المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال؛ ١٤)و الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق؛١٥) والبروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لإلغاء عقوبة الاعدام،١٦) البروتوكول الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب لسنة ٢٠٠٢، ١٧)بتاريخ ١٥ تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠١٨، قام سيادة الرئيس محمود عباس بالتوقيع على صكوك الانضمام للبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية سيداو، ١٨)اتفاقية جنسية المرأة المتزوجة،١٩) واتفاقية الرضا بالزواج وسن الزواج، وتقوم وزراة الخارجية والمغتربين بمتابعة اتخاذ الاجراءات المناسبة لاستكمال اجراءات الانضمام لهذه الاتفاقيات.

سادساً: مأسسة قضايا النوع الاجتماعي، ومن ابرز ما تم تحقيقه في هذه المأسسة:

لتعزيز تنفيذ الإستراتيجية عبر القطاعية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تم تحديد منهجية لدراسة التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة بدعم من الاسكوا، واستكمال انشاء وتعزيز وحدات النوع الاجتماعي حيث تم تثبيت الوصف الوظيفي لعمل الوحدات من خلال ديوان الموظفين العام، وانشاء ثلاث وحدات جدد في وزارة المالية، ووزارة القدس، هيئة الاذاعة والتلفزيون. كما تم بناء فريق فني مكون من وزارة شؤون المرأة ووزارة المالية ومجلس الوزراء لقيادة عملية استجابة موازنة الدولة لقضايا النوع الاجتماعي، كما تم تعزيز عمل وزارة شؤون المرأة بنظام للمتابعة والتقييم لتعزيز المساءلة لتنفيذ الإستراتيجية عبر القطاعية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ٢٠١٧-٢٠٢٢، اضافة للموافقة على تشكيل مجموعات متخصصة بالنوع الاجتماعي في منتدى المساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني والمعروف "باللاكس"، كما تم العمل على ادماج قضايا النوع الاجتماعي في الاستراتيجيات الوطنية. وذلك من خلال تطوير ١٢ خطة عمل خلال مرحلة التخطيط للإستراتيجية الحالية لدعم تطوير وتطبيق استراتيجيات قطاعية مراعية للنوع الإجتماعي وتمكين المرأة.وأنشأت وزارة شؤون المرأة في العام ٢٠١٧ مرصداً وطنياً لرصد حالات العنف ضد المرأة والذي يتكون من المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة، وتعمل على مأسسة التكلفة الاقتصادية لحالات العنف ضد المرأة، كما مأسسة الوزارة نظام التحويل الوطني وعملت على تطويره، وعملت على مأسسة الشبكة الاعلامية تحت عنوان "شبكتنا لتعزيز المساواة"، كما عملت الوزارة على مأسسة فريق وطني لقيادة الاستراتيجية الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين ٢٠١٧-٢٠٢٢، ومأسسة فريق فني وطني لقيادة الهدف الخامس من اهداف التنمية المستدامة بدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة وقيادتها المشتركة للفريق، ويأتي ذلك ضمن الهيكلية الوطنية لتطبيق أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ والتي تشتمل على ١٢ مجموعة عمل وطنية لقيادة تنفيذ ومتابعة أهداف التنمية المستدامة المختلفة ومنها مجموعة عمل الهدف الخامس للمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات..

٢. التحديات:

أما التحديات والعوائق التي واجهتها المؤسسات العاملة على تعزيز المساواة بين الجنسين، فيمكن تفصيلها على النحو التالي:

تراجع الدعم للقضية الفلسطينية، تباطؤ في تنفيذ الخطة بسبب الأوضاع السياسية الصعبة التي رافقت إعلان الولايات المتحدة القدس عاصمة لدولة الاحتلال، واغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن وما رافق ذلك من أوضاع صعبة رافقت هذا القرار والتي أثرت على العمل الرسمي برمته، إن المرأة غير ممثلة على قدم المساواة مع الرجل، حيث لا يزال الرجل يسيطر على معظم مناصب القرار فنسبة وجود النساء في هذه المناصب ضئيلة كما في لجان المصالحة أو الأحزاب. إن ما يزيد من حرمان المرأة الفلسطينية من ممارسة حقوقها هو الاحتلال الاسرائيلي العسكري، فممارسات الاحتلال كحواجز التفتيش ومنع التجول وإغلاق المعابر والجدار العازل، كل هذه الأمور تؤثر سلبا على حقوق وكرامة المرأة الفلسطينية خاصة في ما يتعلق بالوصول إلى تسهيلات الرعاية الصحية والأمومة، كما يحرم الاحتلال من حرية التحرك ويمنع حقها في التعليم والعمل، وفيما يلي تفصيل لكافة التحديات:

أولاً: على المستوى السياسي

١. يلعب الاحتلال الاسرائيلي محوراً اساسيا في اعاقة العمل على التقدم بمكانة المرأة في جميع الاتجاهات وبكافة الوسائل.
٢. تعطل المجلس التشريعي لما يزيد عن ١١ عاما مما يؤثر بشكل مباشر على اقرار قوانين تحمي المساواة ما بين الجنسين وتشكل حماية للنساء. وغياب المساءلة للحكومة الفلسطينية.
٣. الانقسام من أهم العوائق الاساسية في توحيد التشريعات بين الضفة وقطاع غزه.
٤. لم تقم فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بما يكفي من تدابير قانونية واجرائية من اجل التغيير نحو مشاركة المرأة السياسية، وخاصة وصولها لمواقع صنع القرار.

ثانياً: على مستوى اقرار القوانين وتعديلها المستجيبة لقضايا النوع الاجتماعي

تنوع مصادر التشريعات السارية في الضفة الغربية وقطاع غزة ما بين أردنية وعثمانية وانكليزية، وإسرائيلية عسكرية وفلسطينية، مما يستوجب توحيد التشريعات السارية بما يتلاءم مع خصوصية المجتمع الفلسطيني من جهة، وإلتزامات دولة فلسطين الوطنية بما يتوائم مع إلتزاماتها الدولية من جهة اخرى ومواكبة التحديات الحياتية للمواطنين. ما زال هناك عرقلة لإقرار القوانين الخاصة بالمساواة ولا سيما قانون العقوبات حيث لا يزال يطبق قانون العقوبات الأردني عام ١٩٦٠ في الضفة الغربية والذي فيه تمييز كبير، وكذلك الحال بالنسبة لقانون الأحوال الشخصية.وكذلك وعدم إقرار قانون حماية الاسرة من العنف.

ثالثاً: على المستوى الثقافي والعادات والتقاليد التي تحد من التقدم لجسر فجوات النوع الاجتماعي

١. الثقافة التمييزية التي تنتقص من حقوق المرأة تؤثر سلبا على مشاركة النساء في الحياة المدنية و السياسية.
٢. الصور النمطية حول دور النساء في المجتمع والتي تعزز استخدام العنف ضدها.
٣. هيمنة الخطاب الذكوري وتنامي الخطاب المحافظ في المجتمع الفلسطيني بشكل عام.
٤. العرف العشائري السائد يحد من تدخل الجهات الرسمية في حل مشاكل النساء.
٥. ضعف الوعي المجتمعي بقضايا المراة بشكل عام وقضايا النوع الاجتماعي بشكل خاص.

رابعاً: على المستوى المادي والتمويل الخاص بتنفيذ تدخلات المساواة بين الجنسين:

ضعف التمويل المخصص لفلسطين بالاضافة للملاحقة التي تتعرض لها المؤسسات النسوية الفلسطينية من قبل المرصد الصهيوني الذي يضغط بشكل مستمر على الممولين من اجل سحب دعمهم للقضايا الحقوقية الفلسطينية عموماً والنسوية خاصة.

خامساً: على المستوى الاعلامي المستجيب لقضايا المساواة بين الجنسين:

١. ضعف السياسات الإعلامية اتجاه تغيير الصورة النمطية للنساء، وخلق اعلام عام مساند لقضايا النساء.
٢. على الرغم من ان النساء يحظين بمكانة هامة على الصعيد الاعلامي حيث ان اغلب خريجات كليات الاعلام من النساء حيث بلغت 5.4% نسبة الخريجات في تخصص العلوم الاجتماعية والصحافة من مجموع الخريجين من مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية للعام الدراسي ٢٠١٦/2017 وينشطن في اغلب المحطات الاذاعية والتلفزيونية، الا ان تبواهن لمراكز صنع القرارفي المؤسسة الاعلامية، ما زال متدنيا.
٣. لم تحقق وسائل الاعلام الفلسطينية التوازن المطلوب في مشاركة النساء في البرامج المتعددة على الرغم من زيادة اعداد النساء في البرامج الاذاعية والتلفزيونية والصحافة المكتوبة والاعلام الالكتروني وبقيت مشاركة النساء كمحللات في الشان السياسي والاقتصادي متدنية .
٤. في ظل غياب قانون ناظم للاعلام الالكتروني ، من الصعب التحكم في ما ينشر من صور تعزز من الصور النمطية للمراة الفلسطينية..
٥. ما زال الاعلام الفلسطيني ينشط على الصعيد المحلي اكثر من الصعيد الدولي الامر الذي يحتاج الى تحالفات اعلامية اقليمية ودولية لنصرة قضايا المراة الفلسطينية وما تتعرض له من انتهاكات متواصلة من قبل قوات الاحتلال .:

سادساً: على مستوى الانضمام للاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات العلاقة بقضايا المساواة بين الجنسين:

١. حداثة تجربة الالتزامات التعاقدية لدولة فلسطين أمام هيئات معاهدات حقوق الإنسان، من حيث إعداد التقارير ومناقشتها مع هذه اللجان.
٢. الإشكالية التي تواجه عملنا فيما يتعلق بأعضاء لجنة الخبراء والفرق المتخصصة الدولية، وتعاملهم مع الآلية الوطنية على أنها آلية لإعداد التقارير الدورية للجان التعاقدية فقط، وعدم اعتبارها آلية وطنية لمتابعة تنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان في

دولة فلسطين، حيث الهدف من هذه الآلية تعزيز حالة حقوق الإنسان في فلسطين وتوطين مفاهيم حقوق الإنسان في جميع مؤسسات الدولة.

٣. تغيير أعضاء لجنة الخبراء والفرق المتخصصة بشكل مستمر مما يعطل العمل في كثير من الأحيان.

١. الأولويات الخمسة الأولى لتسريع تقدم المرأة والفتاة في المجتمع الفلسطيني لخمس سنوات الماضية:

أهتمت دولة فلسطين بمجموعة من الأولويات على مدار السنوات الخمس الماضية لتعزيز المساواة بين الجنسين، من خلال مشاركة كافة اطراف الحركة النسوية، وباسناد من وزارة شؤون المرأة وبمشاركة جميع المؤسسات الرسمية والأهلية والدولية صادق مجلس الوزراء الفلسطيني على الأولويات الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين في العام ٢٠١٤ وذلك كاحد مكونات خطة التنمية الفلسطينية للسنوات ٢٠١٤-٢٠١٦، حيث تعمل الأولويات من خلال استراتيجيات محددة لتساهم في تحقيق أجندة السياسات التنموية الوطنية لدولة فلسطين حتى نهاية العام ٢٠١٦، والتي أتت استكمالاً للإستراتيجية عبر القطاعية لتعزيز المساواة بين الجنسين للأعوام ٢٠١١ -٢٠١٣. وفي العام ٢٠١٦، عملت وزارة المراة بشكب حثيث وشامل مع كافة ذوي العلاقة وبمشاركة واسعة للمجتمع المدني والجهات الحكومية لتطوير الإستراتيجية الحالية لتعزيز المساواة بين الجنسين للأعوام ٢٠١٧ -٢٠٢٢ والتي صادق عليها مجلس الوزراء بمطلع العام ٢٠١٧.

تتطلع دولة فلسطين من خلال الأولويات الوطنية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين لتحقيق رؤيا مجتمعية توافقية، تمثلت في الوصول الى **"مجتمع فلسطيني يتمتع فيه الرجال والنساء والفتيات والفتيان بحقوق المواطنة والفرص المتساوية، في المجالين العام والخاص."** حيث ينبثق عن هذه الرؤيا مجموعة من الأولويات الوطنية القابلة للقياس وتتعلق بالحماية، والتمكين والمأسسة. وتهدف الأولويات بشكل عام للوصول إلى إطار مشترك بين جميع المؤسسات المعنية في تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتمثلت الأولويات الخمسة الوطنية في كل من التالي:

الأولوية الأولى: العمل على زيادة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، من خلال السياسات التالية:

١. كفالة العمل اللائق للنساء العاملات في القطاع العام والخاص والأهلي والمؤسسات الدولية العاملة في فلسطين.
٢. السعي لتوفير فرص العمل للنساء.
٣. زيادة القدرة التنافسية لمنتجات المرأة والجمعيات النسوية على المستوى الوطني والأسواق الإقليمية والعالمية.

تركز تلك السياسات على ضمان انفاذ التشريعات المرتبطة في العمل والخدمة المدنية على جميع قطاعات العمل، وبشكل خاص في القطاع الخاص، بالإضافة إلى تعديل التشريعات اتجاه حماية حقوق العاملات في جميع المجالات وتوعية النساء العاملات بحقوقهن. حيث أن هناك آليات رسمية وأخرى غير رسمية؛ تتمثل الآليات الرسمية بالإطار القانوني والذي يتضمن: لتشريعات، وهي القانون الأساسي وقانون العقوبات والعمل والخدمة المدنية والاستثمار وتسوية الاراضي والمياه والتشريعات ذات العلاقة، ٢- والإطار التنفيذي الرسمي المتمثل في وزارة التنمية الاجتماعية التي تعمل على تضمين النساء الفقيرات ضمن برامج الإغاثة والتنمية المتبعة في الوزارة.

كما تركز اتجاهات مرتبطة في زيادة مشاركة النساء في سوق العمل من خلال التأهيل المهني والعلمي وايجاد ثقافة مجتمعية داعمة لعمل النساء والفتيات، في مختلف القطاعات، وبالتركيز على قطاع الزراعة والاتصالات وتكنولوجيا الاتصالات، وكذلك توفير المصادر المالية والمادية اللازمة لإقامة المشاريع الصغيرة التي تشغل النساء في بيئة مناسبة لواقعها الاجتماعي والاقتصادي. ويرتبط في ذلك أيضاً مراجعة السياسات الاقتصادية الناظمة للاقتصاد الفلسطيني واحداث التعديلات عليها بما يعزز الدور الاقتصادي للمرأة الفلسطينية كمساهم فاعل في الاقتصاد الوطني وحق للنساء من ابراز دورها الاقتصادي وتحسين دخلها وتحكمها في المصادر ومساهمتها في اقتصاد الاسرة. بالإضافة إلى ذلك، تركز التدخلات السياساتية المقترحة والتي تتعلق بدعم وحماية دور المرأة في القطاع الزراعي وتعزيز مشاركة المرأة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيات المعلومات.

الأولوية الثانية: تخفيض العنف ضد المرأة بكافة اشكالة، وذلك من خلال السياسات التالية:

١. كفالة وصول النساء للعدالة.
٢. تطوير الخدمات الاجتماعية الخاصة بالنساء المعنفات والأكثر عرضة للتهميش.
٣. فضح الانتهاكات الإسرائيلية التي تعنف النساء (مناطق ج، القدس، الإقامة، الأسيرات، وذوات الأسرى)
٤. تعزيز الثقافة المجتمعية المناهضة للعنف.

تركز تلك السياسات على عدة محاور خاصة بالرقابة على تنفيذ قرارات المحاكم ومساندة النساء في الوصول إلى النيابة والقضاء من خلال التمثيل القانوني بالإضافة إلى التوعية الحقوقية لتمكين النساء من المطالبة بحقوقهن في المجالات المختلفة. كما ركزت تلك السياست على الآليات المحلية المتوفرة لحماية النساء من العنف عبر الآليات الرسمية والتي تتمثل بالإطار القانوني والذي يتضمن التشريعات، وهي القانون الأساسي وقانون العقوبات، والإطار التنفيذي الرسمي المتمثل في جهاز الشرطة والنيابة العامة والقضاء

ووزارة التنمية الاجتماعية والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان" ديوان المظالم". أما آليات الحماية غير الرسمية المؤسسات النسوية، بالإضافة إلى منظومة التشريعات ذات العلاقة.

كما ترتبط في ثلاثة اتجاهات تتضمن إيجاد مراكز وأنظمة وطنية قادرة على حماية النساء المعرضات لبعض أنوع من العنف، وتطوير التشريعات الحالية بالإضافة إلى توفير خدمات خاصة تراعي احتياجات النساء المسنات وذوات الاعاقة.

وتتضمن اتجاهات عمل مرتبطة في تعزيز الجهود الوطنية في وضع قضية الأسيرات والأسيرات المحررات في جميع المحافل الدولية ذات العلاقة وتقديم جميع أشكال الدعم السياسي والاقتصادي والمعنوي للأسرى والاسيرات وذويهم وخاصة النساء. وتركز هذه السياسة على مساندة المقدسيات الفلسطينيات والنساء في مناطق ج في الوصول إلى مواطنتها الفلسطينية الكاملة وذلك من خلال المساندة القانونية وتوفير الدعم لحماية حقوق النساء المقدسيات وفي مناطق ج.

وتعمل على تطوير الوعي المجتمعي تجاه الحد من العنف والإبلاغ عنه من خلال رفع وعي المؤسسات الفاعلة والمواطنين عامة والنساء بشكل خاص.

الأولوية الثالثة: زيادة مشاركة المرأة السياسية في اتخاذ ومواقع صنع القرار، وذلك من خلال السياسات التالية:

١. إجراء التدابير اللازمة لزيادة نسبة النساء في مواقع صنع القرار
٢. بناء القدرات القيادية للنساء في المؤسسات.

ركزت السياسات على دعم ومساندة النساء نحو الوصول إلى المناصب والهيئات القيادية، من خلال وضع آليات تضمن ترقي النساء في الوزارات والتأكد من تمثيل النساء في كافة اللجان صاحبة الشأن والقرار في الوزارات بشرط توفر الوعي لأبعاد النوع الاجتماعي بينهن و كذلك بناء قدرات النساء القيادية في القطاعات التنموية المختلفة في القطاع العام والخاص والمؤسسات النقابية والمجتمع المدني. وتشخيص دوري لوضعية النساء في موقع صنع القرار في جميع المؤسسات المؤثرة في المجتمع، بالإضافة إلى التوعية المجتمعية.

الأولوية الرابعة: وصول النساء الى جميع الخدمات الأساسية دون تمييز، وذلك من خلال السياسات التالية:

تطوير الخدمات الأساسية في المناطق المهمشة كماً ونوعاً بما يتلاءم مع احتياجات النوع الاجتماعي

تركز على تقديم خدمات **دعم القانوني بصورة مستمرة للنساء اللواتي تعرضن للتمييز**؛ او لاي شكل من اشكال العنف خاصة وتقديم خدمات **الدعم الاجتماعي للنساء المتضررات من عنف الاحتلال**، حيث تقدم وزارة التنمية الاجتماعية الخدمات المتواصلة من خلال مرشدات المرأة في مديريات التنمية الاجتماعية في مختلف المناطق ومن خلال الوحدات الإرشادية ، بالإضافة الى خدمات الحماية اذا لزم الأمر في مراكز الحماية المختفة، كما تقوم وزارة الصحة الفلسطينية، باتخاذ تدابير خاصة لغايات تمكين الفئات والمناطق المهمشة في الوصول الى ١- الخدمات الصحية النوعية؛٢- خدمات ما بعد الولادة؛ ٣- خدمات الحمية الغذائية للنساء؛ ٤-خدمات الصحة الجنسية والانجابية.**ال جانب تقديم خدمات الدعم الصحي والنفسي** للنساء اللواتي يتعرضن للتمييز او لاي كل من اشكال العنف من خلال الإستراتيجية العبر قطاعيه التي افردت تدخلات تُمكن وصول جميع الرجال والنساء الى الخدمات الصحية، وخاصة خدمات ما بعد الولادة كبرنامج صحة المراهقات والمراهقين. بزيادة عدد الطواقم التي تقدم خدمات ما بعد الولادة (التوعية في أهمية الخدمات وتفعيل برنامج الرعاية والتوعية لما قبل الحمل؛ ث- زيادة عدد القابلات في المستشفيات.ه- تقديم خدمات علاجية طبية (الصحة الانجابية و الجنسية) **بصورة مجانية عن طريق العيادات المتنقلة**، لا سيما في المناطق البعيدة والمعزولة بسبب جدار الفصل العنصري او بسبب الحواجز العسكرية. كما انه تضاعف التقدم المحرز صوب ضمان وصول النساء اللواتي تعرضن للعنف الى العلاج، حيث١- صدر في العام ٢٠١٧ قرار من وزير الصحة تعفى جميع النساء اللواتي تعرضن لأي شكل من العنف من رسوم التقرير الطبي والاسعاف الاولي في جميع المستشفيات والعيادات،٢- تقديم خدمة الرعاية الصحية الأولية مجاناً لجميع النساء اللواتي تسكن المناطق النائية والمهمشة؛ ٣- توفير الخدمات الوقائية والعلاجية دون الحاجة إلى تأمين صحي، وتوفير دور الولادة الامنة في المناطق التي يوجد بها حواجز مفاجئة.٤- تقديم خدمات الدعم النفسي؛ تقوم العاملات الصحيات بالتعامل مع النساء ضحايا انتهاكات الاحتلال وتقديم الاسعاف الاولي. ٥ وكما يتم تدريب الطواقم على الية التعامل مع النساء ضحايا التمييز والعنف

يندرج ضمن إطار هذه السياسة تطوير خدمات البنية التحتية في المجال الصحي والتعليم والرياضة والثقافة والمواصلات والسكن والمياه، لا سيما في المناطق المهمشة وخاصة المناطق المستهدفة من قبل الاحتلال مثل المناطق وبعض احياء القدس والمناطق القريبة من الجدار. تتضمن السياسة أيضاً التثقيف الصحي المجتمعي وبناء قدرات الكوادر الصحية في مجال التواصل بين الرجال والنساء والفتيان والفتيات وتطوير التشريعات الصحية لتستجيب مع قضايا النساء الصحية والنوع الاجتماعي، تفعيل الارشاد المدرسي ودعم تعليم ذوي الاعاقة وتفعيل المناهج،

وتفعيل مشاركة الفتيات في الانشطة الرياضية المدرسية وزيادة الوعي المجتمعي وخاصة النساء وقيادات المجتمع الى اهمية مشاركة المرأة في المجال الرياضي. تركز هذه السياسة من جهة أخرى على توفير المصادر المالية للمؤسسات العاملة في مجال الاسكان وخاصة مجلس الاسكان الفلسطيني ليعمل على تحسين السكن للأسر الفقيرة والتي تسكن في المناطق جـــ وتشمل أيضاً تطوير تشريعات تعزز ملكية النساء للسكن.

الأولوية الخامسة: تضمين وتعميم قضايا النوع الاجتماعي في الوزارات

١. تضمين قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج القطاعية للمؤسسات الرئيسية
٢. تعزيز الآليات الوطنية لتمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين
٣. تطوير آليات المسائلة في النوع الاجتماعي.

ركزت السياسات على تفعيل دور ادارة المعرفة وقواعد البيانات في تمكين المرأة وتحقيق العدل والمساواة وكذلك تشمل بناء قدرات جميع الطواقم العاملة في التخطيط ورسم السياسات بمختلف القطاعات سواءً كان ذلك على المستوى الرسمي او الشعبي. تشمل السياسة ايضاً تطوير وظيفة الرقابة والتقييم في عملية التوجيه واتخاذ القرارات التصحيحية المرتبطة في اداء البرامج.

وتتضمن بناء قدرات ومأسسة وحدات النوع الاجتماعي في جميع الوزارات والمؤسسات الرسمية حيث بلغت عدد وحدات النوع ١٨ وحدة حت نهاية عام ٢٠١٨ وكذلك مأسسة وبناء قدرات مراكز تواصل في كافة المحافظات كأطر رسمية وشعبية فاعلة حيث بلغ ١١ مركزاً للتواصل على المستوى المحلي في تمكين النساء وتحقيق المساواة بين الجنسين. وتشمل السياسة ايضاً الاستمرار في بناء قدرات وتمكين وزارة شؤون المرأة وتحسين الاتصال والتواصل بين وحدات النوع الاجتماعي ووزارة شؤون المرأة.

ويشمل التوجه ضمن إطار هذه السياسات وضع أطر وطنية وبمشاركة جميع الأطراف المعنية للمسائلة حول قضايا المساواة في النوع الاجتماعي، وذلك من خلال عقد جلسات حوار وطنية حول قضايا المساواة في النوع الاجتماعي، إعداد تقارير أداء للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية حول قضايا المساواة في النوع الاجتماعي وعقد جلسات مساءلة لقضايا المساواة في النوع الاجتماعي.

٤. أهم التدابير المتخذة لمنع التمييز وتعزيز حقوق النساء والفتيات ذوات الاعاقة

تولي دولة فلسطين اهتماماً خاصاً بانهاء كافة اجراءات التمييز ضد الفئات المهمشة واهمها النساء والفتيات من ذوي الإعاقة حيث عملت على افتتاح مركز الثريا الخاص برعاية الأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة في محافظة نابلس.

نسبة الافراد ذوي الإعاقة من مجمل السكان حسب المنطقة والجنس، ٢٠١٧

الجنس	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
ذكور	**٢,٣**	١,٩	٢,٩
اناث	**١,٩**	١,٦	٢,٣
كلا الجنسين	**٢,١**	١,٨	**٢,٦**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٨. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠١٧: ملخص النتائج النهائية للتعداد. **رام الله- فلسطين.**

يقصد بالاعاقة الأفراد ذوي الصعوبة الكبيرة ومن لا يستطيع مطلقا، وتشمل الصعوبات (البصرية، والسمعية، والحركية، وصعوبات التذكر والتركيز وصعوبة التواصل. حيث بلغت نسبة الأفراد الفلسطينيين ذوي الإعاقة ٢,١% من مجمل السكان عام ٢٠١٧، وترتفع هذه النسبة عند الذكور مقارنة بالاناث لتبلغ ٢,٣% مقابل ١,٩% على التوالي، وتزيد نسبة الأفراد ذوي الاعاقة في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية لكلا الجنسين خلال ٢٠١٧.

كما تم اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة بهدف الانضمام إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وبدأت بالتحضيرات اللازمة لإعداد التقرير الأولي الخاص بالاتفاقية بالتعاون والتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية لاختصاصها المباشر في تطبيق أحكام الاتفاقية، وقد تم تشكيل فريق وطني من جميع المؤسسات الوطنية ذات العلاقة بهدف إعداد التقرير، والذي سيتم تسليمه إلى اللجنة الأممية المختصة خلال

النصف الأول من هذا العام بهدف الحصول على توصيات هذه اللجنة لتعزيز حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة، وإزالة كافة أشكال التمييز ضدهنّ.

٥. أثر الاحتلال الاسرائيلي على تنفيذ منهاج عمل بيجين:

إن تنفيذ منهاج عمل بيجين يتطلب استقراراً سياسياً، وسيطرة كاملة من سلطات الدولة على الحدود المعابر، والطرقات بين المدن المختلفة، كما ان سيطرة الدولة وتحكمها في ادخال الموادر التكنولوجية لتطوير الخدمات من اهم متطلبات توفير خدمات محسنة للصحةن والتعليم، والبنى التحتية بشكل عام، إلا أن كل ذلك يصتدم بالعقبات التي تمارسها دولة الاحتلال من فصل للمناطق، وتهويد للسكان، وحصار مطبق لقطاع غزة، وسيطرة كاملة على مداخل ومخارج الصادرات والوردات، وتتمثل ابرز الاجراءات الاسرائيلية على الارض وتعيق تنفيذ منهاج عمل بيجين في النقاط التالية:

١. الحرمان من الوصول للخدمات وتقييد حرية التنقل، وتتمثل بوجود الحواجز المنتشرة من قبل الاحتلال الاسرائيلي على الطرق حيث تؤدي بالدرجة الأولى وفي ظل مجتمعات محافظة إلى تحديد ومحاصرة حركة النساء ولا سيما الطالبات المضطرات للتنقل من وإلى مدنهن وقراهن باتجاه المدارس والجامعات والكليات والمعاهد وأماكن العمل.

٢. الحصار والعقاب الجماعي وهدم البيوت والتهجير القسري، والإعتقالات التعسفية للنساء والرجال والأطفال ودهم المنازل، حيث ان الاعتقالات المتكررة للاحتلال وتحويل العديد من النساء من ربات بيوت إلى معيلات دون أن يكنّ قد تم إعدادهن لذلك في ظل مجتمعات محافظة ما زالت تعتبر بأن مكان المراة بيتها، كما أن اعتقالات النساء عادة ما تؤدي إلى تهميشهن مجتمعياً بعد الإفراج عنهن في مجتمع تقليدي ما زال يتعامل مع قضايا الشرف بطريقة تقليدية، كما أن الاحتلال هو المسؤول بصورة مباشره عن فقدان الاسر الى المعيل كالأب والأبناء سواء بالاستشهاد أو الاعتقال ممل يترك النساء المعيلات الوحيدات لأسرهن ويصنفن من أفقر الفقراء لعدم توفر فرص عمل مناسبة وعدم الانصاف بالأجور.

٣. قضايا الإقامة ولم الشمل للمقدسيات والمتزوجات من حاملي الهويات المقدسية، اضافة الى قضايا لم الشمل او قضايا الزواج والطلاق بين الفلسطيني حاملي الهوية المقدسية او فلسطيني ٤٨ او فلسطيني الضفة الغربية وغزة، وهذا يوثر على حرية اختيار الشريك حيث أصبحت هذه الأمور من احدى معايير الاختيار حيث ان التقسيم الجغرافي والسياسي يؤثر على مجرى حياتنا اليومية ويحد ممارسة الحقوق الإنسانية لكل المواطنين.

٤. عدم السيطرة على الأقتصاد والموارد، والفقر والحرمان من الفرص الإقتصادية، حيث يسيطرة الاحتلال على أموال المقاصة مما يؤثر بشكل سلبي على تنفيذ البرامج التنموية للحكومة حيث ان العجز الناتج عن هذه السيطرة يأتي على حساب النفقات التطويرية ورصد الاموال المتبقية لصالح النفقات التشغيلية، كما ان سيطرة الاحتلال على المعابر والحدود وعزل قطاع غزة يؤثر على الفلسطينيين بشكل عام وعلى النساء بشكل خاص حيث يدفعن ثمن الحصار والانقسام اكثر من غيرهن. والاحتلال مسؤول بصورة مباشره عن فقر النساء فتردي الأوضاع الاقتصاية في الضفة الغربية والقدس وغزة يجعل من النساء الفئة الأكثر تضررا و حرمانا من فرص العمل هي. وتؤكد الإحصائيات الصادرة عن مركز الإحصاء الفلسطيني إلى أن الفقر ينتشر في الأسرة التي تعيلها امرأة أو تلك التي تعتمد على معيل واحد، بسبب عدم تمكن المرأة من العمل.

٥. تفاقم التحديات المجتمعية والأزمات الداخلية بما فيها الإنقسام بسبب ممارسات الإحتلال، حيث أن أزمة الانقسام الداخلي وتجميد المجلس التشريعي حالت دون استصدار قوانين جديدة تعالج الخلل والتمييز الموجود في القوانين المعمول فيها ولا سيما قانوني الأحوال الشخصية وقانون العقوبات.

٦. الأولويات الوطنية الخمسة لتسريع تقدم المراة والفتاة خلال السنوات الخمس القادمة:

تعد المساواة وعدم التمييز بموجب القانون والوصول إلى تحقيق العدالة من أهم الأولويات للفترة القادمة خاصة بعد المصادقة على اتفاقية سيداو، كما أن القضاء على العنف ضد النساء والفتيات، والمشاركة والتمثيل السياسي، وريادة المرأة في مجال الأعمال ومشاريع المرأة، والخدمات والبنية التحتية الأساسية من الأولويات الاساسية، حيث تسعى دولة فلسطين الى تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال عدة

محاور اساسية تتعلق بالعدالة، والتنمية، والسلم، وهي بذلك تتقاطع مع الاهداف الدولية للمساواة بين الجنسين، وتركز خلال الخمس سنوات القادمة بشكل اساسي، على الأولويات الوطنية التالية:

الأولوية الأولى: تخفيض العنف ضد المرأة بكافة اشكالة، وذلك من خلال السياسات التالية

١. مساءلة الاحتلال الإسرائيلي دولياً ووطنياً على الانتهاكات الممارسة ضد النساء والفتيات الفلسطينيات.
٢. تطوير وتعديل القوانين والتشريعات المحلية التي تحد من العنف، بما يضمنكفالة وصول النساء الى العدالة
٣. تنفيذ الخطة الوطنية للقرار ١٣٢٥
٤. تنفيذ نظام التحويل الوطني ونظام الحالات الخطرة
٥. تطوير الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية والشرطية والقضائية المتخصصة بالنساء المعنفات .
٦. توفير الظروف الاقتصادية والمعيشة اللازمة لدعم صمود النساء والفتيات الفلسطينيات تحت الاحتلال الإسرائيلي.
٧. تعزيز المسؤولية الاجتماعية في مجال تعزيز الثقافة المجتمعية المناهضة للعنف.
٨. تطوير آليات المساءلة والمتابعة في مناهضة العنف، ومنها الرقابة على القضاء الغير رسمي.

للوصول الى النتائج التالية:

١. مؤسسات العدالة تتبني تشريعات وجوانب إجرائية وسياسات جديدة وتحسن البنية التحتية بما يمكن النساء من الوصول الى العدالة
٢. القضاء الشرعي يتخذ تدابير جديدة تمكن المرأة من حصولها على الميراث
٣. انخراط المدرسة والاسرة والشباب في تعزيز الثقافة المجتمعية المناهضة للعنف.
٤. المؤسسات الأمم المتحدة تتخذ قرارات ومواقف ضد الإجراءات الإسرائيلية المعنفة للرجال والنساء خاصة في القدس وللمرأة الاسيرة.
٥. النساء الناجيات من العنف والعاملين والعاملات في مجال تقديم الخدمات للنساء المعنفات تتوفر لهم ولهن مقومات الحماية والرفاه.
٦. إيداع ومتابعة البلاغات والمذكرات التكميلية لدى مكتب الادعاء العام للمحكمة الجنائية الدولية، تقديم المداخلات الشفوية والخطية ورفع التقارير بخصوص جرائم الاحتلال ضد النساء والفتيات الفلسطينيات ضمن أطر عمل أجهزة الأمم المتحدة: الأمانة العامة، الجمعية العامة، مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والعمل في إطار نظام المراقبة على حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وفعيل آليات المساءلة والحماية الوطنية ضد مرتكبي الجرائم.

الأولوية الثانية: زيادة مشاركة النساء في مواقع صنع القرار في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الأكثر تأثيراً على حياة الرجال والنساء، وذلك من خلال السياسات التالية:

١. تطوير سياسات مؤسساتية تعزز وصول النساء الى مواقع صنع القرار
٢. بناء القدرات القيادية للنساء في المؤسسات.
٣. التأثير على إرادة أصحاب القرار السياسي في المؤسسات نحو تمكين النساء من الوصول الى المناصب القيادية.
٤. وضع آليات وبرامج تمكن النساء للانخراط في قيادة المؤسسات المجتمعية والحزبية والنقابية .

للوصول الى النتائج التالية:

١. النساء العاملات في المؤسسات مؤهلات في الجوانب الإدارية والفنية والقيادية المناسبة للمستويات القيادية من الفئة العليا.
٢. الهيئات العليا في المؤسسات تتبنى سياسات وإجراءات جديدة ممكنة ومحفزة للمرأة لإشغال مناصب او وظائف اعلى في المؤسسات.
٣. النساء والشابات لديهن الإرادة والقدرة للانخراط بفاعلية في قيادة المؤسسات المجتمعية والنقابية والحزبية والطلابية.

الأولوية الثالثة: مأسسة قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة كافة المؤسسات الرسمية ، وذلك من خلال السياسات التالية:

١. تمكين وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات والمؤسسات الحكومية من القيام بدورها.
٢. تعزيز دور الأليات الوطنية الرسمية وغير الرسمية المعنية بقضايا المرأة والنوع الاجتماعي.
٣. تطوير آليات المسائلة لقضايا المساواة في النوع الاجتماعي (الرقابة والتقييم، آليات تنسيق المساعدات، الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي).
٤. تنفيذ التدقيق من منظور النوع الاجتماعي في المؤسسات الرسمية.
٥. بناء قدرات وزارة شؤون المرأة بما يتلاءم مع متطلبات تحقيق الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة ٢٠١٧-٢٠٢٢.

للوصول الى النتائج التالية:

١. تضمين قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج القطاعية للوزارات وأجهزة الامن والهيئات المحلية بما ينسجم والمواثيق الدولية.
٢. حشد وتأطير النساء والتنسيق بين الأطر والفعاليات والمؤسسات النسوية على المستوى الوطني.
٣. جميع المؤسسات والبرامج الرسمية والأهلية والدولية تعمل حسب الأولويات الوطنية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة ٢٠١٧-٢٠٢٢.

الأولوية الرابعة: تعزيز مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي، وذلك من خلال السياسات التالية:

١. تعميم معايير العمل اللائق للنساء العاملات في القطاع العام والخاص والأهلي والمؤسسات الدولية العاملة في فلسطين.
٢. تبني تشريعات محفزة وحامية للمشاريع الصغيرة والنساء العاملات.
٣. العمل على ضمان حصول النساء على الحد الأدنى من الاجور وتنظيم النساء في العمل الرسمي
٤. ضمان العدالة والمساواة في الحقوق العمالية للنساء ضمن المنظومة التشريعية في قوانين الخدمة المدنية والعسكرية
٥. تمكين وصول النساء الرياديات والأشخاص ذوي الإعاقة للتمويل والخبرات اللازمين .
٦. زيادة القدرة التنافسية لمنتجات المرأة والجمعيات النسوية على المستوى الوطني والأسواق الإقليمية والعالمية.
٧. تطوير منظومة تعليم وتدريب مهني وتقني مراعية لقضايا النوع الاجتماعي منظمة وفعالة في رفد سوق العمل بما يحتاجه من العمالة الماهرة وشبه الماهرة من كلا الجنسين.

للوصول الى النتائج التالي:

١. منشآت قطاع العمل ملتزمة بالقوانين واللوائح التنفيذية والقرارات ذات الصلة وصولاً إلى العمل اللائق لجميع العاملين /ات فيها
٢. انخراط اكبر للنساء في العمل المنظم وانشاء المشاريع الخاصة بهن او يعملن لحسابهن الخاص
٣. تحسن في دخل النساء العاملات في المشاريع الصغيرة والجمعيات التعاونية النسوية والزراعية.

الأولوية الخامسة: تحسين نوعية الحياة للأسر الفقيرة والمهمشة، وذلك من خلال السياسات التالية

١. تطوير تدخلات للحد من التراجع في نسب الالتحاق ونوعية التعليم في المرحلة الاساسية وما قبل المدرسة والحد من التراجع في المستوى الاكاديمي ونسب الالتحاق للذكور في المرحلة الثانوية.
٢. مراجعة المناهج التعليمية في جميع مراحل التعليم والتعليم العالي من منظور النوع الاجتماعي ٣. تقديم الخدمات المعيشية والصحية اللائقة للمسنين والمسنات، والأسر التي تعاوني من الفقر الشديد.
٣. تطوير خدمات ومرافق تراعي قضايا النوع الاجتماعي .
٤. وضع تدابير مؤسساتية لضمان وصول المياه والطاقة بنوعية وسعر ملائم ٦. تطوير بنية تحتية ملاءمة للنساء العاملات في الامن والوزارات والمؤسسات الحكومية .
٥. تدابير خاصة النساء الى الخدمات الصحية النوعية والوصول الى خدمات ما بعد الولادة وخدمات الحمية الغذائية للنساء وخدمات الصحة الجنسية والانجابية.
٦. تفعيل مشاركة الفتيات في المؤسسات والأندية الشبابية والثقافية في المدن والقرى والمخيمات وتطوير الخدمات للمبدعين والهواه في المجالات الإبداعية والرياضية.

للوصول للنتائج التالية:

١. نسب التحاق الأطفال في رياض الأطفال ونسب التحاق الفتيان في المراحل الثانوية في تزايد سنوي.
٢. الإدارة العامة للمناهج تنفذ ما تم التوافق عليه مع ممثلين الوزارات المعنية في الثقافة والتنشئة الاجتماعية حول تعديل المناهج لتتوافق مع السياسات الوطنية العليا وقضايا النوع الاجتماعي ذات الأولوية.
٣. وتمكين الاسر الفقيرة والمهمشة والأطفال الذين يتعرضون للخطر في جميع المواقع.
٤. الأشخاص ذوي الإعاقة من الفتيان والفتيات والرجال والنساء يصلون الى برامج وتدخلات جميع المؤسسات التي تقدم خدمات ورعاية لجميع الفئات
٥. النساء في الوزارات ومؤسسات الأمن تعمل في بيئة عمل مناسبة .
٦. النساء والرجال والفتيان والفتيات المنخرطون في أنشطة ثقافية ورياضية ومجتمعية وتطوعية في تزايد.
٧. سهولة وصول اجميع الى الخدمات الصحية و خاصة وصول النساء الى خدمات ما بعد الولادة
٨. وصول جميع السكان الى خدمات الطاقة والمياه والسكن والمواصلات بسهولة ونوعية وكافية

القسم الثاني: التقدم المحرز عبر مجالات الاهتمام الحاسمة الاثنى عشر

يتضمن هذا القسم التقدم المحرز عبر مجالات الاهتمام الحاسمة الاثنى عشر لمنهاج عمل بيجين. لتسهيل التحليل، تم تجميع مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر في ستة أبعاد شاملة تسلط الضوء على محاذاة منهاج عمل بيجين مع خطة عمل عام ٢٠٣٠. ويهدف هذا النهج إلى تيسير التأملات حول تنفيذ كلا الإطارين بطريقة تعزز من بعضها البعض لتسريع تحقيق التقدم لجميع النساء والفتيات.

البعد الأول: التنمية الشاملة والرخاء المشترك والعمل اللائق

يشمل هذا البعد الاجراءات المتخذة على صعيد العمل بأجر، والعمالة، وتعزيز التوفيق بين الأسرة والعمل، والاجراءات المالية التقشفية، وذلك التي تتقاطع مع مجالات بيجين الخاصة ب (المرأة والفقر، المرأة والاقتصاد، الحقوق الانسانية للمرأة، الطفلة الأنثى)

١. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة لتعزيز المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بدور المرأة في العمل بأجر والعمالة:

إن التقدم الحاصل على صعيد مشاركة المراة في سوق العمل بطيئ جداً، اضافة الى الفجوة الكبيرة ما بين الرجل والمرأة في هذا القطاع، مع تزايد معدلات البطالة وفجوة الأجور.

النساء والرجال المشاركون في القوى العاملة (١٥ سنة فأكثر) في فلسطين، ٢٠١٤-2018 (نسبة مئوية)

الجنس	2014	2015	2016	2017	2018
رجال	71.5	71.7	71.3	71.6	71.5
نساء	19.6	19.2	19.3	19.2	20.7

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. مسوح القوى العاملة، التقارير السنوية ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦،٢٠١٧،٢٠١٨. رام الله -فلسطين.

رغم ارتفاع مشاركة النساء في القوى العاملة خلال السنوات السابقة ولكنها لا تزال منخفضة جداً مقارنة مع الرجال، فقد بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة ٢١% من مجمل النساء في سن العمل في العام 2018 مقابل ١٠% في العام ٢٠١٤، وبلغت نسبة مشاركة الرجال ٧٢% للعام ٢٠١٨. مع وجود فجوة واضحة في معدل الأجر اليومي بين النساء والرجال إذ بلغ معدل الأجر اليومي للنساء ٩٢ شيقل مقابل ١٢٩ شيقل للرجال. كما بلغ معدل البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة ٥١% في العام ٢٠١٨ مقابل ٢٥% بين الرجال، وتصل معدلات البطالة بين النساء الحاصلات على ١٣ سنة دراسية فأكثر إلى ٥٤%.

عملت فلسطين على تعزيز/إنفاذ القوانين وما يتعلق بسياسات وممارسات في أماكن العمل التي تحظر التمييز في توظيف النساء خاصة باتجاه النساء ذوي الاعاقة حيث تم اتخاذ سياسات لتوظيف الافراد ذوي الاعاقة بالمؤسسات بما لا يقل عن ٥% من كل مؤسسة حكومية كما بلغت نسبة النساء اللواتي تشغل مدير عام فاعلى ١١,٦% خلال عام ٢٠١٨، ووكذلك التشريعات المتعلقة بالمساواة في الأجور، واتخذت تدابير لمنع التحرش الجنسي، بما في ذلك في مكان العمل، وتدعم الانتقال من العمل غير الرسمي إلى العمل الرسمي، بما في ذلك اتخاذ ما يلزم من التدابير القانونية والسياسية التي تفيد المرأة في التوظيف غير الرسمي من بناء قدرات، وحملات توعية، وتحسين الخدمات، وفيما يلي أمثلة لتوضيح تلك الاجراءات:

لتعزيز انفاذ القوانين وتطوير التشريعات والسياسات العادلة لتستجيب لقضايا المساواة بين الجنسين، في أماكن العمل التي تحظر التمييز ضد النساء:

انهى الشركاء من المؤسسات الحكومية، والمجتمع المدني، وبدعم من المنظمات الدولية المسودة الأولى من موائمة تشريعات العمل من منظور النوع الاجتماعي بما ويتوافق مع الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها فلسطين، وشملت التعديلات القضايا الاساسية التالية:

١. توسيع نطاق تطبيق القانون من حيث شموله لكافة فئات العمال والعاملات وإلغاء الاستثناءات.
٢. العنف ضد النساء في مكان العمل، وخاصة التحرش الجنسي، حيث تم إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالتحرش الجنسي.
٣. المساواة وتكافؤ الفرص، وهذا يضمن الأجر المتساوي عن العمل ذي القيمة المتساوية.
٤. حماية الأمومة بما يتلاءم مع الاتفاقية الدولية من حيث إجازة الأمومة، ورعاية الأطفال بالإضافة لترتيبات العمل المرن والجزئي.

٥. النظر في القضايا العمالية بصفة مستعجلة ويتضمن تحديد سقف زمني قانوني للبت فيها، بالإضافة إلى تحديد أتعاب المحاماة بحيث لا تتجاوز ١٠% من قيمة المبالغ التي يتم تحصيلها وإضافة قيمة الفوائد في على صاحب العمل في حالة تسديده للمبالغ المحكوم بها بالتقسيط.
٦. تعديل تشريعات العمل لتتضمن نصوصاً حول التحرش الجنسي في العمل، بحيث يصبح التحرش في أماكن العمل مخالفة قانونية تتيح لمفتشي العمل التدخل ومقاضاة صاحب العمل المعني حتى في حالة امتناع العاملة عن تقديم شكوى إلى الجهات المختصة. وإنشاء قاعدة بيانات خاصة بالتحرش الجنسي.
٧. مراجعة العقوبات المنصوص عليها في قانون العمل وتعديلها، بحيث تكون رادعة وتشمل جميع المواد القانونية التي تتعلق بواجبات صاحب العمل، وإعطاء القضايا العمالية صفة الاستعجال مع تحديد سقف زمني، لا يتجاوز عام واحد، للبت فيها.

اقرار قانون ضمان الحقوق في المال المنقول واطلاق السجل الالكتروني الخاص به، الذي يتيح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر الحصول على تسهيلات بضمان هذه الأموال، مما زاد فرص التمويل اللازمة لنموها وتطورها، والتي تشكل رافداً رئيسياً للنشاط الاقتصادي. كما تم مراجعة القانون الزراعي الفلسطيني من منظور النوع الاجتماعي ورفع مجموعة من التوصيات لموائمته مع الاتفاقيات والقوانين الدولية.

منح حوافز لمن يستثمر في فلسطين ويسجل في هيئة الاستثمار، ومن هذه الحوافز: أ- اعفاء كامل من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات؛ ب- اعفاء من ضريبة الدخل بنسبة ٥٠% من الضريبة المستحقة لمدة تتراوح من ٨ سنوات الى ٢٠ سنة. ت -اعفاء من الجمارك للأصول الثابتة. ث- اعفاء من الجمارك للأثاث والادوات والأجهزة الكهربائية والفنادق والمستشفيات؛ ه-اعفاء من الجمارك للمركبات الخاصة ومركبات التشغيل حسب نظام المعتمد في الهيئة.

استهداف النساء والفتيات في المناطق المهمشة (القدس، غزة، مناطق ج، ومناطق الجدار) والأسيرات المحررات في التدريب على ادارة المشاريع: وكمثال على ذلك فقد تم تدريب ٢٤٨ من النساء المتضررات من الاحتلال الاسرائيلي في ادارة المشاريع، ودعم ٦ جمعيات يقعن في مناطق التماس والجدار، بالإضافة إلى بناء قدرات الشباب والنساء وتوفير ٣٠ مشروع للعائلات المقدسية ودعم النساء بمشاريع التصنيع الغذائي والمطرزات.

استمرار المشاورات على آليات تطبيق وتنفيذ قانون الضمان الاجتماعي: حيث أنه وبرئاسة وزير العمل وبعضوية المؤسسات الحكومية ذات العلاقة والنقابات العمالية بصفتهم مجلس الادارة لمؤسسة الضمان الاجتماعي المشكلة بموجب القانون اصدر سيادة الرئيس محمود عباس قرار بقانون للضمان الاجتماعي نهاية عام ٢٠١٨، والحقه بقرار وقف العمل به نتيجة للاحتجاجات الشعبية الشديدة على مضمون القرار حتى الانتهاء من كافة المشاورات حوله.

لضمان تطبيق تشريعات العمل والاقتصاد وخاصة تطبيق قانون الحد الأدنى من الأجور والبالغ ١٤٥٠ شيقل بالشكل المطلوب تم العمل على تكثيف دور التفتيش لمتابعة تطبيق القانون خاصة في القطاعات التي تتزايد فيها أعداد النساء العاملات. ومضاعفة عدد مفتشي العمل لمراقبة تنفيذ تشريعات العمل على العاملين/ات، بالإضافة لتوفير المتطلبات اللوجستية للعمل، حيث تم تبني عملية مراجعة وتقييم لتفتيش العمل وآلية الشكاوى من منظور النوع الاجتماعي خرجت بمجموعة من التوصيات، أهمها: تحسين عمليات التفتيش، وأداء مفتشي العمل وتحسين آليات استقبال شكاوى العاملات المتعلقة بالانتهاكات التي تواجهها في سوق العمل، وتم إعداد خطة عمل تنفيذية بناءَ على التوصيات.

في سبيل تطوير السياسات والاستراتيجيات العمالية والاقتصادية، تم الانتهاء من إجراء دراستين عن واقع وظروف وشروط العاملات في قطاعي الزراعة والخدمات الصغيرة، وإنجاز ورقة سياسات عامة بضرورة حماية حقوق النساء في قطاع الزراعة والخدمات الصغيرة، وإعداد ورقة سياسات لحماية المنتج النسوي في مجال الزراعة والحرف التقليدية، وإعداد أدوات سياساتية لإجراءات الحماية. و في نهاية العام ٢٠١٨ تم الانتهاء من اعداد الاستراتيجية الوطنية لتعزيز ريادية المرأة الفلسطينية، بمشاركة كافة الاطراف ذات العلاقة من القطاع الحكومي والخاص. وكما تؤكد استراتيجية القطاع الزراعي والتي جاءت بعنوان صمود و تنمية مستدامة (٢٠١٧-٢٠٢٢)على ضرورة مشاركة النساء في كافة البرامج و المشاريع الزراعية والانشطة و تحسين قدراتهن بشكل خاص وتمكينهن في مشاريعهن الزراعية

الصغيرة و المتوسطة و بخاصة الرياديات، الى ذلك فقد تم تبني سياسات داعمة للنساء الريفيات ضمن سياسات مؤسسة الاقراض الزراعي "سياسة توفير برامج تمويلية للتمكين النسوي و لغير مالكي اراض و للرياديين و الخريجين الجدد.

وفي سبيل الانتقال من العمل غير الرسمي الى العمل الرسمي تم العمل على توعية النساء في مختلف الاماكن بأهمية تنظيم عملهن وكيفية الاستفادة من الخدمات المقدمة، ونتيجة لذلك تم تسجيل ٩٣ سيدة ضمن السجل التجاري في وزارة الاقتصاد عام ٢٠١٦ بنسبة ٦,٩% من اجمالي المسجلين في السجل التجاري، وقد ارتفعت النسبة في العام ٢٠١٧ الى ٨%. وكما تم تنفيذ بحث تحليل الرعاية السريع ال (RCA) حيث استهدف ٥ تعاونيات موزعين عل الشمال والوسط والجنوب (عنبتا، سعير، بيت سيرا، برقة ووادي فوكين) .

لأهمية نشر الوعي والتوعية والتثقيف في الحقوق العمالية والاقتصادية من منظور النوع الاجتماعي:
تم اصدار دليل بحقوق العاملات في تشريعات العمل بهدف توعية العاملات بحقوقهن في تشريعات العمل وتم توزيع من ١٠-١٥ ألف نسخة في حملات التوعية على العاملات. وتم إصدار بوستارات منفصلة بالمواد المذكورة في الدليل لترويج هذه الحقوق واستخدام الإعلانات الضخمة في الشوارع. وتم تنظيم بازارات لتسويق منتجات مشاريع الجمعيات النسائية الخيرية والنساء الرياديات والتعاونيات.

كما تم اطلاق جائزة التميز للمشاريع النسوية، الخاصة بقطاع الصناعات الحرفية واليدوية، وتم استلام حوالي ١٥٠ مشروع نسوي من مختلف محافظات الوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي نفس السياق تم اعداد كتيب خاص بالمشاريع النسوية التي شاركت في المسابقة شمل معلومات وبيانات تعريفية بالمشاريع، وتوزيعها على المؤسسات ذات العلاقة، كما تم اعداد تقرير حول واقع المرأة في قطاع الصناعات الحرفية والتقليدية من خلال القيام بزيارات ميدانية لمشاريع انتاجية نسوية في كل من محافظة بيت لحم والخليل.

بناء قدرات كادر وزارة الزراعة من منظور النوع الاجتماعي على مستوى المفاهيم الاساسية، التخطيط المستجيب للنوع الاجتماعي ، صياغة المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي. وتمكين النساء الريفيات ورفع قدراتهن ومهاراتهن في الادارة والتصنيع في المشاريع الزراعية النسوية الصغيرة والمتوسطة، والقيام بالتنسيق و التشبيك مع المؤسسات و المنظمات الدولية و المحلية و تنفيذ عدد من المشاريع و الانشطة النوعية مثل" FAO" "التعاون الايطالي " "UN-WOMEN " "GIZ".

بهدف المساهمة في حماية حقوق الإنسان وحرية التنظيم والتجمع السلمي في فلسطين وتعزيز قدرة النقابات والمؤسسات المجتمعية القاعدية في الدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية للعاملات والعاملين الفلسطينيين وضمان الالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان ومعايير العمل الدولية، تم **تنفيذ** مشروع تعزيز حقوق وحريات العمال والعاملات الفلسطينيين بالشراكة مع مركز الديمقراطية وحقوق العاملين ومؤسسة كوسبي الايطالية وبتمويل من الاتحاد الأوروبي استمر مدة سنتين ونصف ، استهدف المشروع عاملين وعاملات من قطاعات مختلفة ونقابات عمالية ومؤسسات قاعدية وشمل تنفيذ أنشطة عديدة من أبرزها ، ورش عمل وجلسات نقاشية وتدريبات وطباعه بروشورات توعوية وتوزيعها على الفئات المستهدفة ، وتقديم استشارات عمالية ، ورصد انتهاكات للحقوق العمالية ، وإعطاء منح لبعض المشاريع التشغيلية ، بالإضافة إلى أنشطة إعلامية وأنشطة ضغط وتأثير منها تنفيذ ٣ مظاهرات (مظاهرة سنويا) أمام مجلس الوزراء للمراقبة على تطبيقات الحد الادنى للأجور ورفع ٣ مذكرات (مذكرة سنويا) لرئيس الوزراء ،تم ايضا عقد (٢) جلسة استماع تلفزيونيتين احدهما بالضفة الغربية والثانية في غزة بالتعاون تلفزيون وطن حول الانتهاكات التي تتعرض لها النساء العاملات بالتركيز على قضية الحد الأدنى للأجور ، شارك فيهما ممثلين وممثلات عن وزارة العمل والنقابات العمالية والقطاع الخاص وهدفت إلى زيادة وعي النساء بقانون الحد الأدنى للأجور والضغط على وزارة العمل والحكومة لتفعيل المراقبة على تطبيقات الحد الأدنى للأجور .

تم إصدار تقرير حالة دراسية بعنوان " العاملات في صالونات التجميل والعاملين في صالونات الحلاقة / مقارنة من منظور النوع الاجتماعي " وتقرير اخر حول العاملات في القطاع الغير رسمي . قام المستفيدين /ات من التدريبات بعمل مبادرات لنقل المعلومات والمهارات لفئات قطاعية اخرى .كمخرج للعمل في هذا المشروع تم تشكيل نقابة للعاملات في قطاع التجميل في رام الله واخرى في غزة ، وتعتبر اول نقابة من هذا النوع في فلسطين. اضافة لذلك فقد تم العمل على تعزيز وعي النساء في القضايا المالية والضغط باتجاه تعديل السياسات المالية لتكون اكثر انصافا للنساء والفئات المهمشة. والعمل على مبدأ العدالة الضريبية التي تسعى لتوزيع العبئ الضريبي على اصحاب الدخول العالية لصالح اصحاب الدخل المتدني ومنهم النساء بشكل اساسي.

بهدف تفعيل المتابعة والرقابة على الحقوق العمالية للنساء العاملات في رياض الاطفال والحضانات والمدارس الخاصة وتطبيق الحد الادنى للأجور، ومساءلة المؤسسات المسؤولة عن ذلك تم تنفيذ حملة مناصرة بعنوان " لنعيش بكرامة " بالشراكة مع ائتلاف امان خلال العام ٢٠١٥ وذلك من خلال:عمل دراسة بحثية حول العاملات في رياض الاطفال ومستوى الاجور في بيت لحم وتم اطلاقها ب تاريخ ٢٠١٥/٣/٢٣ خلال ورشة عمل بمشاركة كل من الجهات المسؤولة من وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم والتنمية الاجتماعية واصحاب العمل ونقابة رياض الاطفال بالإضافة لمجموعة من النساء العاملات في رياض الاطفال وذلك بهدف تعزيز دور هذه المؤسسات لرقابة على تطبيق الحد الادنى للأجور وتحفيز العاملات أنفسهن للمطالبة بحقوقهن، وكذلك انتاج حلقتين حواريتين وبثهما على المحطات المحلية

والفضائية شارك فيها المؤسسات المعنية والنساء وناقشت المشاكل والحلول والمسؤوليات مع جميع الأطراف بهدف تسليط الضوء على قضايا العاملات و رفع وعي المجتمع المحلي بها.

لتطوير عمل التعاونيات النسوية تم تنفيذ حملة إعلامية تشمل جلسات مساءلة حول قانون التعاونيات، وإنتاج حلقات إذاعية ضمن برنامج ضد الصمت الخاص بطاقم شؤون المرأة واعداد من صحيفة صوت النساء وتم تشكيل ائتلاف للجمعيات التعاونية العاملة في الضفة وقطاع غزة وعددها ٣٤ جمعية، بهدف الضغط والمساءلة لإقرار قانون الجمعيات، حيث وصلت ميزانية المشروع في كل عام الى ٥٠٠٠٠ دولار.

وفي اطار تسويق وتطوير المنتجات وترويجها حصلت جمعيات تعاونية تنشط في المجال الزراعي على علامات تجارية لمنتجاتها الأمر الذي يشكل نقلة نوعية في عمل وإنتاج تلك الجمعيات وتطوير مشاريعها، وهذا سيساهم في تعزيز الثقة بين المنتج والمستهلك خاصة وإن المستهلك يطلب المنتج باسم العلامة التجارية وليس باسم المنتج أو الجهة المصنعة.

اطلاق مشروع التجارة الالكترونية بالشراكة مع مؤسسة دافئ والغرفة التجارية بطولكرم، تم فيه استهداف ٢٠ شاب وشابة يمتلكون أفكار مشاريع تجارية الكترونية متنوعة من مناطق الكفريات وشوفة وفرعون وبلعا وكفر اللبد وعنبتا ، تم استهدافهم بتدريبات شملت مواضيع تصميم الصفحات الالكترونية والتسويق والتعامل مع الزبائن والإدارة المالية، كما تم تزويد كل متدربة بجهاز لاب توب مع اشتراك انترنت لمدة ٦ أشهر .

٢. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة للاعتراف بـ و/أو الحد من و/أو إعادة توزيع الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتعزيز التوفيق بين الأسرة والعمل:

عملت فلسطين على إدراج الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي في الإحصاءات والمحاسبة الوطنية وذلك في مسح استخدام الوقت، وكذلك توسيع الدعم للأشخاص كبار السن الضعفاء وغيرهم ممن يحتاجون إلى أشكال مكثفة من الرعاية، والاهتمام في تقديم أو تعزيز إجازة الأمومة/الأبوة/الوالدية ، وفيما يلي أمثلة لتوضيح ذلك:

في اطار ادراج الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي فقد عملت فلسطين من خلال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على انتاج مسحين حول استخدام الوقت الأول عام ١٩٩٩ والثاني عام ٢٠١٢، حيث يشكل هذا المؤشر احدا أهداف مؤشرات التنمية المستدامة الخاصة بالهدف الخامس لتمكين المراة وتعزيز المساواة بين الجنسين كما بلغت نسبة الوقت الذي تقضيه النساء في فلسطين في الاعمال المنزلية ورعاية الاطفال ما نسبته ١٨% مقابل 0.03% للذكور خلال عام ٢٠١٢-٢٠١٣ حيث يتم تنفيذ المسح كل عشر سنوات.

نسبة الوقت الذي يقضيه الافراد في أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوع الاجر، في الاراضي الفلسطينية

السنة	إناث	ذكور
١٩٩٩/٢٠٠٠	٠,٢٠٢	٠,٠١٣
2012/٢٠١٣	٠,١٧٨	٠,٠٣٠

في سبيل تفعيل دور الرجل في الدور الانجابي تم وضع ورقة سياساتية حول اجازة الابوة وعرضت على وحدات النوع الاجتماعي، ومن ثم تم وضع مسودة مشروع للتعديل على قانون الخدمة المدنية ليتضمن هذه الاجازة.

في اطار توسيع الدعم للأشخاص كبار السن والفئات الضعيفة تم العمل على برامج الحماية الاجتماعية لدعم الاسرة التي ترأسها نساء كبار سن أو من ذوي الاعاقة حيث بلغت نسبة الأسر المستفيدة وترأسها امرأة مسنة ٤٤%، وهناك أيضا ربات أسر طفلات لم يتجاوزن الـ ١٨ عاماً، كما بلغ عدد الأسر التي ترأسها إمراة ذات إعاقة ومستفيدة من برنامج التحويلات النقدية 6,185، وهناك (٤١٧٦) أسرة ترأسها إمرأة مسنة وذات إعاقة ومستفيدة من برنامج التحويلات النقدية. تم توفير الرعاية الإيوائية الشاملة ل 230 مسن ومسنة في مركز بيت الأجداد ومؤسسات رعاية المسنين ، وتوفير الرعاية النهارية ل 800 مسن في النادي النهاري.

٣. تدابير التقشف/ضبط أوضاع المالية العامة التي اتخذتها دولة فلسطين، وتأثيراتها المحتملة على المساواة بين الجنسين:

اتخذت دولة فلسطين في العام ٢٠١٥ وبداية العام ٢٠١٩ موازنة طوارئ بسبب الاجراءات الاسرائيلية بعدم تحويل اموال المقاصة، وبموجب قرار بقانون رقم (٣) لسنة ٢٠١٥ بشأن موازنة الطوارئ للسنة المالية ٢٠١٥ فإنه لا يجوز الاقتراض من صندوق التأمين والمعاشات أو من سلطة النقد الفلسطينية لتمويل تنفيذ الموازنة العامة، كما أنه لا يجوز الاقتراض من القطاع المصرفي الا لتغطية الفجوة التمويلية، وتورد جميع الايرادات والمساعدات والمنح ومصادر التمويل الأخرى الى حساب الخزينة العامة. ودفع الرواتب لكافة الموظفين بنسبة ٦٠% وبحد أدنى ٢٠٠٠ شيقل، لا يصرف عن العمل الاضافي وحيثما اقتضت الضرورة يستعاض عن العمل الاضافي بمنح الموظف يوم اجازة مقابل كل ٦ ساعات عمل اضافية، ويستثنى من ذلك الموظفون العاملون في قطاع الصحة وشؤون المعابر والعاملون في المراكز الايوائية في وزارة التنمية الاجتماعية.

اما من حيث تأثيرها على الفئات الاكثر ضعفاً فقد اتخذ الرئيس محمود عباس قراراً بأن يتم صرف مخصصات الأسر والشهداء أولاً وكاملة، وما تبقى يتم صرفه على الفئات الأخرى، وبالتالي فإن الاهتمام والأولوية هي للفئات المحرومة والضعيفة.

البعد الثاني: القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية

يتضمن هذا البعد الاجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين للحد من الفقر، وتحسين خدمات الحماية الاجتماعية، وتوسيع الخدمات الصحية والتعليمية. حيث يتقاطع هذا البعد مع مجالات اهتمام عمل بيجين الخاصة في (المرأة والفقر، تعليم المرأة وتدريبها، المرأة والصحة، الحقوق الانسانية للمرأة، الطفلة الأنثى)

١. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة للحد من/القضاء على الفقر بين النساء والفتيات:

عملت دولة فلسطين على تعزيز وصول النساء الفقيرات إلى العمل اللائق من خلال تطوير سياسات سوق العمل النشطة (مثل التدريب على العمل، والمهارات، وإعانات التشغيل، وما إلى ذلك)، وكذلك إدخال أو تعزيز برامج الحماية الاجتماعية للنساء والفتيات (مثل التحويلات النقدية للنساء اللاتي لديهن أطفال)، وفيما يلي أمثلة على ذلك:

تعزيز برامج الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة النقدية والعينية، من خلال تقديم مساعدة سنوياً لحوالي ١١٥,٠٠٠ أسرة مسجلة تحت خط الفقر الشديد، وفي العام ٢٠١٨ زادت المساعدات النقدية الى ١١٨,٠٠٠ أسرة، كما عملت الوزارة على تقديم مساعدات غذائيه لـ٤٥٠٠٠ اسرة، وقدمت مساعدات طارئة لحالات تعاني من ظروف استثنائيه بمبلغ اجمالي لعام ٢٠١٨ (٢ مليون دولار). حيث بلغ عدد الأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية والتي ترأسها امرأة ٤٥,٧٤٢ أسرة، شكل قطاع غزة حوالي ٥٧% من إجمالي هذه الأسر، بينما الضفة الغربية حوالي ٤٣%. كما تم تقديم خدمات التامين الصحي المجاني للأسر الفقيرة التي تنطبق عليها الشروط "توزيع بطاقات التأمين الصحي للمستفيدين من خدمة التأمين، والبالغ عددهم حوالي (٤٠،٠٠٠) بطاقة تقريباً/الضفة".

نسبة الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري حسب المنطقة وجنس رب الأسرة، ٢٠١٧

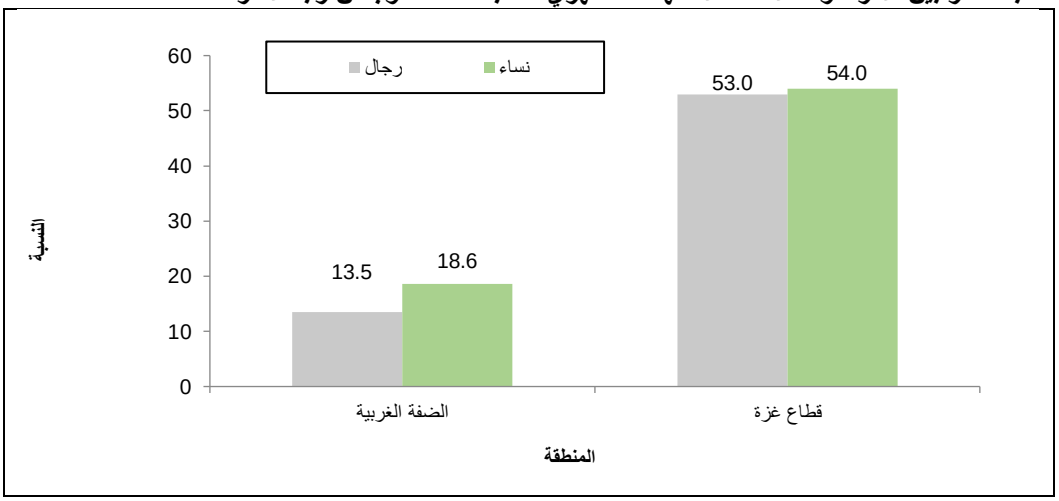

بلغت نسبة الفقر بين الأسر التي ترأسها نساء في قطاع غزة ٥٤%، بينما كانت في الضفة الغربية ١٩% من إجمالي الأسر التي ترأسها نساء، وذلك حسب النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الانفاق والاستهلاك والفقر)، ٢٠١٧.

تحسين وصول النساء الفقيرات الى العمل اللائق: من خلال برنامج تحسين الخدمات الزراعية في وزارة الزراعة، وقد هدف الى تعزيز وصول المزارعين والمزارعات والرياديين والرياديات إلى خدمات زراعية نوعية متناسبة مع احتياجات سلسلة القيمة في القطاع الزراعي واستهدف البرنامج المزارعين الفقراء / و بالتركيز على المزارعات ربات الاسر/ حيث استهدفت كافة المناطق الزراعية في كافة محافظات الضفة الغربية في الفترة من ٢٠١٤-٢٠١٩ بقيمة ٤,٢ مليون دولار، اضافة الى توقيع إتفاقيات ومذكرات تفاهم مع البنوك الوطنية وصندوق التشغيل الفلسطيني لتقديم القروض وبفوائد صفرية للنساء، وللنساء ذوات الإعاقة، لإنشاء مشاريعهن الخاصة، (بنك فلسطين والبك الوطني كأمثلة)، من الحد من البطالة والتمييز بحقهن في سوق العمل.

اطلاق مشروع التمكين الاقتصادي من خلال الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عبر قروض صغيرة لمشاريع منتجة ومدرة للدخل لتخفيف من معاناة اللاجئين، والعمل توفير فرص عمل للخروج من حالة الفقر التي تعيشها النساء، حيث تم عقد شراكات مع منظمة اليونيسف ومنظمة العمل الدولية، وجمعية العون الطبي البريطاني الفلسطيني، وصندوق الاستثمار الفلسطيني، بدأ العمل بمبلغ ١٠,٠٠٠ دولار امريكي الى ان وصلت المحفظة الحالية للقروض ٧٤٥,٠٠٠ دولار امريكي، والدورة الاقتصادية اصبحت ٤,٥٠٠,٠٠٠ دولار امريكي.

تمكين المؤسسات النسوية في المناطق المهمشة في الضفة الغربية من ادارة المقاصف في المدارس المحيطة بهم وتدعيمها بالطعام الصحي وكذلك تعزيز السلوك الصحي والتغذوي لطلبة المدارس وتوفير بيئة صحية و غذائية معززة في المقاصف المدرسية من خلال تنفيذ **مشروع نساء تدير المقاصف المدرسية الصحية، حيث** عمل المشروع في مرحلته الاولى على تدريب النساء على مبادئ التغذية السليمة وطرق اعداد الغذاء الصحي والنظافة والسلامة المهنية، لتتمكن من اعداد وجبات خفيفة لطلاب المدارس بطرق صحيه وسليمه بالإضافة الى توفير دخل وفرص عمل للنساء المشاركات في المشروع من خلال المراكز والجمعيات النسوية المستهدفة، كما تم تجهيز المؤسسات النسوية والمقاصف المدرسية المستهدفة لتصبح أكثر ملاءمة من حيث البنيه التحتية وتوفير الاجهزة اللازمة. وكذلك تمكين المراكز النسوية من ادراة المشروع فنيا وماليا. والمناطق المستهدفة:حلحول، بيت فجار، بديا، طوباس.

إنشاء ١٦ تعاونية (إنتاج غذائي ، أشغال يدوية وتطريز ، تربية مواشي ..الخ) خلال السنوات ٢٠١٤-٢٠١٩ بدعم من المؤسسات النسوية في التدريب والتأهيل (وهذا لا يعني أن عدد الجمعيات التي سجلت في هذه الفترة فقد١٦، وانما التي تم تشكيلها من خلال دعمها من المؤسسات)، ، وتم إطلاق حملات تسويقية لمنتجات نساء التعاونيات في الضفة وغزة.

تقوية دور المرأة في تعزيز التنمية الإقتصادية الشاملة والمستدامة في فلسطين من خلال تنفيذ مشروع "تعزيز القدرات من أجل خلق مبادرات إقتصادية للنساء في الضفة الغربية". يستهدف المشروع النساء في الضفة الغربية بشكل عام، خاصة النساء المعرضات للعنف، والشركات وصناع القرار، والمجتمع بشكل عام من خلال حملات التوعية. المشروع مستمر منذ عام ٢٠١٨ وتتضمن أنشطته إطلاق مسابقة للنساء لتقديم أفكار مشاريع ريادية متعلقة بقطاع التكنولوجيا، واختيار ١٨ مشروع لدعمها ومتابعتها.تنفيذ مجموعة من التدريبات للنساء المستفيدات من المشروع، تتعلق بمهارات عملية (تكنولوجيا) ومهارات حياتية.توفير فرص عمل لمجموعة من النساء في الشركات أو من المنزل. تنفيذ دراسة حول العنف الجنسي في مكان العمل،وتصميم وتنفيذ حملة توعية ومناصرة حول العنف المبني على النوع الاجتماعي في مكان العمل. ميزانية المشروع ١١٠,٠٠٠ يورو.

تقوية مراكز الرعاية الاجتماعية وتأهيلها حيث تم انشاء بيت النقاهه للمسنات : يستوعب حوالي ٣٠ مسنة ، معظمهن من ذوات الحالات الاجتماعية الخاصة حيت تدفع بعضهن رسوما رمزيه وتقدم لهن العناية الصحيه والتغذويه والاجتماعية والترفيهيه ، ويشرف عليهن طاقم ممرضات وعاملات مشرفات واخصائية علاج طبيعي واطباء من مختلف التخصصات الجسديه والنفسيه. وتأسيس مركز العلاج الطبيعي : مزود بأحدث الأجهزه الطبيه يخدم المسنات ويستقبل مرضى برسوم زهيده لمساعدة الطبقة الفقيرة وذوي الدخل المحدود ، ويشرف على هذا المركز اخصائية علاج طبيعي وتأهيلي.

تعزيز الفئات الأكثر تهميشا بوصفهم فاعلين من أجل التغيير في عمليات التنمية المحلية لمجتمع يتسم بالمساواة والانفتاح والديمقراطية من خلال تنفيذ مشروع "توفير فرص مدرة للدخل وتمكين المرأة اقتصاديا لتعزيز الديمقراطية" الممول من الاتحاد الاوروبي، خلال فترة زمنية ٣٢ شهر، واستهدف المشروع اكثر المناطق تهميشا في محافظة أريحا والأغوار وهي: جفتلك،، وفصايل، وزبيدات، ومرج نعجة، ومرج غزال، وعين ديوك، ومخيم عين السلطان ومدينة أريحا، وذلك من خلال العمل على تعزيز قدرات المجتمع المدني من أجل تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا في المناطق الأكثر تهميشا في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تحسين الظروف الاقتصادية والظروف الاجتماعية للاسيرات المحررات من خلال تنفيذ مشروع بعنوان "بدي أحكي والذي هدف في مرحلتيه الثالثة(٢٠١٥-٢٠١٦) والرابعة (٢٠١٧-٢٠١٨) بشكل رئيس الى تطوير القدرات والمهارات التكنولوجية لدى الاسيرات المحررات والتشغيل المستدام لهن. ذلك من خلال التدريب المهني ل ٤٣ اسيرة محررة على التصوير والمونتاج والإخراج وتمكينهن بمهنة

يستطعن العمل من خلالها إما في مجال الإعلام أو في مجال تصوير الأفراح والحفلات العامة والخاصة بالإضافة الى توفير ٦ مشاريع اقتصادية مدرة للدخل ل ٦ محررات منهن وفق شروط وآليات محددة.

٢. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة لتحسين الوصول إلى الحماية الاجتماعية للنساء والفتيات:

في سبيل ذلك عملت فلسطين على تقديم أو تعزيز التحويلات النقدية غير المشروطة، وكذلك إصلاح برامج الحماية الاجتماعية القائمة على المساهمات لتعزيز مستويات وصول المرأة واستفادتها، وبهذا الخصوص تم ما يلي:

في اطار الاجراءات المتخذة لتعزيز الحماية الاجتماعية واصلاح برامجها: تم العمل على دمج الأطفال في الاسره وتاهيلهم وتوعيتهم وارشادهم: التأكد ان الحضانات تعمل ضمن القانون والاجراءات الصحيحه ،وكذلك ملفات الاحتضان حيث تم استقبال(١٧٧) ملفات لدور الحضانة بهدف الترخيص وتجديد الترخيص، وإصدار ترخيص وتجديد ترخيص لدور حضانة عدد (١٨٠). وكذلك حصول الاطفال مجهولي النسب على الرعاية البديلة وفق النظام والقانون. ومنح عدد من الأفراد اعفاء جمركي، حيث بلغ مجموع طلبات الإعفاء الجمركي التي وصلت إلى مديريات التنمية الاجتماعية في الضفة الغربية منذ عام ٢٠١٠ لغاية عام ٢٠١٧ حوالي 7,000 طلب، كان عدد طلبات الإعفاء الجمركي بالإنابة 4,387 طلب، بينما بلغ عدد طلبات الإعفاء الجمركي الشخصي 2,578 طلب. " بلغ عدد طلبات الإعفاء الجمركي بالإنابة الموافق عليها حوالي ٣٨٤ طلب ويشكلون ما نسبته حوالي ٧٣%من إجمالي الطلبات المقدمة إلى مديريات التنمية الاجتماعية، ٥٨% من المستفيدين من الإعفاء الجمركي بالإنابة ذكور، و٤٢% إناث.

٣. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة لتحسين النتائج الصحية للنساء والفتيات:

شهد القطاع الصحي في فلسطين تطورات ملحوظة، وتشير البيانات الاحصائية إلى أن عدد المنشآت المرتبطة بالانشطة الصحية في فلسطين ارتفع خلال السنوات الخمس الماضية بنسبة ٢٠% لتصل إلى أكثر من ٦٠٠٠ منشأة، ورافق ذلك ارتفاع في مستوى التشغيل بهذا القطاع بنسبة تجاوزت ٤٠% كما تشير النتائج إلى ارتفاع عدد المنشآت التي تعنى بأنشطة العمل الاجتماعي (المسنين والمعاقين) من ١٠٠ منشأه خلال العام ٢٠١٢ إلى أكثر من ١٥٠ منشأة عام 2017، ورافق ذلك ارتفاع في عدد العاملين بهذه الانشطة بنسبة ٢٠% كما تشير البيانات الاحصائية الى انخفاض معدل وفيات الرضع في فلسطين من ٢٧ مولودا لكل ألف من المواليد في الفترة (١٩٩٠ -١٩٩٩) لتصل إلى ١٨ مولودا لكل ألف من المواليد في الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٣) على ضوء بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. في حين بلغ المعدل ١١ مولودا لكل ألف من المواليد في عام ٢٠١٧ استنادا لبيانات وزارة الصحة.

عملت فلسطين على تعزيز حصول النساء على الخدمات الصحية من خلال توسيع نطاق التغطية الصحية الشاملة أو خدمات الصحة العامة، وكذلك توسيع خدمات صحية محددة للنساء والفتيات، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والصحة العقلية والأمومة، وخدمات فيروس نقص المناعة البشرية (HIV)، عدا عن القيام بحملات للتوعية العامة/الصحة العامة، وكأمثلة على ذلك:

على مستوى توسيع نطاق الخدمات: تم العمل على توسيع خدمات رعاية الحمل وما قبل الولادة :حافظت فلسطين خلال السنوات الخمس السابقة على مستويات مرتفعة في تغطية خدمات رعاية الحمل وما قبل الولادة لتصل الى 95.5% في العام 2014 وذلك من خلال خدمات مراكز الرعاية الصحية الاولية ومراكز الامومة والطفولة المنتشرة في كافة المحافظات الفلسطينية وفي العام 2016 بلغت نسبة التغطية للحوامل في مراكز وزارة الصحة وحدها 45.2% ومعدل الزيارات للحوامل للمركز4.6 زيارة /امراة وفي نهاية العام 2018 اصبحت تقدم خدمات رعاية الحوامل في 402 عيادة امومة وطفولة تابعة لوزارة الصحة الفلسطينية .

كما تم العمل على خدمات الولادة : بلغت نسبة الولادات تحت اشراف طبي مؤهل في فلسطين 99.9% حسب التقرير الصحي السنوي 2017 علما بان54.5%من هذه الولادات تمت في مستشفيات وزارة الصحة وارتفع عدد الاسرة المخصصة للامراض النسائية والتوليد في مستشفيات وزارة الصحة من 395 سريرابالعام 2010 الى 502سريرا مع نهاية العام 2016 وخلال العامين الماضيين تم افتتاح اقسام نسائية وتوليد في مستشفى جنين الحكومي ومستشفى طولكرم الحكومي وتشغيل مستشفى طوباس الحكومي.

خلال السنوات الخمس الاخيرة تم انشاء مراكزصحية تقدم خدمات الطوارئ والولادة على مدار الساعة في هذه الاماكن حيث تم تشغيل مركز بيت المقدس للطوارئ والولادة الامنة في بير نبالا, وتجهيزمركز وحيد العملة في بيت اولا و مركز رهام دوابشة في الشيوخ في الخليل وتوسعة مركز الظاهرية للطوارئ والولادة الامنة ويجري العمل على تجهيز غيرها من مراكز الطوارئ والولاده الامنة خلال 2019.

على مستوى تقديم الخدمات: تم تشكيل لجان متخصصة لتطوير الخدمات ومراقبتها، ومن هذه اللجان اللجنة الوطنية للصحة الانجابية والجنسية واللجان المنبثقة عنها مثل اللجنة الوطنية لوفيات الامهات, اللجنة الوطنية لتنظيم الاسرة, اللجنة الوطنية للرضاعة الطبيعية ,لجان near miss في اقسام النسائية والتوليد في المستشفيات.

بما يتلعق بخدمات ما قبل الحمل يتم توفير (Folic Acid) فترة ما قبل الحمل للنساء للوقاية من تشوهات العمود الفقري لدى المواليد الجدد. ووالعمل على تطوير سياسة الصيانة الوقائية للاجهزة الطبية في اقسام النسائية والتوليد والمستشفيات بشكل عام وتفعيل استخدامها وتدريب الكوادر الطبية والفنية عليها لضمان مامونية عملها وبالتالي مامونية الخدمات الصحية في المستشفيات المنعكسة على صحة الأم والطفل. كما استمرت الجهود لرفع نسبة التغطية لخدمات بعد الولادة حيث بلغت نسبة زيارات الامهات لمراكز الامومة والطفولة التابعه لوزارة الصحة للطبيب25%من اجمالي المواليد الاحياء المبلغ عنهم و76.7% للممرضة وتشمل هذه الخدمات ايضا صرف المقويات .

بسبب ارتفاع نسبة السرطان وخاصة سرطان الثدي بين الاناث في فلسطين تم دعم خدمات الكشف المبكر وتشخيص سرطان الثدي في مراكز وزارة الصحة وتم تكثيف الجهود والنشاطات لرفع الوعي المجتمعي بتوفر خدمة الكشف المبكرعن سرطان الثدي سواء بالفحص الاكلينيكي او بالماموغرام وايضا بمجانية الخدمة حيث انه صدر تعميم بضرورة تحويل اي سيدة بالفئة العمرية ٤٠ عام وما فوق لعمل الماموغرام في مراكز وزارة الصحة مجانا ووقائيا و ومؤخرا تم توفير اجهزة الماموغرام الرقمية لتسهيل العمل وزيادة الدقة والقدرة على الانجازوفي العام 2018 تم افتتاح وتشغيل وحدة سرطان الثدي في بيت جالا والتى توفر خدمة متكاملة شاملة للنساء في اطار الكشف المبكر وتشخيص سرطان الثدي الى جانب التدخل الجراحي والعلاجي في الحالات التي يتم اكتشافها.

تم العمل على تكثيف خدمة الكشف المبكر عن سرطان عنق الرحم عن طريق عمل مسحة عنق الرحم والتي تقدم مجانا للنساء ويتم فحص العينات في مختبرات وزارة الصحة في مختبر صحة جنين, ومختبر صحة رام الله والبيرة , ومختبر صحة الخليل و وقد تم فحص 484 عينة خلال العام 2017 وكانت 7 عينات منها موجبة حيث تم تحولها الى المستشفيات لتاكيد التشخيص والمعالجة.

اعداد استراتيجية وطنية للصحة الانجابية والجنسية في فلسطين للاعوام 2018-2022 من خلال مشاركة جميع المؤسسات الوطنية الحكومية والغير حكومية. وتم تعيين 60 ضابط إتصال في المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية لغاية نهاية العام 2018 (أطباء، قابلات ,وتمريض) في أقسام النسائية والتوليد وأقسام الطوارئ اوالذين تم تدريبهم للتعامل مع حالات العنف المبني على النوع الإجتماعي للواتي يلجأن لطلب الخدمة من وزارة الصحة، ورصد وتوثيق هذه الحالات وتطبيق الاجراءات ونظام التحويل الوطني للنساء المعنفات.

لتعزيز التوعية المجتمعية بالصحة العامة: تم انتاج دليل اعداد الازواج الشابة للمقبلين على الزواج والمتزوجين حديثا والذي يتناول مواضيع في الصحة الانجابية والجنسية، حيث يتم تزويد النساء والرجال بالمشورة والدعم التغذوي ورفع التوعية المجتمعية.

على مستوى تقديم التدريب للعاملين مقدمي الخدمات الصحية:
تدريب الطواقم المختصة على الية رصد وفيات النساء في عمر الانجاب بشكل عام و وفيات الامهات بشكل خاص
تدريب ٢٩٢ من الكوادر الطبية على (بروتوكول النسائية والتوليد الموحد) الذي تم العمل به في العام ٢٠١٧.
تدريب الطواقم الطبية على بروتوكول وطني لتنظيم الاسرة حسب معايير منظمة الصحة العالمية واطلاق العمل به في وزارة الصحة.
تدريب 60 مقدم خدمة من أطباء وتمريض ومرشدين نفسيين واجتماعيين على برنامج تدريب مدربين في موضوع مناهضة العنف ضد المرأة وقاموا بتدريب مقدمين الخدمات في مواقع عملهم في العام ٢٠١٥.
تدريب مقدمي الخدمات على بروتوكول ما بعد الولادة وحوسبته على النظام الالكتروني في مراكز الرعاية الصحية الاولية.

تنفيذ برامج تدريبية عالمية بالتدخل في طوارئ الولادة بهدف خفض وفيات الأمهات " advance life support in obstetric" وهو يستهدف أطباء الولادة والقابلات. وابتعاث أطباء أخصائيين في مجال النسائية والتوليد لعمل تخصات فرعية في بريطانيا بهدف تحسين نوعية الخدمات المقدمة وتخفيض التحويلات الخارجية، وتنفيذ تدريبات متخصصة بمجال الجراحة وغرف العمليات بهدف تخفيض التلوثات والعدوى، وعمل برتوكولات خاصة بسكري الحمل ورعاية الحوامل.

٤. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة لتحسين نتائج ومهارات تعليم النساء والفتيات:

إرتفاع عدد المنشآت العاملة في مجال التدريب المهني حيث إرتفع عدد المنشآت العاملة في مجال التدريب المهني والتقني من ١١٨٦ منشأة في العام ٢٠١٢ لتصل إلى ١٦٦٨ منشأة خلال عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة ٤١% وهو ما يشير إلى الدور الذي تبذله الحكومة بالشراكة مع كافة قطاعات المجتمع الفلسطيني من أجل تقليص الفجوة بين إحتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم لنجد أن أكثر من ٤٠%من خريجي التدريب المهني يتركز عملهم ضمن القطاعات الانتاجية المولده للدخل مقابل ٢١%من خريجي التخصصات الاكاديمية يعملون ضمن تلك القطاعات، ورغم ارتفاع معدالت البطالة بين الشباب الخريجين نالحظ أن معدالت البطالة بين خريجي التدريب المهني في الضفة الغربية بلغت ٢٨%وهي أقل بشكل واضح بالمقارنة مع التخصصات الاكاديمية إذ بلغت حوالي ٤١% حيث تشير الاحصاءات إلى أن خريجي التدريب المهني في الضفة الغربية بحاجه إلى ٤ أشهر للحصول على فرصة عمل بالحد الاقصى مقابل ١٠ أشهر للتخصصات الاكاديمية وهو ما يدلل على الحاجة لمثل تلك البرامج في سوق العمل الفلسطيني.

عملت فلسطين على اتخاذ تدابير لزيادة وصول الفتيات إلى التعليم والتعليم، والتدريب التقني والمهني (TVET) وبرامج تنمية المهارات لمواصلة دراستهن واستكمالها، وكذلك تعمل على تعزيز المناهج التعليمية لزيادة مراعاة منظور المساواة بين الجنسين والقضاء على التحيز على جميع مستويات التعليم، وتوفير التدريب المتعلق بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمعلمين وغيرهم من المهنيين في مجال التعليم، اضافة الى تعزيز البيئات التعليمية الآمنة والخالية من التحرش والشاملة للنساء والفتيات، ومن الامثلة على ذلك:

لضمان زيادة النساء في برامج التعليم المهني والتقني، تم إنشاء المركز الفلسطيني للريادة ليشكل المظلة الوطنية لكافة مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين، الحكومية والأهلية والخاصة، بهدف تقديم التدريب الضروري للحاصلين على التمويل لإنشاء المشاريع الريادية وإنجاح هذه المشاريع وتوسعها.

تقديم خدمة الإرشاد المهني للطلبة والطالبات لا سيما بدءً من الصف التاسع، لمساعدتهم في اختيار التوجه الملائم لميولهم ولاحتياجات سوق العمل سواء في اختيار التعليم الاكاديمي او المهني أو الالتحاق بمراكز التدريب المهني، من خلال إجراء الاختبارات المصادق عليها عالميا، (اختبار هولاند) وبلغ عدد الطالبات المستفيدات حوالي ١٦٠٠ سنويا (تبلغ نسبة الطالبات المستهدفات ٥٠%)، وإرشادهم في تحديد خياراتهم المستقبلية، وتوجيههم للمهن المطلوبة في سوق العمل، حيث تستقبل مراكز التدريب المهني لقاءات جماعية من الطالبات بالتنسيق مع المدارس، ويتم تعريفهن على كافة المهن ليتمكن من اختيار المهنة الملائمة لهن، ويتخلل هذه اللقاءات تشجيعهن على اختيار المهن غير النمطية، وبلغ عدد الفتيات اللواتي تم استقبالهن سنويا حوالي ١٥٦٠٠ طالبة.

مصادقة مجلس الوزراء على دمج التعليم المهني والتقني في التعليم العام لتعزيز المواءمة بين التعليم وسوق العمل وتلبية الميول المهنية لدى الطلبة، يضاف إليه التوسع في مسارات التعليم المهني وزيادة أعداد المدارس والاختصاصات المهنية التي تشجع الإناث على الالتحاق. والتوعية بأهمية التخصصات المهنية والعلمية من خلال التركيز على دور الإعلام في هذا المجال والأفلام. كما عملت الوزارة على الزامية ومجانية التعليم للحد من التسرب وتعزيز الالتحاق وايجاد فرص عمل.

توقيع مذكرة تعاون في مجالي التشغيل والتدريب المهني فيما بين وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم العالي بتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٣، وتهدف هذه المذكرة إلى تعاون الطرفين في العمل على التقليل من معدلات البطالة بين خريجي مراكز التدريب المهني. والتدريب على مهن بديلة للباحثين عن عمل ولم يحالفهم الحظ في التوظيف في قطاع التربية والتعليم، وتوفير القروض للمشاريع الصغيرة من خلال صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية، والشراكة مع القطاع الخاص بهذا الخصوص.

في اطار التدريب وبناء القدرات والحصول على المهارات في المجالات الجديدة والناشئة وتطويرها: تبني مشروع التعلم الذكي لشبك جميع المدارس الحكومية بشبكة الانترنت لتوظيفها في استراتيجيات التعليم.والعمل على تمكين الطلبة بالمهارات الحياتية لربطها في سوق العمل. و تشجيع مشاركة الفتيات في المسابقات المحلية والدولية، دمج الطلبة في انشطة لا صفية وفعاليات ارشادية تساهم في اكساب الطلبة مهارات حل المشكلات. والمشاركة في المسابقات المحلية والدولية التي تعزز ICT والتركيز على الرقمية لدى مدارس الاناث. وعقد ورشات ودورات تدريبية عن الانتحابات وكيفية التعامل معها. والتوعية حول المواطنة وحقوق الانسان وعن الاتفاقيات الدولية. وعقد أنشطة لا منهجية لتعزيز الادوار القيادية لدى الطلبة، تشكيل البرلمانات الطلابية في المدارس الحكومية

لتعزيز المناهج التعليمية لتستجيب لقضايا المساواة بين الجنسين، يجري العمل على مراجعة شاملة للكتب المدرسية من منظور النوع الاجتماعي لإزالة القوالب النمطية التمييزية ضد المرأة إن وجدت، وتضمين المناهج الدراسية بمواد خاصة بالصحة الجنسية تتناسب مع المراحل العمرية للطلبة، كما يجري العمل على إدماج النوع الاجتماعي في برنامج التربية الإعلامية لضمان إعلام حساس للنوع الاجتماعي يساهم في الحد من الصورة النمطية للمرأة.كما تم مراجعة سياسات واستراتيجيات التعليم من منظور النوع الاجتماعي.

لتعزيز البيئات التعليمية الآمنة والخالية من التحرش للفتيات تم العمل على رفع مستوى الصحة النفسية لدى الطلبة وتقدم خدمات ارشادية نوعية لجميع الطلبة الذين يتواجد بمدارسهم مرشد/ة تربوي. والحد من العنف المدرسي القائم على النوع الاجتماعي الذي يهدف إلى خلق بيئة تعليمية آمنة، وتحليل قضايا العنف المرتبطة بالنوع الاجتماعي في التعليم ودمجها بالخطط. وعقد برامج توعوية دورية تستهدف المعلم والطالب والمجتمع للتصدي للعنف المدرسي ووجود المرشدين وسياسة الحد من العنف في المدارس للحد من العنف والتعامل معه. وانشاء رياض الاطفال في المدارس الحكومية، مع إعطاء مدارس مناطق "ج" حق الاولوية. وتوفير وسائل مواصلات للطلبة في التجمعات البدوية.

البعد الثالث: التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية

يتضمن هذا القسم الاجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين للتصدي لظاهرة العنف، من حيث اشكال العنف التي ركزت عليها، واستراتيجيات العمل، والسياسات المتخذة، وبرامج التوعية والتثقيف التي اظهرتها من خلال وسائل الاعلام، ويتقاطع هذا البعد مع مجالات اهتمام بيجين الخاص ب (العنف ضد المرأة، الحقوق الانسانية للمرأة، المرأة ووسائل الاعلام، الطفلة الأنثى).

١. أشكال العنف ضد النساء والفتيات، التي أولتها دولة فلسطين أولوية للعمل عليها:

أشارت بيانات مسح العنف ٢٠١١، أن ٣٧,٠% من النساء اللواتي سبق لهن الزواج تعرضن لأحد أشكال العنف من قبل أزواجهن خلال ١٢ شهراً الماضية؛ ٢٩,٩% في الضفة الغربية مقابل ٥١,٠% في قطاع غزة. كما بلغت نسبة اللواتي تعرضن لعنف نفسي "لمرة واحده على الأقل" من هؤلاء السيدات ٥٨,٦%، و٥٥,١% تعرضن لعنف اقتصادي، و٥٤,٨% لعنف اجتماعي، و٢٣,٥% لعنف جسدي، و١١,٨% لعنف جنسي.

نسبة النساء اللواتي سبق لهن الزواج وتعرضن للعنف من قبل الزوج خلال ١٢ شهرا الماضية حسب المنطقة وشكل العنف

المنطقة	أشكال العنف					
	تعرضن للعنف	العنف النفسي	العنف الجسدي	العنف الجنسي	العنف الاجتماعي	العنف الاقتصادي
الأراضي الفلسطينية	**37.0**	**58.6**	**٢٣.٥**	**11.8**	**54.٨**	**55.١**
الضفة الغربية	**29.9**	48.8	17.4	10.٢	44.8	41.٦
قطاع غزة	**51.0**	76.4	34.٧	14.٩	78.9	88.٣

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، ٢٠١١. النتائج الرئيسية. رام الله – فلسطين.

أولت فلسطين مجموعة من اشكال العنف كأولوية يجب التصدي لها، وتتمثل تلك الاشكال في عنف الزوج/العنف المنزلي، بما في ذلك العنف الجنسي والاغتصاب في إطار الزواج، والتحرش الجنسي والعنف في الأماكن العامة، وفي الأماكن التعليمية وفي العمل، وايضاً العنف ضد النساء والفتيات الذي تيسره التكنولوجيا (على سبيل المثال، التنمر الإلكتروني، والمطاردة عبر الإنترنت)، عدا عن الاهتمام في قتل النساء خاصة القتل على خلفية شرف العائلة، والعمل على محاربة الزواج المبكر، وكأمثلة على ذلك:

في سبيل مواجهة العنف المنزلي بما في ذلك العنف الجنسي والاغتصاب في إطار الزواج، نشير بداية الى ان قوانين دولة فلسطين بخصوص الابلاغ عن حوادث العنف الجنسي اعتبرت ان التبليغ عن الجرائم ليس حقاً مقصوراً على من تقع عليه الجريمة، وإنما هو تكليف واجب على الأفراد كافة القيام به في مصلحة الجماعة، فمثلا: كل من علم بوقوع جريمة أن يبلغ النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي عنها ما لم يكن القانون قد علق تحريك الدعوى الجزائية الناشئة عنها على شكوى أو طلب أو إذن.(مادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجزائية)، **ويجب** على كل من علم من الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عامة أثناء تأدية عمله أو بسبب تأديته بوقوع جريمة أن يبلغ عنها السلطات المختصة ما لم يكن القانون قد علق تحريك الدعوى الجزائية الناشئة عنها على شكوى أو طلب أو إذن. (مادة ٢٥ من قانون الاجراءات الجزائية)، **و**في حال ورود شكوى لدخول امراة معنفة على المؤسسة الصحية فعليها الاهتمام بالشكوى المقدمة اليها واتخاذ الاجراءات المناسبة(المادة ٦٢ من قانون الصحة العامة لعام ٢٠٠٤)، **كما** يلتزم جميع المكلفين باحترام المرأة ضحية العنف وتقديرها، وتعزيز واحترام حقها في اتخاذ القرار الذي تراه مناسبا لحياتها، وتقديم الخدمات لها دون تمييز، والمحافظة على جميع المعلومات المتعلقة بها والتعامل معها بشكل سري، إذ لا يجوز خرق سرية المعلومات ونشرها إلا بعد أخذ الموافقة الخطية من المرأة(نظام التحويل الوطني).

يتم تقديم الحماية ل (٧٣٦) حالة / إمرأة و(٧٥ طفلاً) مكررة شهرياً، في مراكز الحماية "مركز محور، البيت الآمن، مركز طوارئ أريحا"، ويتم تقديم ما يلزم من خدمات الإيواء والرعاية الصحية والنفسية والقانونية.

تم العمل على تجهيز 17 عيادة للارشاد الاسري الشامل لاستقبال والتعامل مع النساء المعنفات و ذلك من بداية سنة 2016 حتى نهاية سنة 2018 (8 مديريات رعاية صحية أولية + 9 مستشفيات) لتكون غرف لإستقبال والتعامل مع النساء المعنفات وتم تسميتها بهذا الاسم لتجنب الوصمة الاجتماعية ، وسيتم تأثيث بقية المستشفيات ومديريات الصحة خلال العام 2019، وقد بلغ عدد النساء المنتفعات في العام 2018 من هذا البرنامج 1791 منتفعة .

لمنع الزواج المبكر والقسري: انخفض الزواج المبكر في دولة فلسطين الى ٢٠% عام ٢٠١٨، بعد ان كان ٢٥% عام ٢٠١٤، حيث تم تطوير برنامج متكامل حول مناهضة تزويج الطفلات (الزواج المبكر) من خلال مركز الدراسات النسوية في القدس مثل إنتاج دراسة حول أسباب وتداعيات زواج الفتيات الفلسطينيات المبكر في محافظة القدس- ٢٠١٧، وبناء عليها تم تطوير: دليل مناهضة تزويج الطفلات (ليتم استخدامه من قبل المرشدين والمرشدات الاجتماعيين في المدارس).

وفيما يتعلق بحالات قتل النساء ، تم رصد حالات قتل النساء من خلال الإعلام (وليس رقم رسمي من النيابة العامة) حيث بلغت حالات القتل في عام ٢٠١٦ (١٧) حالة وفي عام ٢٠١٧ (٣٢) حالة، وفي عام ٢٠١٨ (٣٠) حالة قتل للنساء. كما تم توثيق بعض قصص النساء اللواتي تم قتلهن وتم إثارة موضوع قتل النساء في الإعلام، كما تتابع وحدة حماية الأسرة من العنف في النيابة العامة كافة حالات القتل بشكل مفصل.

٢. الإجراءات المتخذة الأكثر أولوية في السنوات الخمس الأخيرة للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات

عملت دولة فلسطين على مجموعة من الاجراءات للتصدي لظاهرة العنف ضد المرأة، وأولت اهتماماً في تطوير قوانين مناهضة العنف ضد المرأة، وتطبيقها، وكذلك تطوير خطط عمل وطنية، وتحديثها، وتوسيعها بشأن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات، بالإضافة الى إدخال و تعزيز التدابير الرامية إلى زيادة وصول المرأة إلى العدالة (مثل إنشاء المحاكم المتخصصة، والتدريب على القضاء والشرطة، وأوامر الحماية، والإنصاف والتعويضات، بما في ذلك قضايا قتل النساء)، وتطوير الخدمات المقدمة للناجيات من العنف (مثل بيوت الآمان، وخطوط المساعدة، والخدمات الصحية المخصصة، والخدمات القانونية، وخدمات العدالة، والمشورة) كما عملت الدولة على تعزيز إستراتيجيات لمنع العنف ضد النساء والفتيات وتقاطعها مع الصحة، والتعليم، ووسائل الإعلام، والتعبئة المجتمعية، والعمل مع الرجال والفتيان)، كما تم العمل على رصد وتقييم التأثير، بما في ذلك توليد الأدلة وجمع البيانات كمسح العنف الأسري، وانشاء المرصد الوطني للعف ضد المرأة، وكذلك إدخال و تعزيز التدابير الرامية إلى تحسين فهم أسباب العنف ضد المرأة وعواقبه. ومن الامثلة على تلك الإجراءات:

على مستوى تطوير وتعديل القوانين والتشريعات: لا تزال المشاورات الوطنية على قانون حماية الأسرة من العنف جارية للاتفاق على الصيغ النهائية للقانون بالرغم من تنسيب القانون لسيادة الرئيس لاقراره، واعتماد دليل الإجراءات الموحد لنظام التحويل الوطني لخدمات النساء المعنفات، وإصدار قرار من وزير الصحة بإعفاء النساء المعنفات من رسوم التقرير الطبية و الإسعاف الأولي وذلك في العام 2017 ، وقرار بإعفاء حالات الإنتحار من الرسوم أيضاً في العام 2017.

اصدار قانون التنفيذ الشرعي الذي يسهم في سرعة إنجاز الأحكام للفئة الضعيفة من النساء والأطفال، واصدار تعميم ينص على تسليم الزوجة التي خرجت من بيت زوجها نتيجة أي خلاف أوراقها الرسمية وملابسها من خلال قرار إداري يصدره فضيلة القاضي بشكل عاجل، وذلك لحاجة المرأة الماسة لمتعلقاتها الشخصية، وعدم إسقاط الحق الشخصي من خلال الغاء او تقييد العمل بالمادة ٩٩ من قانون العقوبات الأردني للعام ١٩٦٠ فيما يتعلق بإسقاط الحق الشخصي في قضايا قتل النساء

في اطار تعزيز الخدمات: مصادقة مجلس الوزراء على مركز حماية للنساء في مدينة جنين حيث بدأ الشروع في تخصيص قطعة أرض خاصة لإقامة مركز طوارئ لحماية النساء ضحايا العنف في المحافظة. وتفعيل اللجان المختلفة الخاصة بمحاور نظام التحويل الوطني و هي: لجنة إدارة الحالة والتمكين والاندماج، لجنة التوثيق والرصد، لجنة السياسات والإجراءات، لجنة المتابعة والمساءلة والتقييم، لجنة التوعية والإعلام، لجنة تنمية القدرات وتطوير البنية التحتية.

تحسين الصحة النفسية للنساء في المجتمع الفلسطيني من خلال تنفيذ برنامج الإرشاد الذي يهدف إلى المساهمة في مناهضة كافة إشكال العنف ضد النساء والفتيات وذلك خلال الفترة الواقعة ما بين ٢٠١٤-٢٠١٨ تم تقديم الإرشاد الفردي, لما مجموعه ٢٦٨٢منتفع ومنتفعة,تم تقديم الاستشارات النفسية, لما مجموعه ٣٣٠٣منتفع ومنتفعة, تم تقديم الاستشارة الهاتفية ١١٩٠منتفع ومنتفعة ,تم تقديم الإرشاد العائلي ل٨٦ عائلة ,تم تحويل ٦٥٩منتفع ومنتفعة ,تم استقبال ٥٦٢منتفع ومنتفعة.

تقديم خدمات الارشاد النفسي الاولي الهاتفي، والإرشاد القانوني والصحي للنساء والفتيات والأطفال الناجيات من العنف عبر مركز استماع حماية المرأة الطفل المجاني ١٢١، تم تقديم الخدمة من خلال الهاتف الى **٨٦٤٩٥** حاله خلال السنوات المذكورة(٢٠١٤-٢٠١٩)، ٦٠%من هذه الحالات تعرضت للعنف الجسدي والجنسي والنفسي.

تقديم خدمات الصحة الجنسية والانجابية ل ٤١١٢ امرأة من خلال العيادة الصحية المتنقلة بالوصول الى المناطق المهمشة، وتقديم خدمة والإرشاد والعلاج النفسي وجها لوجه ل ٤٨٦ امرأة، تدريب مهنيين ومهنيات من وحدة حماية الاسرة في الشرطة الفلسطينية والنيابة العامة ومرشدات/ ين اجتماعيات/ين، كما تم العمل مع ٤٠٠ رجل لتعير النظرة الذكورية ولوقف العنف الموجهة للنساء.

في اطار تعزيز وصول النساء للعدالة تم تشكيل نيابة حماية الاسرة من العنف بقرار من النائب العام في شهر شباط ٢٠١٦ وبدعم برنامج سواسية، وهدف هذا الاجراء الى تطوير دور النيابة العامة في حماية النساء وضحايا العنف ومحاسبة الجناة وتحقيق الردع العام من خلال تقدمي خدمات متخصصة مستجيبة للفئات الاقل حظاً بالحماية القانونية الاطفال النساء ذوي الاعاقة كبار السن، واما نطاق الاجراء

والسكان المستهدفين، فإن النيابة تختص بالتحقيق وملاحقة المتهمين والترافع والطعن والتنسيق مع وحدة تنفيذ الاحكام الجزائية لتنفيذ الاحكام الصادرة في جرائم التحقيق وملاحقة المتهمين والترافع والطعن ومتابعة تنفيذ الاحكام في الجرائم التالية: كافة الجرائم المرتكبة داخل نطاق الاسرة بمختلف أفرادها بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد النساء والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة، الجرائم المرتكبة ضد النساء والأطفال ضحايا العنف خارج الأسرة، الجرائم المرتكبة من النساء في قضايا الزنا والدعارة والسفاح وإفساد الرابطة الزوجية وغيرها من الجرائم ذات الطابع الجنسي، جرائم التهديد والإبتزاز ضد النساء عبر كافة وسائل الإتصالات السلكية واللاسلكية والإلكترونية، ومن تأثيرات اتخاذ الاجراء، رفع نسبة عدد القاضايا المبلغ عنها بموجب احصائيات الواردة للنيابة العامة، جودة في نوعية الخدمة المقدمة للنساء والاطفال وذوي الاعاقة، الية تشبيك واضحة بين مقدمي الخدمات وفعالية اكثر لمؤتمرات الحالة . الدروس المستفادة من ذلك انها رفع جودة الخدمة المقدمة يتوجب ابتداءً التخصص، التنسيق والتشبيك.

إنشاء أماكن مخصصة في مركز كل محكمة من محاكم القضاء الشرعي لرؤية ومشاهدة الأطفال في جو أسري ملائم. وكذلك إيجاد ألية لما يعرف بالتخارج في المحاكم الشرعية تضمن وصول حقوق النساء الحقيقية لهن فما آل لهم إرثاً عن مورثيهم حيث كان هذا التخارج يستخدم سابقاً لسلب حقوق النساء بمبالغ بسيطة لا تساوي القيمة الحقيقية لحقوقهن. إضافة الى إنجاز مذكرة تفاهم بين ديوان قاضي القضاة ووزارة التنمية الاجتماعية حول ألية تنفيذ كاملة للمشاهدة والاستضافة، واستلام وتسليم الأطفال في الحالات التي تقتضي التدخل العلاجي والوقائي إلى مرشدي حماية الطفولة لدى وزارة التنمية الاجتماعية.

تشكيل لجنة تقصير أمد التقاضي في القضاء الشرعي، وعملت على توصيات متعلقة بالنفقة، وتدابير خاصة في صالح النساء مما يصب في تقصير أمد التقاضي، كما تم إصدار عدد من المبادئ القضائية في المحكمة العليا الشرعية ترعى حقوق المرأة عن طريق إرساء المبادئ القضائية في المشاهدة والحضانة مثل: حق المرأة في حضانة أطفالها إلى حين بلوغهم وكذلك تبسيط إجراءات التقاضي في دعاوى النزاع والشقاق واعتبار تقرير الارشاد الاسري بمثابة شيوع النزاع بدلاً من إحضار أدلة مستعصية مما خفف على النساء وهيأت العديد من المبادئ القضائية المتعلقة بفرض النفقات لها بما يواكب الحالة الاقتصادية للمجتمع.

تخصيص قضاة في كافة المحاكم النظامية للنظر في قضايا النوع الاجتماعي، تحضيرا لإقرار قانون حماية الاسرة و مراجعة مسودة القانون مراجعة شاملة من قبلهم بغية اقراره حسب الاصول ، حيث بلغ عدد القضاة المكلفين٣١ قاضي منهم ١٤ قاضي سيدة يتم تدريبهم على كافة القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي منها مفهوم النوع الاجتماعي ، البعد الاجتماعي النفسي للنساء ضحايا العنف ، برنامج ميزان وغيرها. تعميم مفهوم النوع الاجتماعي والقضايا المتعلقة بين كافة موظفي مجلس القضاء الاعلى من خلال التدريبات وورش العمل.اعداد الاشكال الاعلامية والتوعوية الخاصة بقضايا النوع الاجتماعي وتوزيعها على رواد المحاكم. تحليل المؤشرات الاحصائية الخاصة بقضايا النوع الاجتماعي ووصول النساء للعدالة بما فيها أعداد الموظفين والقضاة وفقا للنوع الاجتماعي. احداث تعديلات على برنامج ميزان بما يساهم في استخراج احصائيات متخصصة في مجال النوع الاجتماعي.

تنفيذ برنامج تسهيل وصول النساء للعدالة والقانون في الضفة الغربية في السنوات ٢٠١٤-٢٠١٩ والذي ساهم في توفير الحماية الاجتماعية والقانونية للنساء ، تم تقديم عدة خدمات قانونية للنساء منها :

استشارات قانونية: تم خلال ٢٠١٤-٢٠١٩ تقديم (٤٢٩١) استشارة مكتبية وميدانية لما مجموعه (٣٢٠٩) امرأة بمواضيع قانونية مختلفة تتعلق بقانون الأحوال الشخصية (كالزواج والطلاق ، المؤخر ، والنفقة ، الحضانة ، تفريق ونزاع ، الطاعة، الخلع ، والمشاهدة والاستضافة ، ميراث ، نزاع وشقاق ، حق السكن للمرأة بعد الطلاق وغيرها) ، وبقانون العقوبات والأحوال المدنية والحقوق العمالية، والعنف والضرب والإيذاء ، وتنفيذ أحكام قضائية.

مرافعات بالمحاكم: تأتي أهمية تقديم خدمة الترافع بالمحاكم في ظل محدودية المؤسسات التي تقدم هذه الخدمة ، تم خلال ٢٠١٤-٢٠١٩ رفع (١٧١٨) قضية بالمحاكم لما مجموعه (١٣٢٦) امرأة وشابة ، تم إنهاء ما يقارب ٩٥% من القضايا والحصول على أحكام للنساء ، علما أن بعض القضايا تم اسقاطها بناء على طلب المنتفعة من الخدمة القانونية وذلك لأسباب عديدة أبرزها ضغط الأهل ، التصالح بين الزوجين والعودة لبيت الزوجية ، اتفاق على الطلاق بالتفاهم بين الزوجين ، عدم رغبة السيدة باستكمال القضايا المرفوعة من قبلها ، أكثر من ٩٥ % من النساء ربحن قضاياهن ووصلن لحقوقهن مما خفف عنهن الضغط والخوف من الخسارة وعزز وضعهن الاقتصادي .وتعلقت غالبية القضايا بحقوق تتعلق بقانون الأحوال الشخصية وهي : ، النفقة ، المؤخر ، الحضانة ، الطاعة و حق السكن للمرأة بعد الطلاق ، المشاهدة والاستضافة ، تفريق ونزاع ... الخ .

لتعزيز رصد وتقييم التأثير، بما في ذلك توليد الأدلة وجمع البيانات، بما في ذلك ما يتعلق بمجموعات معينة من النساء والفتيات، تعمل دولة فلسطين على انتاج مسح العنف الأسري ٢٠١٩ وهو مسح يتم انتاجه من خلال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني كل خمسة سنوات، كما عملت وزارة شؤون المرأة على تأسيس المرصد الوطني لرصد حالات العنف ضد المرأة من خلال المؤسسات التي تستقبل حالات العنف سواء كانت للشكوى أو للحصول على الخدمة، أو للوقاية.

٣. الإستراتيجيات المستخدمة في السنوات الخمس الأخيرة لمنع العنف ضد النساء والفتيات

عملت فلسطين على مجموعة من الاستراتيجيات لمنع العنف ضد النساء تمثلت في زيادة الوعي العام وتغيير النظرة والسلوكيات، وكذلك عملت على استراتيجية الحشد الشعبي والتعبئة على مستوى المجتمع، واستراتيجية تغيير صورة النساء والفتيات في وسائل الإعلام، وكذلك العمل مع الرجال والفتيان.

لتغيير الوعي العام وتغيير النظرة والسلوكيات:
تنفيذ حملة من بيت لبيت التي تستهدف التجمعات الاكثر عنفاً ضد النساء بمشاركة المؤسسات داخل التجمعات ومراكز تواصل في المحافظات، والتي تهدف الى الحد من العنف ضد المرأة من خلال انشطة توعوية ودعوية. عدا عن ما تقوم بها كافة المؤسسات من تنفيذ الحملة الوطنية المناهضة للعنف ضد المرأة من كل عام.

للمساهمة في إيجاد بيئة عمل امنة وقوانين واجرائات لدمج النساء الناجيات من العنف في المجتمع المحلي تم اطلاق مشروع في العام ٢٠١٧ تحت عنوان "معاً ننجو"والذي يمتد لمدة عامين، ويهدف المشروع الى تقديم الخدمات القانونية والاجتماعية للنساء الناجيات من العنف من خلال اخصائيتين /ات نفس-اجتماعيين بالإضافة الى محامية قانونية للترافع في قضايا النساء وتقديم الدعم والتعزيز القانوني، وعمل المشروع على الانشطة التالية: تقديم تدريبات (٢٣ يوم *١١٦ مقدم /ة خدمة)، حملة إعلامية لفعاليات ١٦ يوم لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي، تطوير خطط دمج للنساء في البيوت الامنة، تطوير ميثاق شرف ينص على احترام حقوق النساء والالتزام بتوفير ببئة عمل امنة لهن، توقيع ميثاق الشرف من قبل أصحاب المصانع والمنشئات والمحلات،وإعطاء ورشات عمل توعوية (١١ ورشة عمل * ٨١ مشارك /ة) لأصحاب المنشئات والمصانع والمحلات من اجل تعزيز بيئة العمل الامنة والتوقيع على ميثاق الشرف، عمل ورشات عمل توعوية (٢٠ ورشة عمل * ١٥٢ مشارك/ة) من المنشئات والمصانع التي وقعت ميثاق الشرف من اجل تعريفهم عليه وتعزيز وعيهم حوله،توعية المجتمع المحلي (٣٠ ورشة عمل * ٩١٢ مشارك/ة) حول قانون حماية الاسرة من العنف من اجل تعزيز الاندماج بدعمه والمطالبه به.

تفعيل نظام التحويل الوطني من خلال تنفيذ مشروع (درجة خطورة عالية) و (على الوعد لحماية النساء) الذي عمل على التدريب على النظام وعمل البرتوكولات الخاصة في قطاع الصحة و الشرطة و الارشاد الاجتماعي، و تم بناء قدرات وتمكين ٥١ من رجال العشائر والإصلاح في ٤ محافظات (بيت لحم ـ الخليل – اريحا-طولكرم)، وكذلك تم انتاج ٨ سبوتات تلفزيونية كرتون للتوعية بحقوق المرأة وعن العنف الذي تتعرض له النساء تم انتاجها وبثها : السبوتات حول معالجة قتل النساء وكيف ممكن للأسباب ان تكون باطلة، عدم الثقة ، موضوع ضرب النساء سواء الزوجات او الأخوات وغيرها.

تشكيل مجموعات شبابية داعمة لحقوق المرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس من خلال تنفيذ مشروع "مناهضة العنف ضد المرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس" حيث يهدف المشروع إلى الحد من أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي. استهدف المشروع ٢٠ موقع في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس. الميزانية المرصودة للمشروع: .42,755 يورو.

زيادة وعي النساء بآثار العنف النفسية والاجتماعية وتعزيز دور النساء في التصدي للعنف عبر المشاركة في أنشطة الضغط والتأثير على صناع القرار ، كاجراء وقائي بهدف زيادة وعي النساء في التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي بمختلف أشكاله النفسي والجسدي والجنسي خلال الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٨ تم تنفيذ ١٤٤٩ورشة، وتم استهداف ٢٠٣٩٠مشارك ومشاركة حيث تم ، كما تم تنفيذ ٤٤ مجموعة تدريبية تطويرية تم استهداف ٦٨٧ طالب وطالبة من العلوم الإنسانية، وتم تدريبهم على آليات مناهضة العنف بالإضافة الى تطوير قدراتهم المهنية. اضافة الى تنفيذ "حملة لا يوجد امرأة تستحق ان تعنف" ، حملة "نحو حماية الفتيات والنساء عبر شبكات التواصل الاجتماعي من الاستغلال الجنسي "، حملة " أنت لا تملكني بكفي استبداد وعنف " .

لتعزيز الحشد الشعبي والتعبئة على مستوى المجتمع، تنفيذ مشروع تمكين النساء و حمايتهم من العنف المبني على النوع الاجتماعي الذي يهدف إلى معالجة العدد المحدود من وصول النساء الى خدمات الحماية الفعالة في المجتمعات المهمشة في القدس الشرقية، وعمل المشروع على تفعيل شبكة الحماية في القدس الشرقية لتعمل كشبكة لتحويل النساء المعرضات للعنف المبني على النوع الاجتماعي الى الخدمة التي يحتاجونها من خلال العمل على تفعيل نظام التحويل لضحايا العنف من النساء مع وجود دليل مرجعي سهل استخدامه للخدمات المتاحة في القدس.

حشد الراي العام الفلسطيني لحماية حقوق النساء ومناهضة كافة اشكال العنف وخاصة القتل علي خلفية ما يسمى بالشرف تم تطوير وتنفيذ مبادرة بعنوان لا شرف في الجريمة، (٥٠٠٠) بطاقة معلومات تضمنت احصاءات وقوانين وتشريعات عن قتل النساء تم تدشين هذه المبادرة من خلال ورشات العمل، وأطلقت مشروع **محاكم النساء** في بداية ايلول ٢٠١٥ واستمر ل ٢٠١٨، والذي هدف للحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي.

تشكيل ائتلاف شبابي من ٥٦ شاب/ة لتنفيذ مبادرات شبابية توعوية تهدف الى تعزيز الوعي فيما يتعلق بالعنف المبني على النوع الاجتماعي ومن خلال تنفيذ ورشات عمل ومحاضرات لتعزيز الوعي بحقوق النساء. ونتيجة لذلك تأثرت مواقف المشاركين/ت ايجابيا تجاه

دعم قضايا المرأة وتم تزويدهم/ن بالمعرفة والمهارات اللازمة لتطوير المبادرات الشبابية وإطلاقها، بناء قدرات ١٦ من الإعلاميين و الاعلاميات لأخذ دور في مراقبة الحالات التي توصل الى المحاكم المرتبطة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي و رصد هذه الحالات.
لتغيير صورة النساء في الاعلام تم تشكيل الشبكة الاعلامية من المؤسسات الاعلامية المنتشرة في الضفة الغربية اتبني قضايا المرأة في برامجهم الاعلامية والاخبارية.

للعمل مع التعليم الابتدائي والثانوي في مواضيع التحرش الجنسي، تم الوصول إلى حوالي ٨٠٠ مدرسة تم فيها تدريب المرشدين والمرشدات على تنفيذ البرنامج واستخدام المواد التالية: الدليل التدريبي لبرنامج أمان لتطوير المهارات الحياتية والحماية من الاستغلال الجنسي، قصة "سمارة" للأطفال، قصة "هيا بنا نحكي" للأطفال، شريط CD تمثيلي حول القصص السابقة وتم ترجمته إلى لغة الإشارة للإستفادة منه من قبل الأطفال ذوي الإعاقة السمعية، كما تم ترجمة المواد إلى لغة بريل لتمكين ذوي الإعاقة البصرية من الاستفادة منها، وتم التنسيق مع المؤسسات التي تعمل مع الأطفال والمراهقين من ذوي الإعاقات المختلفة لتنفيذ البرنامج.

٤. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة لمعالجة تصوير النساء والفتيات و/أو التمييز و/أو التحيز ضد المرأة في وسائل الإعلام:

عملت فلسطين على إدخال لوائح ووثائق شرف لوسائل الإعلام لتعزيز المساواة بين الجنسين، وتوفير التدريب للإعلاميين للتشجيع على إنشاء الصور غير النمطية والمتوازنة والمتنوعة للنساء والفتيات في وسائل الإعلام واستخدامها، وتعزيز مشاركة وقيادة النساء في وسائل الإعلام، ومن الامثلة على تلك الإجراءات:

العمل على زيادة التركيز الإعلامي على قضايا العنف ضد المرأة وزيادة وعي الجمهور للحد من العنف الأسري والمجتمعي من خلال إثارة قضايا عديدة ومن ابرزها القتل على خلفية الشرف والانتهاكات التي تتعرض لها النساء عبر شبكات التواصل الاجتماعي و التحرشات الجنسية والزواج المبكر وأيضا خاطبت وسائل الإعلام صانعي القرار وأعضاء المجلس التشريعي بضرورة أخذ دور فعال اتجاه القضائية الحقوقية للنساء خاصة العنف ووضعهم أمام مسؤولية اخذ دور فاعل اتجاه العمل على المصادقة على فانون حماية الأسرة من العنف، كما تم تنفيذ ٤٠٠ لقاء إعلامي حول مواضيع الصحة النفسية والعنف المبني على النوع الاجتماعي.

رصد صورة المراة في وسائل الاعلام الفلسطينية المرئية والمسموعة و المكتوبة من خلال تنفيذ مشروع الرصد الإعلامي العالمي للعام ٢٠١٥(GMMP) على المستوى الوطني حيث تم العمل على ، واصدار تقرير الرصد الاعلام الفلسطيني للعام ٢٠١٥ وتم اعتماده في تقرير الرصد العالمي الخامس للعام ٢٠١٥ بمشاركة ١١٤ دولة على الاقل، ويأتي هذا الرصد في ظل تواصل ممارسات تهميش و تغييب اصوات المرأة في وسائل الإعلام بشكل واضح وترسيخ العديد من الصور النمطية و المفاهيم التقليدية ،

لرصد صورة المرأة في الاخبار المتعلقة بالمرأة والامن والسلام والانتهاكات ضد المراة الفلسطينية من خلال اطلاق **مشروع (المرأة في الإعلام الفلسطيني)** في بداية العام٢٠١٧ والذي استمر لمدة عام ، والذي، وتضمن المشروع بناء قدرات ١٥ من طلاب وطالبات الاعلام في مواضيع النوع الاجتماعي وحقوق الانسان والمرأة و القرار الاممي ١٣٢٥ بالإضافة لتدريبهم/ن على اليات ومنهجيات الرصد الإعلامي. وكتابة تقرير عن نتائج الرصد و نفيذ حملة توعوية بهدف تعزيز صورة عادلة ومتوازنة للمرأة في الإعلام وخصوصا في المجال السياسي و تقديمها كقائدة وصانعة قرار وعدم الاستمرار في تقديم الصور النمطية عنها.

يتم انتاج صحيفة صوت النساء وهي صحيفة شهرية تصدر بانتظام حيث تسلط الضوء على قضايا التمييز ضد المراة الفلسطينية في كافة الممجالات، وتفتح الباب للاقلام الشابة والنسوية من اجل التعبير عن وجهات نظرهم في هذه القضايا، في محاولة لتغيير الثقافة المجتمعية لصالح تبني المساواة وعدم التمييز ضد المرأة. كما يتم انتاج برنامجا اذاعيا اسبوعيا بعنوان" ضد الصمت" ويركز فيه على نقاش اوجه التمييز في الحقوق اتجاه المراة الفلسطيني، البرنامج اسبوع ويبث كل يوم ثلاثاء الساعة الحادية عشر على راديو راية اف أم.

تأسيس ائتلافا اعلاميا بعنوان" المنبر الاعلامي لقضايا النوع الاجتماعي" والذي يتكون من ٩ مؤسسات اعلامية مختلفة، يعمل المنبر على انتاج برامج اعلامية مراعية للنوع الاجتماعي، كما يقوم بتجريب الكوادر الاعلامية في هذه المؤسسات لتكون قادرة على التغطية الحساسة للنوع الاجتماعي.
في اطار بناء قدرات اعلاميين/ات لتناول صورة المراة في الإعلام المرئي، والمسموع، والمكتوب تم في العام ٢٠١٥ تدريب ١١ إعلامية و صحفية من(نابلس ، جنين ، طولكرم ، الخليل ، بيت لحم ، رام الله) على النوع الاجتماعي في الاعلام بواقع يوم تدريبي تم من خلاله التركيز على كيفية تناول صورة المرأة في الاعلام المرئي و المسموع والمكتوب.وتدريبهم على المدونات والاعلام الاجتماعي بواقع ٥٠ ساعة تدريبية بدعم من القنصلية الفرنسية في القدس.

٥. الإجراءات المتخذة خلال السنوات الخمس الماضية التي تم تصميمها خصيصًا للتصدي للعنف ضد مجموعات معينة من النساء اللواتي يواجهن أشكالًا متعددة من التمييز:

عملت دولة فلسطين على مجموعة من الاجراءات التي من خلالها يتم انهاء التمييز ضد المرأة لجميع الفئات، وفي هذا المحور تم إنجاز الاطار القانوني لتقرير سيداو بمشاركة المؤسسات التي تتابع تنفيذ سيداو برئاسة وزارة شؤون المرأة. كما تم تفعيل لجنة التشريعات العادلة للنوع الاجتماعي برئاسة وزارة العدل حيث (تم توقيع مذكرة تفاهم بخصوص لجنة قطاع التشريعات العادلة للنوع الاجتماعي بين وزارة العدل ووزارة شؤون المرأة ومجلس الوزراء) والتي تترأسها وزارة العدل / وحدة النوع الاجتماعي. حيث تم :عقد تدريبين للجنة قطاع التشريعات العادلة للنوع الاجتماعي فيما يتعلق بمراجعة وصياغة التشريعات من منظور النوع الاجتماعي حيث تم استهداف القانونين ورؤوساء ووحدات النوع الاجتماعي من مختلف المؤسسات الرسمية. خلال العام ٢٠١٨. وعقد تدريب مدربين (**TOT**) لاعضاء لجنة الصياغة في لجنة قطاع التشريعات العادلة للنوع الاجتماعي خلال العام ٢٠١٨. وإعداد ملحق لمراجعة وصياغة التشريعات من منظور النوع الاجتماعي.

تشكيل اللجنة الوطنية لموائمة التشريعات المعمول بها في فلسطين مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. وافتتاح عيادة متخصصة ومجهزة للطب العدلي في محافظتي جنين وطولكرم. وتعيين طبيبة شرعية وهي الطبيبة الوحيدة حاملة هذا التخصص حيث كانت مبتعثة للجامعة الاردنية على مشروع **UNODC**.

اصدار مذكرة قانونية حول حق الأم بإصدار جوازات سفر وفتح حسابات بنكية لأبنائها ونقل الاولاد من مدرسة إلى اخرى، ومصادقة مجلس الوزراء عليها.

رفع وعي المجتمع بحقوق النساء وزيادة حساسية صناع القرار اتجاه قضايا النساء، خلال الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٨ ، من خلال تنفيذ ما مجموعه ١٩٠٠ نشاط توعوي (شمل ورش عمل ، ولقاءات مفتوحة ، وجلسات نقاشية واجتماعات عامة) بمواضيع حقوقية ومدنية وقانونية واقتصادية ، شارك فيها (١٨٨٣٢) مشارك ومشاركة من النساء والشباب والشابات وصناع القرار وقادة مجتمعيين وسياسيين وقطاعات مهنية متنوعة ، ساهمت هذه الورش واللقاءات في زيادة وعي النساء بحقوقهن ورفع قدراتهن للدفاع عن هذه الحقوق.

تنفيذ (٥)جلسات استماع حول الانتهاكات التي تتعرض لها النساء الفلسطينيات سواء بالبعد السياسي أو الاجتماعي او القانوني ، شارك فيهما (٢٧٠)امرأة من نساء القاعدة بما فيه النساء المعنفات ، ومؤسسات حقوقية نسوية وصناع قرار وقادة سياسيين ومجتمعيين ، وتحدثت فيهما النساء عن معاناتهن وجرى تعقيب على شهاداتهن وخرجت الجلسات بمجموعة توصيات منها : تعزيز سيادة القانون ، الضغط لإقرار قوانين تحمي النساء وترفع التمييز عنهن ومنها قوانين العقوبات والأسرة وقانون حماية الأسرة من العنف ، تشجيع النساء على كسر الصمت من خلال الإدلاء بشهاداتهن وتقديم شكاوي لجهات الاختصاص وتكرار عقد هذا النوع من الجلسات لأنه يساهم في كسر حاجز الصمت عند النساء المعنفات.
لتعديل بعض الحقوق المدنية التمييزية ضد المرأة تم تنفيذ حملات ضغط وتأثير نفذهما الائتلاف النسوي للعدالة والمساواة (ERADA) ، الحملة الأولى " حملة نحن مواطنات "تبنت وهي حق المرأة في الحصول على جواز سفر لأطفالها القصر ، وحقها في نقلهم من مدرسة إلى أخرى ، وحقها في فتح حساب بنكي لهم . وأهم الانشطة في الحملة كانت : لقاءات توعيه بهذه الحقوق ، وإنتاج وبث فيديوهات للقاءات مع صناع القرار حول مواضيع الحملة ، وعريضة إلكترونية ، عريضة فردية تم توقيعها من حوالي ٦،٠٠٠ شخص ، و عريضة مؤسساتية وقعتها ٧٠ مؤسسة نسوية وحقوقية من الضفة الغربية وغزة . كانت نتيجة الحملة بأنه تم تبني رئاسة الوزراء لهذه المطالب واصدار تعميمات بهذا الخصوص للجهات ذات العلاقة . و الحملة الثانية تحت عنوان " حملة نحن مواطنات ٢"التي تم إطلاقها في أيلول ٢٠١٨ وهدفت إلى تعديل مادتين في قانون الأحوال الشخصية وهما؛ رفع سن الزواج إلى ١٨ سنة، وإلغاء الطلاق الشفوي و استبداله بالطلاق القضائي من خلال التسجيل في المحكمة. تم التوقيع على مذكرة تتضمن هذه التعديلات من ائتلاف إرادة ومؤسسات نسويه وحقوقية ومن بينها الجمعية، ورفعها إلى رئيس الوزراء.

البعد الرابع: المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين

يتضمن هذا البعد الاجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين في الحياة العامة وصنع القرار، وصورتها في وسائل الاعلام، والموزانة المستجيبة للنوع الاجتماعي، وهذا البعد له علاقة بمجالات الاهتمام لبيجين والخاصة ب (المرأة في السلطة وصنع القرار، الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة، الحقوق الإنسانية للمرأة، المرأة في مجال الإعلام، الطفلة الأنثى)

أبرز المؤشرات في هذا القطاع

المؤشرات	السنة	الذكور	الاناث	المجموع	المتغير
الافراد الذين يشغلون منصب مدير عام فأعلى في القطاع المدني في فلسطين	٢٠١٨	٨٨,٤	١١,٦	١٠٠	نسبة
النساء والرجال في المجلس التشريعي في فلسطين	٢٠١٧	٨٨,٧	١١,٣	١٠٠	نسبة
النساء والرجال في الهيئات المحلية في الضفة الغربية	٢٠١٨/٢٠١٧	٧٨,٨	٢١,٢	١٠٠	نسبة
النساء والرجال السفراء في دولة فلسطين	٢٠١٦	٩٤,٢	٥,٨	١٠٠	نسبة
النساء والرجال المحامين المزاولين للمهنة	٢٠١٧	٧٦,٦	٢٣,٤	١٠٠	نسبة
النساء والرجال في القضاء في فلسطين	٢٠١٧	٨١,٧	١٨,٣	١٠٠	نسبة

١. الإجراءات والتدابير المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة وصنع القرار:

عملت دولة فلسطين على مجموعة من الاجراءات خلال فترة الخمس سنوات الماضية لتعزيز مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار، حيث صدرت توصية عن اللجنة المركزية لمنظمة التحرير بضرورة مشاركة المرأة في المواقع القيادية بنسبة ٣٠%، القيام ببناء القدرات وتنمية المهارات، وتشجيع مشاركة الشابات وخاصة الطالبات، من خلال برامج التوعية والإرشاد، والعمل على الإرشاد والتدريب على القيادة وصنع القرار والخطابة العامة وتأكيد الذات والحملات السياسية، اضافة الى جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة، بما في ذلك في المناصب المشغولة بالتعيين والانتخاب. ولتوضح مزيد من التفاصيل من خلال الأمثلة التالية:

التوعية على وثيقة حقوق المرأة الصادرة عام ٢٠١٢،القرار الاممي ١٣٢٥، إتفاقية سيداو، النظام السياسي الفلسطيني، وقانون الإنتخابات الفلسطيني، من خلال تنفيذ مشروع "تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في مواقع القيادة" ضمن البرنامج الإقليمي "قفزة النساء للأمام" الممول من قبل الإتحاد الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، حيث استهدف المشروع فروع وهيئات الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية، والأحزاب السياسية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، الإتحادات الشعبية (الإتحاد العام لعمال فلسطين، والإتحاد العام للمعلمين الفلسطينين) والمؤسسات النسوية والحقوقية الشريكة للإتحاد؛ حيث بلغ إجمالي عدد المنتفعين في برنامج قفزة النساء للأمام ٤٠٦ منتفع في الضفة وغزة (٢٢٢ شاب/ة المجموعات الضاغطة، ٣٥ مشارك ومشاركة من وحدات النوع الإجتماعي، ٣١ مؤسسة نسوية وحقوقية، ١٢٠ أخت ممثلات فروع الإتحاد).

تشكيل مجموعات ضاغطة داخل الأحزاب السياسية في كانون أول ٢٠١٣ من فئة الشباب والشابات بواقع ٩٩ من الضفة و ١٢٣ من القطاع. حيث تم عقد ٢٦ ورشة توعوية حملت عناوين، الإنتخابات، حقوق الإنسان، التعددية السياسية، النظام السياسي الفلسطيني، وثيقة حقوق المرأة، المواثيق الدولية الحقوقية، دور الإعلام في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، دراسة الدساتير واللوائح الداخلية الخاصة بالأحزاب السياسية. إضافة إلى ٥٠ ورشة توعوية حملت العناوين التالية؛ اتفاقية روما، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥، القانون الإنساني الدولي، لقاءات مفتوحة مع قيادات الأحزاب السياسية من كلا الجنسين حول دور الأحزاب وخاصة القيادات الشابة وقت الأزمات ونقاش مفتوح مع قيادات مجتمعية حول هجرة الشباب. كذلك تم عقد ورشة تدريبية لـ٢٥ من منسقي المجموعات الضاغطة حول «الرصد والتوثيق» لمدة ٤ أيام. كما وتم عقد ورشة تدريبية ل ٣٥ مشارك/ة حول "المناصرة والإعلام" للمجموعات الضاغطة الشبابية والإتحادات والنقابات. وكذلك تدريبهم حول كيفية تحليل اللوائح والأنظمة الداخلية للأحزاب السياسية من منظور النوع الإجتماعي.

تشكيل منتدى النوع الاجتماعي في الحكم المحلي وهو ائتلاف مكون من ١٢ مؤسسة نسوية وحقوقية، حيث يعمل كجسم تنسيقي ضاغط رقابي، ويعمل كآلية لتمثيل أولويات ومصالح النوع الاجتماعي في قطاع الحكم المحلي، و يهدف للتأثير على صناع القرار باتجاه اقرار سياسات تضمن اكبر مشاركة فاعلة للنساء في المجالس المحلية. يعمل المنتدى في الضفة الغربية وقطاع غزة ويقوم بحملات مساءلة متواصلة وحملات اعلامية لرفع الوعي المحتمعي تجاه النساء في المجالس المحلية الميزانية المرصودة لهذا العام هي (٣٦٠ الف دولار).

تمكين النساء المهمشات من المشاركة وتطويرحياتهم القيادية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمجتمعية للقدس، من خلال تنفيذ مشروع تمكين المرأة في المناطق المهمشة في القدس وتتمثل أهداف هذا المشروع في: (١) تمكين ١٢٠ امرأة من اكتساب المهارات والثقة والوسائل الكفيلة بأن يصبحوا قياديات في مجتمعاتهن المحلية (٢) تعزيز قدرة ١٢ منظمة مجتمعية، بما في ذلك الرابطات النسائية، على تعزيز هذه القيادة النسائية. **ومن أهم مخرجات المشروع** إحداث تغييرات طويلة الأمد باستخدام عدة من الأنشطة المجربة والمبتكرة لتعزيز تمكين المرأة. واستنادا إلى "المبادئ التوجيهية بشأن تمكين المرأة" الصادرة عن الأمم المتحدة، تعد جذورتمكين المرأة بأنه يتألف من: (١) إحساس المرأة بقيمة الذات (٢) حقها في الاختيار وتحديد الخيارات (٣) الحق في الحصول على الفرص و موارد؛ (٤) الحق في أن يكون

لهم الحق في التحكم في حياتهم داخل المنزل وخارجه؛ و (٥) قدرتها التأثير في اتجاه التغيير الاجتماعي لإنشاء نظام اجتماعي واقتصادي أكثر عدلا.

تنفيذ حملة لزيادة مشاركة النساء بنسبة ٣٠% في صنع القرار على طريق المساواة التامة تحت شعار الحملة : " مشاركة النساء في صنع القرار .. ضمان لتحقيق الانتصار ". و**أهداف الحملة** : ١. المساهمة في الضغط على الأحزاب وصناع القرار لزيادة تمثيل النساء في صنع القرار بنسبة ٣٠% على طريق المساواة التامة، ٢. المساهمة في زيادة وعي النساء وبناء قدراتهن وبشكل خاص النساء الشابات .٣.المساهمة في زيادة وعي المجتمع المحلي في أهمية مشاركة المراة السياسية في هيئات صنع القرار من خلال الأنشطة الإعلامية ، وكان **نطاق الإجراء**: الضفة الغربية وقطاع غزة. **الفئة المستهدفة**: أصحاب الحق (النساء ، الشباب من الجنسين) \ متحملي المسؤولية (صانعي القرار، الأحزاب السياسية، أعضاء التشريعي ..ال)\ الإعلاميين .

تشكيل مجالس ظل للمراقبة على عمل المجالس المحلية من منظور النوع الاجتماعي : تميزت فكرة تشكيل مجالس الظل كفكرة ريادية، فخلال فترة الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٩ تم تشكيل (٩٢) مجلس ظل في كافة المحافظات في الضفة الغربية وقطاع غزة وتهدف هذه المجالس إلى ؛ المراقبة على عمل المجالس المحلية من منظور النوع الاجتماعي ، ورفع قدرات النساء والشابات وتشجيعهم على المشاركة بالانتخابات سواء كناخبات او مرشحات كما تهدف إلى انخراط النساء في مجتمعاتهم المحلية ، ومن أنشطة مجالس الظل النوعية تدريبات فرص الظل ، حيث رافقت (٦٢) عضوه من عضوات مجالس الظل رؤساء وأعضاء وعضوات مجالس محلية وصناع قرار ومؤثرين لإكسابهم مهارات قيادية ، ساهمت هذه الفرص في زيادة قدراتهم ومهاراتهم وشجعتهم على الترشح للانتخابات ، كما قامت مجالس الظل بمبادرات مجتمعية ومن أبرزها المساهمة في صياغة الإستراتيجية النسوية لمكافحة الفساد بالتعاون مع هيئة مكافحة الفساد .

بهدف بناء قيادات شابة من الذكور والإناث خاصة من الطلاب، يتم تنفيذ برنامج جيل جديد ليكونو صناع قرار في مجتمعاتهم. وذلك من خلال برنامج تدريبي مكثف يمتد على مدار عامين لبناء قدراتهم في المحتوى والمهارات المختلفة، حيث يتم اختيار هذه المحموعة من مختلف الجامعات الفلسطينية ضمن الية محددة ومعايير واضحة، حيث يتقدم عشرات الطلبة ليتم اختيار ٢٥ شاب وشابة ليلتحقوا في هذا البرنامج ويتم تدريبهم حول اليات بناء الفريق الواحدوفن الاتصال والتواصل مع الجمهور، والقيادة، وادارة المشاريع والوقت، ومهارات التقدم لطلب وظيفة والسيرة الذاتية، ومواشيع الاحزاب السياسية والعلمانية والقومية، والنقابات والاتحادات لكي يخرج هؤلاء الشباب بمعارف قوية ومهارات عالية لتدخلات يقوم بها في مجتماعتاتهم عبر مبادراتع مجتمعية يجب ان ينفذوها في نهاية كل برنامج. من خلال البرنامج يستطيع الشاباب المشاركة في برامج وتدريبات ومؤتمرات دولية وورش تدريبية دولية واقليمية. ونحن الان في الجيل الثالث من البرنامج الذي تصل ميزانيته الى 64,000 دولار.

٢. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة لزيادة تمكين المرأة من التعبير والمشاركة في صنع القرار في وسائل الإعلام، بما في ذلك من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT):

عملت المؤسسات الفلسطينية على مجموعة من الاجراءات لتمكين المراة من الوصول لصناعة القرار في وسائل الاعلام كانشاء الشبكة الاعلامية، وكذلك التعاون مع أرباب العمل في مجال الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين السياسات الداخلية وممارسات التوظيف على أساس طوعي، وتقديم الدعم للشبكات والمنظمات الإعلامية للمرأة، ومن الامثلة على تلك الاجراءات:

انجاز إستراتيجية إعلامية نسوية للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٧ تهدف إلي تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والإجتماعية، كما تم إنجاز ٣ حلقات تلفزيونية وبثها عبر تلفزيون معا حول "العقبات التي تواجه النساء في العملية الانتخابية – دور الأحزاب السياسية في تعزيز مشاركة النساء في الانتخابات المحلية- السياسات الحكومية اتجاه مشاركة المرأة في الحكم المحلي"، وتجهيزعدد ١١٠ يافطة جلدية و ٣٠ لوحة اعلانية وبروشور في كل من الضفة والقطاع تحث النساء للمشاركة في الإنتخابات المحلية و عدد ٢ *SPOTS* لحث النساء على الترشح وتحفيزها للإدلاء بصوتها وأخذ موقع متقدم في ترتيب القائمة وتم بثها عبر تلفزيون فلسطين، معاً والتلفزيونات المحلية ومواقع التواصل الإجتماعي، وتم عقد العديد من المقابلات التلفزيونية والاذاعية في المناسبات المختلفة.

لتعزيز المشاركة السياسية للطلبة وبخاصة النساء في مجالس اتحاد الطلبة في الجامعات تم **مشروع انا امرأة وأريد ان أكون سياسية** هو مشروع ممول من مؤسسة CFD الاسبانية استمر لمدة ٣ سنوات (٢٠١٦- ٢٠١٨) واستهدف ٤٠ طالب وطالبة من طلاب جامعات بيت لحم وفلسطين الاهلية وجامعة الخليل والبوليتكنك و٢٠ امراة من الأحزاب والفصائل السياسية ومسؤولي في هذه الأحزاب. حيث تضمن بناء قدرات ٢٠ امرأة من الاطر والاحزاب السياسية وزيادة تمثيلهن فيها وفي مواقع صنع القرار وذلك من خلال تدريبهن

تمكين عضوات واعضاء المجالس المحلية نحو قضايا المساواة بين الجنسين، من خلال تنفيذ مشروع" مشاركة" في عام ٢٠١٤-٢٠١٦ الذي استهدف عضوات واعضاء المجالس المحلية في مختلف المحافظات في الضفة و اللجان الشعبية والمؤسسات القاعدية في غزة

والمنبر الاعلامي لقضايا النوع الاجتماعي. وتم تنفيذ حملات اعلامية مرافقة لكافة المباردات ال٩ التي تم تنفيذها، حيث شملت الحملات الاعلامية برامج تلفزيونية واذاعية وتقارير مكتوبة وانفوجراف ورسم جدايات في المناطق، تكلفة المشروع قارب (١١٠ الاف دولار).

لتعزيز المهارات القيادية للمرأة في المشاركة السياسية، تم دعم المرأة للمشاركة الفاعلة في الأحزاب السياسية، وتم مشاركة وسائل الإعلام المختارة في عملية الترويج لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة والدور المركزي للمرأة في المصالحة وبناء السلام، وتم رفع مستوى الوعي السياسي والثقة والمهارات لشباب وشابات في ٢٠ موقع في الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال تنفيذ مشروع "حقي في مستقبلي"، خلال الأعوام ٢٠١٥-٢٠١٧، تم تنفيذ المشروع في ٢٠ موقع في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالشراكة مع الأحزب السياسية الاثني عشر ميزانية المشروع 400,000 يورو.

في اطار تقوية دور المرأة في تعزيز التنمية الإقتصادية الشاملة والمستدامة في فلسطين، تم تنفيذ مشروع "تعزيز القدرات من أجل خلق مبادرات إقتصادية للنساء في الضفة الغربية". يستهدف المشروع النساء في الضفة الغربية بشكل عام، خاصة النساء المعرضات للعنف، والشركات وصناع القرار، والمجتمع بشكل عام من خلال حملات التوعية. المشروع مستمر منذ عام ٢٠١٨ وتتضمن أنشطته إطلاق مسابقة للنساء لتقديم أفكار مشاريع ريادية متعلقة بقطاع التكنولوجيا، واختيار ١٨ مشروع لدعمها ومتابعتها. تنفيذ مجموعة من التدريبات للنساء المستفيدات من المشروع، تتعلق بمهارات عملية (تكنولوجيا) ومهارات حياتية. توفير فرص عمل لمجموعة من النساء في الشركات أو من المنزل. تنفيذ دراسة حول العنف الجنسي في مكان العمل، وتصميم وتنفيذ حملة توعية ومناصرة حول العنف المبني على النوع الاجتماعي في مكان العمل. ميزانية المشروع ١١٠,٠٠٠ يورو.

٣. الموازنة الوطنية ودورها في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

للإجابة على النسبة التقديرية للموازنة المستثمرة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لا بد من الانتباه الى ان هناك عدة عوامل تتقاطع في هذا الموضوع، وتتمثل تلك العوامل في، موازنة وزارة شؤون المرأة بصفتها وزارة مستقلة ترصد لها مخصص مالي من موازنة الحكومة، ويعد المخصص المالي للوزارة هو الاقل على الاطلاق وتبلغ نسبته ٠,٠٠٠١٢٥ من المجموع الكلي للموازنة وتصل الى حوالي ٢ مليون دولار فقط. اضافة لذلك فهناك وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات وراكز تواصل في المحافظات والتي تخصص لها اموال من موازنة الحكومة، لكن لا توجد ارقام دقيقة حول تقدير تلك الموازنة، عدا عن ذلك فهناك بعض المشاريع التطويرية التي ترصد لها من موازنة الحكومة وبدعم وطني وهذه المشاريع نسبته قليلة جداً، ولا تشكل ١% من المشاريع التطويرية الممولة، وهناك مشاريع تطويريه من موازنة الحكومة وبدعم دولي وعلى الرغم من انه لا توجد دراسة تقديرية لتلك المشاريع الا انه يمكن تقديرها ب ٥٠%، وهناك مشاريع تطويرية يتم تمويلها مباشرة من الدول المانحة دون المرور في الاجراءات المالية الحكومية وانما تمر بالشراكة مع الحكومة في الامور السياساتية والفنية، وهذه تقدر بنسبة ٥٠%، فعلى سبيل المثال هناك المشروع الكندي والممول لمدة خمسة سنوات عن القضاء على العنف ضد المرأة بقيمة ١٥ مليون دولار، وغيره من المشاريع في التمكين الاقتصادي، والتراثي.
كما عملت وزارة شؤون المرأة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على دراسة موازنة الدولة، وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات لاستجابة الموازنة لقضايا النوع الاجتماعي، تتمثل في:

١. مراجعة شامله للبرنامج، وهذا يعني مراجعة للقطاع من خلال الحصول على معلومات بشأن تنفيذ برنامج، وتقييم موازنة استراتيجية القطاع مع خطة التنمية الوطنية، وهناك حاجة أيضا لتحديد موازاتها مع الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للنوع الاجتماعي، وتحديد المخرجات لتتم ادارتها تحت المشاريع - تحديد المشاريع المستهدفة تحقيق المساواة بين الجنسين و/أو تلك الخاصة بتقييم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، اعادة تحديد أولويات الإنفاق ضمن البرامج، ومراجعة التخصيصات عبر البرامج وحتى مراجعة سقوف الميزانية (يمكن لهذه المرحلة الاستفادة من معايير مراقبة سيداو (الملحق ١) ومبادئ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الملحق ٣)، وكذلك المبادئ التوجيهية للمؤشر ٨ من إطار الرصد العالمي للتعاون الإنمائي الفعال
٢. مراجعة الترتيبات المؤسسية والإدارية لدمج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: في هذا السياق، يجب مراجعة وتوضيح دور رئيس فريق تخطيط وإدارة الميزانية، بوصفه صانع القرار وتقع على عاتقه المسؤولية، كذلك مدراء البرامج وفريق إدارة البرنامج، كما يجب إعادة تحديد دور وحدات النوع الاجتماعي وتشكيلات الفرق في مرحلة تخطيط الإنفاق، وبالنظر إلى المبادئ التوجيهية المنهجية للدليل وتوجيهات تعميم استدعاء الميزانية. في هذه الحالة، سيكون من الضروري تعلم استخدام مبدأ أقصى قدر من الموارد المتاحة، وتحليل أثر المساواة بين الجنسين في سد فجوة التمويل ومخصصات التفاوض
٣. يمكن تحسين وتعزيز تطوير شجرة البرنامج باستخدام مبادئ البرمجة المستجيبة للنوع الاجتماعي والمستندة إلى حقوق الإنسان، في جميع الخطوات من التحليل السببي الحساس للنوع الاجتماعي، تحليل الادوار والآثار المترتبة على فجوات القدرات التي يجب معالجتها، وهناك حاجة لمراجعة تعريف المشروع ونظام إدارة دورة المشروع لدمج مبادئ برامج الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، والعمل على تناسق "المشاريع الممولة خارج اطار الموازنة" مع نظام معلومات الإدارة المالية (استخدام علامة المساواة بين الجنسين في تلك المشاريع ونظام تعقب الميزانية المستهدفة للمساواة بين الجنسين، والمخصصات القطاعية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

٤. الاستراتيجية الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين

أعدت دولة فلسطيني استراتيجية وطنية تمت بمشاركة كافة الجهات العاملة على موضوع المساواة بين الجنسين وعنوانها استراتيجية تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة وقد تم ربط اهدافها وسياساتها مع اهداف وغايات التنمية المستدامة، وهي تغطي فترة ستة سنوات من ٢٠١٧-٢٠٢٢ ولم يتم تقدير تكلفتها نظراً لتعدد جهات الاختصاص فيها من مؤسسات حكومية ومجتمع مدني. وتتعلق سياستها في:

السياسات الخاصة في الهدف الاستراتيجي القطاعي الأول: تخفيض نسبة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بكافة أشكاله بنسبة ١٠%.

مساءلة الاحتلال الإسرائيلي دولياً ووطنياً على جرائمه ضد النساء والفتيات الفلسطينيات.
تطوير وتعديل القوانين والتشريعات المحلية التي تحد من العنف، بما يضمنكفالة وصول النساء الى العدالة .
تنفيذ الخطة الوطنية للقرار ١٣٢٥.
تنفيذ نظام التحويل الوطني ونظام الحالات الخطرة.
تطوير الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية والشرطية والقضائية المتخصصة بالنساء المعنفات.
توفير الظروف الاقتصادية والمعيشة اللازمة لدعم صمود النساء والفتيات الفلسطينيات تحت الاحتلال الإسرائيلي.
تعزيز المسؤولية الاجتماعية في مجال تعزيز الثقافة المجتمعية المناهضة للعنف.
تطوير آليات المساءلة والمتابعة في مناهضة العنف، ومنها الرقابة على القضاء الغير رسمي.
تنفيذ توصيات لجنة نظام الحالات الخطرة.

السياسات الخاصة في الهدف الاستراتيجي القطاعي الثاني: زيادة مشاركة النساء في مواقع صنع القرار في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الأكثر تأثيراً على حياة الرجال والنساء بما لا يقل عن ١٠%.

تطوير سياسات مؤسساتية تعزز وصول النساء الى مواقع صنع القرار.
بناء القدرات القيادية للنساء في المؤسسات.
التأثير على إرادة أصحاب القرار السياسي في المؤسسات نحو تمكين النساء من الوصول الى المناصب القيادية.
وضع آليات وبرامج تمكن النساء للانخراط في قيادة المؤسسات المجتمعية والحزبية والنقابية .

السياسات الخاصة في الهدف الاستراتيجي القطاعي الثالث، مأسسة قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة كافة المؤسسات الرسمية

تمكين وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات والمؤسسات الحكومية من القيام بدورها.
تعزيز دور الأليات الوطنية الرسمية وغير الرسمية المعنية بقضايا المرأة والنوع الاجتماعي.
تطوير آليات المسائلة لقضايا المساواة في النوع الاجتماعي (الرقابة والتقييم، آليات تنسيق المساعدات، الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي).
تنفيذ التدقيق من منظور النوع الاجتماعي في المؤسسات الرسمية.
بناء قدرات وزارة شؤون المرأة بما يتلاءم مع متطلبات تحقيق الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة ٢٠١٧-٢٠٢٢.

السياسات الخاصة في الهدف الاستراتيجي القطاعي الرابع: تعزيز مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي

تعميم معايير العمل اللائق للنساء العاملات في القطاع العام والخاص والأهلي والمؤسسات الدولية العاملة في فلسطين.
تبني تشريعات محفزة وحامية للمشاريع الصغيرة والنساء العاملات.
العمل على ضمان حصول النساء على الحد الأدنى من الاجور وتنظيم النساء في العمل الرسمي
ضمان العدالة والمساواة في الحقوق العمالية للنساء ضمن المنظومة التشريعية في قوانين الخدمة المدنية والعسكرية
تمكين وصول النساء الرياديات والأشخاص ذوي الإعاقة للتمويل والخبرات اللازمين .
زيادة القدرة التنافسية لمنتجات المرأة والجمعيات النسوية على المستوى الوطني والأسواق الإقليمية والعالمية.
تطوير منظومة تعليم وتدريب مهني وتقني مراعية لقضايا النوع الاجتماعي منظمة وفعالة في رفد سوق العمل بما يحتاجه من العمالة الماهرة وشبه الماهرة من كلا الجنسين.

السياسات الخاصة في الهدف الاستراتيجي القطاعي الخامس، تحسين نوعية الحياة للأسر الفقيرة والمهمشة

تطوير تدخلات للحد من التراجع في نسب الالتحاق ونوعية التعليم في المرحلة الاساسية وما قبل المدرسة والحد من التراجع في المستوى الاكاديمي ونسب الالتحاق للذكور في المرحلة الثانوية.
مراجعة المناهج التعليمية في جميع مراحل التعليم والتعليم العالي من منظور النوع الاجتماعي ٣. تقديم الخدمات المعيشية والصحية اللائقة للمسنين والمسنات، والأسر التي تعاوني من الفقر الشديد.
تطوير خدمات ومرافق تراعي قضايا النوع الاجتماعي .
وضع تدابير مؤسساتية لضمان وصول المياه والطاقة بنوعية وسعر ملائم ٦. تطوير بنية تحتية ملاءمة للنساء العاملات في الامن والوزارات والمؤسسات الحكومية .
تدابير خاصة النساء الى الخدمات الصحية النوعية والوصول الى خدمات ما بعد الولادة وخدمات الحمية الغذائية للنساء وخدمات الصحة الجنسية والانجابية.
تفعيل مشاركة الفتيات في المؤسسات والأندية الشبابية والثقافية في المدن والقرى والمخيمات وتطوير الخدمات للمبدعين والهواه في المجالات الإبداعية والرياضية.

٥. الجدول الزمني لتنفيذ توصيات لجنة سيداو حسب المحاور العامة:

اعدت دولة فلسطين من خلال الفريق الوطني خطة عاملة خاصة بتنفيذ توصيات لجنة سيداو وتتعلق ابرز محاور التوصيات والفترة الزمنية للعمل عليها كالتالي:
تعزيز المساواة بين الجنسين في أهداف التنمية المستدامة، خلال الاربع سنوات القادمة.
تعريف التمييز واطار العمل التشريعي، خلال فترة ٢٠١٩-٢٠٢٠.
الوضع القانوني للاتفاقية خلال فترة ٢٠١٩-٢٠٢٠.
مواءمة التشريعات وإلغاء القوانين التمييزية ٢٠١٩-٢٠٢٢.
الوصول إلى العدالة، خلال عام ٢٠١٩
تعزيز المرأة والأمن والسلام، خلال العام ٢٠١٩
تعزيز الالية الوطنية للنهوض بالمرأة خلال الفترة ٢٠١٩.
اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة خلال فترة ٢٠١٩-٢٠٢٢
مواجهة الصور والقوالب النمطية والممارسات الضارة خلال فترة ٢٠١٩-٢٠٢٢.
التوصيات الخاصة بالعنف ضد المرأة المبني على أساس النوع الاجتماعي خلال فترة ٢٠١٩-٢٠٢٢.
التوصيات الخاصة بالاتجار واستغلال النساء بالبغاء خلال فترة ٢٠١٩-٢٠٢٢
المشاركة في الحياة السياسية و الحياة العامة خلال فترة ٢٠١٩-٢٠٢٢.
التوصيات الخاصة بالتعليم خلال فترة ٢٠١٩-٢٠٢٢.
التوصيات الخاصة بالعمل/التوظيف خلال فترة ٢٠١٩-٢٠٢٠
التوصيات الخاصة بالصحة خلال فترة ٢٠١٩-٢٠٢٢.
التمكين الاقتصادي و المرأة الريفية خلال فترة ٢٠١٩-٢٠٢٢
الفئات المحرومة من النساء خلال فترة ٢٠١٩-٢٠٢٢
الزواج والعلاقات الأسرية خلال فترة ٢٠١٩-٢٠٢٠
تعديل المادة (٢٠) من الاتفاقية خلال عام ٢٠١٩

٦. المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة فلسطين:

اسمها الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، وفي إطار عملها على احترام وتعزيز حقوق الفئات المختلفة في المجتمع الفلسطيني فان الهيئة تعمل على عدد من المحاور في سياق عملها على حقوق المرأة بشكل مستمر ودوري:

على الصعيد الوطني

- مراجعة التشريعات والقوانين بما يتلاءم مع حقوق المرأة الواردة في اتفاقية سيداو، وباقي الاتفاقيات التي تحمي وتعزز حقوق المرأة مثل مراجعة مشروع قرار بقانون حماية الاسرة من العنف. وقانون التقاعد.

- متابعة الإجراءات والتدابير الحكومية بما يكفل تمكين النساء من الحصول على حقوقها، مثل مراجعة نظام التامين الصحي، إجراءات وصول النساء الى العدالة.
- المراقبة على ممارسات المكلفين بإنفاذ القانون مثل الرقابة على بيوت الأمان والحماية الخاصة بالنساء ومراكز الإصلاح والتأهيل.
- عقد جلسات النقاش ورفع المذكرات القانونية والسياساتية الى صناع القرار لحثهم على الالتزام بمعايير حقوق الانسان الخاصة بالمرأة.
- تقوية المؤسسات المختصة مع قضايا النساء من خلال التشبيك والتنسيق حول القضايا المطروحة
- تقديم المشورة والراي للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية وذلك من خلال المشاركة في اللجان والائتلافات الخاصة بقضايا المرأة لزيادة وتفعيل دور الهيئة القضايا المجتمعية مثل: ائتلاف ١٣٢٥. ولجنة مسح العنف الاسري ٢٠١٨-٢٠١٩.

على الصعيد الدولي

- تقديم تقارير الظل الى اللجان التعاقدية المعنية. مثل تقديم تقرير الظل الى لجنة سيداو حول التقرير الحكومي الأول.
- المشاركة في الائتلافات واللجان الوطنية العربية والإقليمية والدولية لتعزيز الاهتمام بقضايا وحقوق المرأة.
- تقديم المعلومات والمداخلات المكتوبة والشفوية الخاصة بانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي الماسة بالمرأة، امام مجلس حقوق الانسان وباقي الاليات غير التعاقدية.

البعد الخامس: المجتمعات المسالمة التي لا يُهمّش فيها أحد

يتضمن هذا البعد بالتحديد الاجراءات التي قامت بها فلسطين لموجهة الانتهاكات والاعتداءات الاسرائيلية في ظل الاحتلال والحصار المستمر للأراضي الفلسطينية، وتواصل حملات الاعتقال والقتل والتدمير، والتهويد، ويتقاطع هذا البعد مع مجالات الاهتمام لبيجين الخاصة ب (المرأة والنزاع المسلح، الحقوق الانسانية للمرأة، الطفلة الأنثى).

الواقع العام: انتهاكات واعتداءات اسرائيلية مستمرة كل يوم، أكثر من ٥٥٠ حاجز عسكري اسرائيلي، اكثر من ٥٨٠٠ أسير منهم ٥٤ أمرأة، و٢٥٠ طفل خلال عام ٢٠١٩، تهويد القدس، حصار غزة، اعتداءات المستوطنين وحرق المزروعات، اقتلاع الاشجار.

١. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة لمواجهة الاعتداءات والانتهاكات الاسرائيلية وفق القرار الدولي ١٣٢٥:

قامت دولة فلسطين بمجموعة من الاجراءات لمواجهة الانتهاكات الاسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني بشكل عام والمرأة الفلسطينية بشكل خاص، وعلى هذا الصعيد فقد تم اعتماد وتنفيذ خطة عمل وطنية معنية بالمرأة والسلام والأمن وفق القرار الاممي ١٣٢٥، كما تم دمج الالتزامات الخاصة بالمرأة والسلام والأمن في أطر السياسات والتخطيط والرصد الرئيسية على المستوى الوطني وفيما بين الوزارات، ومن الأمثلة على تلك الإجراءات:

حول اعتماد خطة وطنية معنية بالمرأة والسلام والأمن وإدماجه في اطر السياسات والتخطيط، فقد صادق مجلس الوزراء الفلسطيني على الاطار الاستراتيجية الوطني لقرار ١٣٢٥، وعملت وزارة شؤون المرأة ومن خلال اللجنة الوطنية لتطبيق قرار ١٣٢٥ على اطلاق الخطة التنفيذية الوطنية لتطبيق قرار ١٣٢٥ في اغسطس عام ٢٠١٦، ولدمج الالتزامات الخاصة بالمرأة والسلام والأمن في أطر السياسات والتخطيط اصدر مجلس الوزراء تعليمات واضحة لكافة المؤسسات الحكومية بضرورة إدماج انشطة الخطة التنفيذية لقرار ١٣٢٥ في برامج الوزارات ذات العلاقة.

تشكيل وتطوير اللجنة الاستشارية الأمنية لقضايا النوع الاجتماعي والتي تعمل في كافة الاجهزة الأمنية، بهدف رفع قدرات العاملين في تلك الاجهزة للتعامل مع قضايا النوع الاجتماعي وفق حقوق الانسان، وبناء انظمة فاعلة تراعي احتياجات النساء عند الأزمات، والكوارث والصراعات.

تشارك دولة فلسطين من خلال البعثات والكوادر الدبلوماسية في الاجتماعات الدولية حول السلام العالمي والحفاظ عليه، وتشارك في المفاوضات الجماعية في سبيل ذلك، كما أن الموقف الرسمي لدولة فلسطين فيما يتعلق بإنهاء الاحتلال واضح جداً، من خلال تأكيدها على حل الدولتين الذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال المفاوضات العادلة.

تترأس دولة فلسطين مجموعة ٧٧ والصين للعام ٢٠١٩، ويتألف الفريق الوطني الذي يتابع أعمال المجموعة من أكثر من ٥٠% من النساء. وتسعى إلى قيادة المجموعة بما يدعم تنفيذ الأنشطة والبرامج التنموية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وستنشط دولة فلسطين بصفتها رئيساً للمجموعة في القضايا المتعلقة بإدارة الأمم المتحدة، وإصلاح المنظمة، والقضايا المتعلقة بالموازنة والمساءلة والشفافية، بما

في ذلك التمثيل الجغرافي المتوازن للموارد البشرية العاملة في الأمم المتحدة، والذي من شأنه أن يتيح الفرص للموارد البشرية القادمة من الدول النامية، على قدم المساواة مع القادمين من الدول المتطورة، للعمل في منظمة الأمم المتحدة، لا سيما في المناصب رفيعة المستوى، مما من شأنه أن ينمي قدرات الكوادر القادمة من الدول النامية للعمل في المنظمات الدولية بمختلف المجالات، مما سيساهم في إكساب هذه الكوادر خبرات شتى، ومعرفة شاملة لمفاصل عمل الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية؛

لتعزيز وعي المرأة في القرار ١٣٢٥، تم العمل على تنفيذ حملة الضغط والمناصرة التي تهدف لتعزيز تطبيق قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ في فلسطين من خلال حملة عبر حلقات تلفزيونية بثت بداية كانون الثاني ٢٠١٨. وعقد جلسة حوار مع عناصر جهاز الشرطة للتحاور حول الدور الذي تلعبه الشرطة في حماية النساء المعنفات من جهة وتلبية قوانين العمل لخصوصية النساء اللواتي يعملن في جهاز الشرطة، كما تمت مباشرة العمل أيضا في حملة التوعية بقرار مجلس الأمن، من خلال الترتيب للقاءات اذاعية بدأ بثها بداية كانون الثاني ٢٠١٨، وانتهت في آذار ٢٠١٨. كما تم توعية ٧٥ سيدة حول القرار وحقول الألغام والمخلفات العسكرية في مناطق أريحا والأغوار.

بدعم من المبادرة النسوية الاورومتوسطية (IFE-EFI)، تم عقد لقاءات حوار وطني على مدار يومين في رام الله للوقوف على نتائج الاجتماع الوزاري الأورومتوسطي الذي عقد في القاهرة عام ٢٠١٧، شارك باليومين ٨١ شخص من الجنسين شملت عدد من ممثلي المجتمع المدني و صانعي القرار وزارات التنمية والعدل والمرأة. بالإضافة الى ممثلين من لجنة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة ، والمجلس التشريعي ، وعدد من الأمناء العامين والمكاتب السياسية واللجان المركزية للأحزاب السياسية في فلسطين.– قدم المشاركون، عبر يومي الحوار، تحليلات معمقة لواقع حقوق المرأة في فلسطين المحتلة، وانعكاسات استمرار وجود الاحتلال والاستيطان حصار غزة على الحياة اليومية للمرأة الفلسطينية في ظل استمرار عدم توفر إرادة دولية لتطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة بالصراع العربي الإسرائيلي وبحقوق الشعب الفلسطيني،تم أيضا الوقوف بعمق أمام إشكالية مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات التي تم توقيعها، تحديداً اتفاقية سيداو، تم التوقف أمام موضوع الكوتا التي اعتمدها المجلس الوطني عام ٢٠١٥، بنسبة ٣٠% كحد أدنى واليات تحويلها إلى تشريع كما جرى التوقف أمام ضعف الدور الذي تلعبه القوى السياسية في توعية المجتمع حول حقوق المرأة والمساواة وتم الوقوف معمقاً أمام الفجوة الكبيرة بين الخطاب السياسي المؤيد للمساواة وحقوق المرأة، وبين الواقع الممارس سواء على صعيد مشاركتها في التنمية أو في مواقع وهيئات صنع القرار.

تنفيذ برنامج "المرأة والاحتلال والفقدان" والذي من خلاله يتم استهداف النساء اللواتي تعرضن لصدمة الفقدان كنتيجة لسياسات الاحتلال الإسرائيلية (فقدان شخص عزيز كنتيجة للقتل أو الاعتقال، فقدان البيت، فقدان مورد الرزق، فقدان الأمن والأمان....) حيث يتم العمل في ٥ محافظات (القدس، نابلس، الخليل، سلفيت، جنين) مع النساء الفاقدات لتجاوز صدمة الفقدان ومعاودة مزاولة حياتهن، وفي ذات الوقت فقد قام المركز بتنظيم اجتماعات لممثلات عن الفاقدات مع جهات دبلوماسية ومع الاتحاد الاوروبي للحديث حول الإجراءات القمعية التي يتعرضن لها على أيدي سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

تعزيز المشاركة السياسية للنساء في عمليات المصالحة والسلام حيث تم عقد عام 2015 مؤتمر "النساء يردن.. وطن واحد، شعب واحد، علم واحد" والذي شارك فيه أكثر من ٩٠٠ من الناشطات والقياديات من مختلف فصائل العمل الوطني. للوقوف على قضايا النساء واستبعادهن عن المشاركة في جهود المصالحة الوطنية.

بهدف رفع مستوى الوعي بالقرارات التي تعنى بالمرأة والسلام والأمن وحقوق الإنسان،للعاملين/ات والناشطين/ات في المجال الحقوقي والإنساني :
تم بناء قدرات مقدمي الخدمات في كيفية التعامل مع حالات النساء المتضررات: فعلى سبيل المثال تم تدريب ٢٠٠ من مقدمي الخدمات (٧٥ في وزارة الداخلية و١٠٠ في وزارة الصحة٢٥ في وزارة التنمية الاجتماعية) من أصل ٣٧٥ شخصاً مخطط له خلال سنوات تنفيذ الخطة. كما تم تدريب ٥٠ شخص من العاملين في المؤسسة الأمنية حول مفهوم القرار وآلية ادماجه في الخطط والبرامج والموازنات لغايات تطبيقه، وتدريب ٥٠ شخص حول آلية توثيق انتهاكات الاحتلال كالاعتداء على النساء والأطفال، تدريب ٢٥ موظف من مقدمي الخدمات في قطاع التنمية الاجتماعية حول التعامل مع النساء ضحايا عنف الاحتلال.

إطلاق مبادرة ضمن حراك نسوي ديمقراطي انضمت إليه أطراف مختلفة من الحركة النسوية الفلسطينية بهدف الضغط على الأحزاب السياسية لزيادة تمثيل النساء في وفود المصالحة في القاهرة في ٢١-١١و٢٢-١١-٢٠١٧ وقد نجم عن هذه المبادرة زيادة لتمثيل النساء من امرأة واحدة في الحوارات السابقة إلى أربعة نساء ، وتم بلورة ورقة موقف طرحت منظور تسوي ومبادئ من اجل إنهاء الانقسام وبناء الوحدة الوطنية باسم الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والمراكز والمؤسسات النسوية بالاستناد للمبادئ التي تم اعتمادها في الحراك النسوي الديمقراطي.

المشاركة في نهاية ٢٠١٧ للرقابة على الانتخابات بإجراء لقاءات فردية مع ممثلي كل من فتح وحماس في غزة من اجل إجراء الانتخابات البلدية والمحلية في كل من غزة والضفة لتمتين النسيج المجتمعي ومواجهة الانقسام عبر تعميق الديمقراطية .وتم إجراء لقاء جماعي مع ممثلي المجتمع المدني وممثلي الأحزاب السياسية في قطاع غزة. كذلك تم عقد ثلاث لقاءات حوارية واسعة من قبل الجمعية حول أهمية الانتخابات المحلية في وقف الانقسام ضمن نشاطات التعبئة والضغط التي تقوم بها مع الكتل البرلمانية والأحزاب السياسية وكافة الجهات المرتبطة بملف الانقسام.

٢. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة لتعزيز المساءلة القضائية وغير القضائية عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان للنساء والفتيات من قبل الاحتلال الاسرائيلي ومستوطنيه:

تلعب وزارة الخارجية والمغتربين، دوراً محورياً في موضوع المسائلة الدولية وانتهاكات القانون الدولية ولا سيما بشكل خاص المتعلقة بمساءلة الاحتلال الاسرائيلي عن انتهاكاته لحقوق النساء والفتيات الفلسطينيات، حيث تقوم الوزارة تقديم تقارير شهرية إلى المحكمة الجنائية الدولية تتضمن معلومات حول الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين بحق الفلسطينيين.

المشاركة في دورات مؤتمر الدول الأطراف للمحكمة الجنائية الدولية، وآخرها الدورة المنعقدة في الفترة الممتدة من ٥-١٢ كانون أول/ديسمبر ٢٠١٨، وتقديم بلاغ للمحكمة الجنائية الدولية بتاريخ ٢٨ تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠١٨، حول هدم المنازل في مدينة القدس المحتلة وخاصة في سلوان، ومحاولة التهجير القسري لسكانها؛ وتم تقديم إحالة إلى مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية يوم الثلاثاء الموافق ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٨ حول الجرائم المستمرة التي ترتكبها اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وأدلة متعلقة بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم أخرى تقع ضمن اختصاص المحكمة وذلك بهدف فتح تحقيق فوري في الجرائم التي ارتكبتها وتستمر اسرائيل في ارتكبها ضد الشعب الفلسطيني.
تم تقديم بلاغاً للمحكمة الجنائية الدولية بتاريخ ١٦ يناير/كانون ثاني ٢٠١٨ ضد الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية في أرض دولة فلسطين المحتلة، وشدد البلاغ على وجه الخصوص على حالات انتهاكات حقوق الأطفال، وخصص حالة الاعتقال والاحتجاز التعسفي للطفلة عهد التميمي ذات الـ ١٦ عاماً من النبي صالح التي اعتقلت بتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، في انتهاك واضح للقانون الدولي لحقوق الانسان، وخاصة اتفاقيات حقوق الطفل واتفاقية مناهضة التعذيب، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بالاضافة إلى انتهاك للقانون الانساني الدولي واتفاقية جنيف الرابعة، والقانون الجنائي الدولي، كما وترقى إلى مستوى الجرائم التي تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

تشكيل فريق عمل الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وقد صدر قرار تشكيل الفريق بموجب مرسوم رئاسي بتاريخ ٣٠ كانون أول/ديسمبر ٢٠١٧، برئاسة النيابة العامة وعضوية كل من وزارة الخارجية والمغتربين (مقرراً للفريق تقديم المداخلات الشفوية والخطية ورفع التقارير بخصوص جرائم الاحتلال ضد النساء والفتيات الفلسطينيات ضمن أطر عمل أجهزة الأمم المتحدة: الأمانة العامة، الجمعية العامة، مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، محكمة العدل الدولية، وطرح هذه القضايا في الجلسات والاجتماعات العامة وأجندات أجهزة الأمم المتحدة.

قامت دولة فلسطين بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بتقديم طلب لتحريك دعوى لمقاضاة الولايات المتحدة الأمريكية أمام محكمة العدل الدولية، للبت في النزاع الناشيء عن نقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس، واتخاذ الاجراءات اللازمة لمتابعة هذه الدعوى من حيث التحضير للمرافعات الخطية وجمع الأدلة وغيرها.

تم اتخاذ الاجراءات اللازمة لتقديم شكوى إلى لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بتاريخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨ حول مخالفة اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للاتفاقية وارتكابها مجموعة من السياسات والممارسات العنصرية في فلسطين، ولتنسيق مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وتزويده بالمعلومات والتقارير حول جرائم الاحتلال الإسرائيلي الاستعماري وانتهاكاته للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي يمارسها بشكل منهجي وواسع النطاق ضد الفلسطينيين، نساءً ورجالاً، في أرض فلسطين المحتلة، المشمولين بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني بوصفهم شعباً يخضع للاحتلال.
إحاطة بعثات دولة فلسطين بوضع المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي من خلال تحضير نقاط تحدث وأوراق حقائق حول الانتهاكات اليومية التي تتعرض لها النساء والفتيات الفلسطينيات من قبل الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين، وتعميمها على جميع سفراء دولة فلسطين في الخارج من أجل طرح قضية المرأة الفلسطينية والانتهاكات التي تتعرض لها من قبل الاحتلال الإسرائيلي أثناء اجتماعاتهم في الدول المعتمدين لديها وأثناء مخاطبتهم لها لتحمل مسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني وخاصة المرأة الفلسطينية.

تشكيل لجنة مختصة تتكون من وزارة الخارجية، وهيئة شؤون الأسرى والمحررين، وجمعية نادي الأسير الفلسطيني، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، والحركة العالمية للدفاع عن الطفل، ومركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية "حريات"، لغايات إعداد شكاوى تتعلق بأوضاع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي وتبين فيها ما يتعرضون له من ضروب التعذيب وسوء المعاملة، وتقديمها إلى الفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي. وقد تم إعداد عدة شكاوى فردية تتعلق بالنساء والفتيات الفلسطينيات الأسيرات لدى سجون الاحتلال الإسرائيلي وما يتعرضن له من تعذيب وسوء معاملة تمييزية مزدوجة مبنية على أساس الجنس والقومية.

اصدرت وزارة الاعلام العديد من التقارير التي ترصد انتهاكات الاحتلال بحق الصحافيين الفلسطينيين حيث رصدت وزارة الاعلام خلال تشرين اول اكتوبر ٢٠١٨ (٦٠) انتهاكا لقوات الاحتلال الاسرائيلي بحق ٤٥ منهم (٤٠) صحفيا و (٥) صحافيات . وبين الرصد تعمد سلطات الاحتلال ملاحقة الصحافيات والصحافيين الفلسطينيين من خلال استهدافهم بالرصاص الحي بالعيارات المعدنية والمطاطية وقنابل الغاز.

اصدار عام ٢٠١٤ تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية ضد المرأة والطفل في قطاع غزة ضمت ٧٥ شهادة مشفوعة بالقسم من النساء والأطفال الذين تعرضوا لانتهاكات وصلت لمستوى جرائم حرب ، وضم التقرير كافة الحقوق للمرأة والطفل الواردة في القانون الدولي الإنساني وخرجت بورقة حقائق وتوصيات بالاستناد لهذا القانون ومن الجدير ذكره أن الجمعية قامت بإرسال الشهادات للجنة تقصي الحقائق التي شكلها مجلس حقوق الإنسان الذي انعقد في ٢٣-٧-٢٠١٤ .

إطلاق دراسة بعنوان " انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق المرأة والطفل خلال العدوان الجرف الصامد على غزة" وشملت شهادات حية لضحايا العدوان والحرب على غزة . كما تم إصدار كتاب حول وضع اللاجئات الفلسطينيات والمسائلة وفق القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي وجاء إصدار هذا الكتاب كجزء من حملة المشاركة السياسية للمرأة.
اعداد تقرير ظل على تقرير دولة الاحتلال حول قضيتين: الحق في لم الشمل وتشكيل عائلة وانتهاك إسرائيل لهذا الحق الذي ضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية سيداو ووضع النساء الفلسطينيات في سجون الاحتلال بما يتناقض مع القانون الدولي الإنساني والتوصية العامة رقم ٣٠ في سيداو .تم نقاش هذه القضايا أمام لجنة سيداو في جنيف ،ووزع التقرير على هيئات رسمية ومدنية ضمن المناصرة والضغط حول مواجهة سياسة تهويد القدس وانتهاك حقوق الأسيرات الفلسطينيات .

مساعدة النساء المتضررات من الجدار ، وكمثال على ذلك تم توزيع ٣٦٢ طرد غذائي على نساء تضررن من الحرب ويعشن أوضاعا اقتصادية صعبة إبان الحرب على غزة لمساندة نساء القطاع المتضررات وشملت الحملة جميع محافظات القطاع من شمال غزة إلى جنوبها وتضمن الطرد مواد غذائية لسد جزء من احتياجات الأسر الفقيرة والمحتاجة.

رصد صورة المرأة في الأخبار المتعلقة بالسلام والأمن والغرض من هذا الرصد هو جمع البيانات وعرضها في اجتماع في اوسلو لمناقشة قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥ المتعلق بمشاركة المرأة في عمليات السلام ولتقييم التقدم المحرز على الصعيدين العالمي والإقليمي والوطني في تنفيذ القرار، وتم إدراج النتائج في التقرير السنوي ٢٠١٥ للأمين العام لمجلس الأمن. فلسطين من بين ١٥ دولة تعاني من الحروب والنزاعات المسلحة مختارة لهذا البحث، وهي: البوسنة والهرسك، قبرص، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غواتيمالا، غينيا، ليبيريا، مالي، نيبال، فلسطين، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، سيراليون، جنوب السودان، توغو، أوغندا. وشمل المسح ٨٧٦ قصة ذات صلة بالسلام والأمن نشرت في ٨٣ صحيفة رئيسية في ١٥ دولة على مدى ثلاثة أيام في أبريل عام ٢٠١٥. عرضت نتائج هذا البحث في ٧ أكتوبر ٢٠١٥ في مؤتمر حول القرار ١٣٢٥ الذي عقد في أوسلو.

لرصد صورة المرأة في الاخبار المتعلقة بالمرأة والامن والسلام والانتهاكات ضدالمراة الفلسطينية، اطلاق مشروع (المرأة في الإعلام الفلسطيني) في بداية العام ٢٠١٧ والذي استمر لمدة عام والذي يهدف وتضمن المشروع: بناء قدرات ١٥ من طلاب وطالبات الاعلام في مواضيع النوع الاجتماعي وحقوق الانسان والمرأة و القرار الاممي ١٣٢٥ بالإضافة لتدريبهم/ن على اليات ومنهجيات الرصد الإعلامي . وكتابة تقرير عن نتائج الرصد و نفيذ حملة توعوية بهدف تعزيز صورة عادلة ومتوازنة للمرأة في الإعلام وخصوصا في المجال السياسي و تقديمها كقائدة وصانعة قرار وعدم الاستمرار في تقديم الصور النمطية عنها، وتدريب ١٤ سيدة من بيت لحم والخليل على كيفية تقديم الاسعاف النفسي الاولي للنساء والاطفال في حالات الطواريء والازمات، لمدة خمسة ايام.

٣. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة للقضاء على التمييز ضد حقوق الأطفال الإناث وانتهاكها:

عملت دولة فلسطين على مجموعة من الاجراءات اللازمة للقضاء على كافة اشكال التمييز ضد حقوق الاطفال الاناث، ومن هذه الإجراءات اتخاذ تدابير لمكافحة الأعراف والممارسات الاجتماعية السلبية وزيادة الوعي باحتياجات وإمكانيات الأطفال الإناث، وتعزيز حصول الفتيات على التعليم الجيد وتنمية المهارات والتدريب، ومعالجة السلبيات في النتائج الصحية التي ترجع إلى سوء التغذية والحمل المبكر (مثل، فقر الدم) والتعرض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المنقولة جنسيًا، تنفيذ سياسات وبرامج للحد من زواج القاصرات والزواج المبكر والزواج القسري، تنفيذ سياسات وبرامج للقضاء على العنف ضد الفتيات، بما في ذلك العنف البدني والجنسي والممارسات الضارة، وتنفيذ سياسات وبرامج للقضاء على عمالة الأطفال والمستويات المفرطة من الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي الذي تضطلع به الأطفال الإناث، وتعزيز وعي الفتيات بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمشاركة فيها، وفي تفاصيل ذلك من خلال الأمثلة التالية:

بخصوص الأمثلة على تلك الاجراءات فقد تم ذكرهه مفصلاً في المحاور السابقة خاصة فيما يتعلق بالعنف الزواج المبكر، لكن يبقى أن نشير الى أنه تم تحقيق عدد من الاجراءات الخاصة بالطفل، وهي:

إنشاء المجلس الوطني للطفل بمشاركة ديوان قاضي القضاة ووزارة التنمية الاجتماعية وتم وضع استراتيجية وخطة لحماية الأسرة الفلسطينية وخاصة المرأة والطفل من خلال المجلس والمشاركين فيه من الوزارات الحكومية.

العمل على جميع الاجراءات اللازمة للانضمام إلى اتفاقية حقوق الطفل، وبدأت بالتحضيرات اللازمة لإعداد التقرير الأولي الخاص بالاتفاقية بالتعاون والتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية لاختصاصها المباشر في تطبيق أحكام الاتفاقية، وقد تم تشكيل فريق وطني من جميع المؤسسات الوطنية ذات العلاقة بهدف إعداد التقرير، وتم تسليم التقرير الأولي الخاصة بالاتفاقية إلى لجنة حقوق الطفل في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.، و يجري العمل على متابعة تنفيذ أحكام الاتفاقية بهدف تعزيز حالة حقوق الأطفال في فلسطين، وكذلك التحضير إلى مناقشة التقرير مع اللجنة بهدف الحصول على توصيات اللجنة التي ستساهم في تعزيز حقوق الأطفال الفلسطينين إناثاً وذكور، وايضاً متابعة تنفيذ أحكام البروتوكول المتعلق ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، وقد تم العمل على تشكيل فريق وطني لمتابعة تنفيذ أحكام البروتوكول والتحضير لإعداد التقرير للجنة الأممية المختصة، بهدف الاستفادة من خبرات وملاحظات هذه اللجنة في القضاء على هذه الممارسات ضد الأطفال.

مشروع رياضة من أجل فتيات فلسطين: يهدف المشروع لدعم الطفلات نفسياً من خلال تزويدهن بفرصة لممارسة الرياضة بهدف التفريغ النفسي والترويح عنهن خاصة في ظل ما تعانيه الفتيات من تمييز وعنف وانتهاك لحقوقهن في قطاع غزة من خلال ممارسات الاحتلال والثقافة الذكورية. استهدف المشروع طالبات مدارس وكالة الغوث وأمهاتهن (٢٤٠ طالبة ١٢-١٥ سنة) في قطاع غزة، حيث تم شراء معدات رياضية (تحتوي على دراجات هوائية وكرات مسلتزمات رياضية مختلفة ومواد إسعاف أولي لكل موقع)، وتنفيذ ٣ ورش للطالبات حول الزواج المبكر والصحة الإنجابية والتغذية، وتنفيذ أيام مفتوحة في كل مدرسة للطالبات وأمهاتهن، وكذلك تنفيذ بطولة تتنافس فيها المدارس المشاركة.

البعد السادس الحفاظ على البيئة وحمايتها وإصلاحها

يشمل هذا البعد الاجراءات التي اتخذنها دولة فلسطين في السياسات البيئية والحد من الكوارث ومخاطر المناخ، وعلاقتها مع تعزيز المساواة بين الجنسين، وهذا البعد يتقاطع مع مجالات اهتمام بيجين الخاصة ب (الحقوق الانسانية للمرأة، والمرأة والبيئة، والطفلة الأنثى).

١. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة لإدماج النوع الاجتماعي في السياسات البيئية:

عملت دولة فلسطين على مجموعة من الاجراءات على صعيد ادماج النوع الاجتماعي في السياسات البيئية، من خلال دعم مشاركة المرأة وقيادتها في إدارة البيئة والموارد الطبيعية وحوكمتها، وتعزيز الأدلة و رفع مستوى الوعي بشأن المخاطر البيئية والصحية الخاصة بنوع الجنس، وزيادة وصول المرأة إلى الأراضي والمياه والطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية والتحكم فيها، ولتفاصيل ذلك من خلال الأمثلة التالية:

لدعم مشاركة المرأة في قطاع البيئة وقيادتها عملت دولة فلسطين وبقرار من الرئيس في العام ٢٠١٤ على تعيين أمرأة في منصب رئيس سلطة جودة البيئة، وفي نهاية العام ٢٠١٨ تم ترقيتها الى منصب وزيرة لسلطة جودة البيئة.

لرفع مستوى الوعي بشأن المخاطر البيئية والصحية الخاصة بنوع الجنس العمل على اشراك المجتمع المحلي والإرتقاء مستويات وعيه بأهمية البيئة وبطرق عدة وباستخدام وسائل مختلفة كوسائل التواصل الاجتماعي، والتلفزة والإذاعات هذا الى جانب الزيارات الميدانية للجمعيات النسوية ومدارس البنات. حيث بلغ عدد الأندية التي تم تشكيلها في المدارس بشكل عام (٣٠٠) وفي مدارس البنات (٥٠٠)، وتم استهداف قرابة (٣٠) جمعية نسوية ببرامج التوعية البيئية التي تنفذها سلطة جودة البيئة.

لدعم زيادة وصول المرأة الى الاراضي والمياه والطاقة والموارد الطبيعية والتحكم فيها
تكليف هيئة تسوية الاراضي والمياه الصادر بموجب القرار بقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٦ الصادر بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٢، لتسجيل وتوثيق وحل جميع المسائل والخلافات المتعلقة بأي حق تصرف أو تملك أو منفعة وأية حقوق أخرى قابلة للتسجيل في الأرض والمياه في جميع الأراضي الفلسطينية التي تم شملها بأعمال التسوية واعتبار ذلك أولوية وطنية، وبتاريخ ١٩ شباط ٢٠١٩ تم توقيع مذكرة تفاهم مع هيئة تسوية الاراضي والمياه ووزارة شؤون المرأة لعقد ورش ولقاءات وندوات لتوعية النساء والفتيات الفلسطينيات بعمليات تسوية الأراضي والمياه لمعرفة حقوقهن وواجباتهن.، بما فيها تنظيم حملات إعلامية مشتركة بهدف **تعريف النساء** والفتيات **بعمليات تسوية وتسجيل الأراضي والمياه التي تقوم بها الهيئة**

تنفيذ برنامج التنمية الزراعية الذي يهدف الى إدارة مستدامة للموارد الطبيعية الزراعية ومتكيفة مع التغيرات المناخية وتعزيز إنتاج وإنتاجية وتنافسية الزراعة في الأسواق المحلية والدولية ومساهمتها في الناتج المحلي والأمن الغذائي الإجمالي وذلك من خلال المشاريع المنفذه مثل مشروع RELAP وهو مشروع استصلاح الاراضي الزراعية و ادارة الموارد ؛ والذي يهدف الى تحقيق امن غذائي و تغذوي و اقتصادي و اجتماعي لكلا الجنسن من خلال مشاريع صغيرة مدرة للدخل، والفئة المستهدفة: المزارعين و المزارعيات/ كافة

محافظات الضفة الغربية و هناك نسبة من الفئة المستهدفة تستهدف النساء بشكل خاص، مدة المشروع ٧ سنوات بدأ في العام ٢٠١٨ ، وموازنة المشروع ٢٤ مليون دولار.

٢. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة لدمج النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج للحد من مخاطر الكوارث، ومقاومة المناخ والتخفيف من تأثيراته:

عملت فلسطين على مجموعة من الاجراءات للحد من مخاطر الكوارث من خلال تعزيز وصول المرأة في حالات الكوارث إلى خدمات، مثل مدفوعات الإغاثة والتأمين ضد الكوارث والتعويضات، وتقديم و تعزيز وتنفيذ القوانين والسياسات المراعية لاعتبارات المساواة بين الجنسين ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث، ومقاومة المناخ والتخفيف من تأثيراته. ومن الأمثلة على تلك الإجراءات

لتعزيز وصول المرأة في حالات الكوارث الى الخدمات كالإغاثة والتأمين والتعويضات ضد الكوارث، تم تعويض المزارعين و المزارعات الذين تضرر من الكوارث الطبيعية من خلال صندوق درء المخاطر و التأمينات الزراعية الذي تم تأسيسه عام ٢٠١٥، والتقليل من اثر الخسائر المادية و المالية التي تعرض لها المزراعين من كلا الجنسن نتيجة للتغيرات المناخية و اثارها على حيازتهم الزراعية (نباتية و حيوانية). كما تم دعم المزارعين و المزارعات و تثبيت وجودهم على اراضيهم الزراعية، وذلك باستهداف كافة المزارعين و المزارعات المتضررين من الكوارث الطبيعية /في كافة الاراضي الفلسطينية الزراعية (في الضفة الغربية و قطاع غزة)، وبلغت الموازنة التي خصصت منذ بدأ عمل صندوق درء المخاطر و التأمينات الزراعية ٢٠١٥ حتى هذه اللحظة (٤,٧٠٠ مليون دولار).

لتعزيز السياسات والقوانين المستجيبة للمساواة بين الجنسين، وذات صلة الكوارث والمناخ، وتأثيراته، العمل على اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة للانضمام الى الاتفاقيات البيئية التالية: ١) اتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة؛ ٢)اتفاقية روتردام المتعلقة بإجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات في التجارة الدولية؛ ٣)اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ؛ ٤)اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

إعداد خطة وطنية للتكيف مع تغير المناخ وتقديمها إلى الأمانة التنفيذية لاتفاقية باريس بشأن تغير المناخ، مسترشدين بتوجهات لجنة الخبراء للدول الأقل نمواً، بحيث كانت فلسطين سادس دولة على مستوى العالم لتقديم هذه الخطة بهدف تهيئة الأجواء المواتية لتنفيذ خطط المناخ الطموحة.

إعداد تقرير حول حالة البيئة في فلسطين بدعم من برنامج الأمم المتحده للبيئة، ومن المتوقع أن يصدر التقرير في منتصف العام ٢٠١٩؛ وتقوم وزارة الخارجية والمغتربين، من خلال الكوادر الدبلوماسية، بتمثيل دولة فلسطين والمشاركة بشكل فعال في الجولات التفاوضية المتعلقة بالتحديات البيئية التي تواجه العالم، و على وجه الخصوص تغير المناخ ونقص التنوع البيولوجي والادارة السليمة بيئياً للنفايات السامة.

التأثير على المخططات الهيكلية للتجمعات الحضرية من منظور النوع الاجتماعي حيث تم تسليط الضوء على أثر النساء على المخططات الهيكلية من خلال المشاركة بالمؤتمر الدولي في الاكاوادور UNHabitat،وانجاز دليل الارشادات المتعلق بالتخطيط الحضري من منظور النوع الاجتماعي والموجه لعضوات وأعضاء الهيئات المحلية.

القسم الثالث: المؤسسات الوطنية والإجراءات

يناقش هذا القسم عمل الآلية الوطنية الرسمية المعنية في الدولة، اضافة الى الآليات العاملة الأخرى ودورها في تعزيز المساواة بين الجنسين:

١. الآلية الوطنية الحالية في الدولة وتمثلها رسمياً في المحافل الدولية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

تعتبر وزارة شؤون المرأة هي الألية الوطنية الرسمية التي تعنى بقضايا المساواة بين الجنسين، وهي أحد مكونات الحكومة الفلسطينية، وتتمتع بكافة الصلاحيات المخولة لها بموجب القانون بصفتها وزارة حكومية، وترأسها شخصية قيادية بمنصب وزيرة، وتحضر كافة اجتماعات الحكومة الرسمية، ورسالتها الاساسية تطوير الالتزام الحكومي نحو قضايا المساواة بين الجنسين، وتعزيز التشبيك مع المنظمات النسوية والدولية.

٢. علاقة الآلية الوطنية مع الفريق الوطني لأجندة التنمية المستدامة:

بالاستناد الى قرار مجلس الوزراء حول قيادة جهود تنفيذ اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ والتي جاء بموجبه تشكيل فريق وطني من المؤسسات الحكومية ذات العلاقة، ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وبقيادة مكتب رئيس الوزراء، فإن وزارة شؤون المرأة هي أحد الأعضاء في تلك اللجنة على المستوى الوطني، وتقود العمل على تحقيق الهدف الخامس المعني بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كافة النساء والفتيات، وشكلت في سبيل ذلك لجنة فنية متخصصة من المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.

٣. الآليات الرسمية القائمة لمختلف الجهات المعنية للمشاركة في تنفيذ ورصد إعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

هنك جهات حكومية رسمية تعمل وتتابع تنفيذ ورصد اعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة التنمية المستدامة، وتتمثل هذه الجهات في وزارة شؤون المرأة، ووحدات النوع الاجتماعي المنتشرة في كافة المؤسسات الحكومية، وكذلك مراكز تواصل العاملة في المحافظات على تمكين المرأة، عدا عن مساندة مجلس الوزراء ومكتب سيادة الرئيس محمود عباس لكافة الجهود الخاصة بتمكين المرأة الفلسطينية.

بالمقابل هناك الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والذي يعتبر الراعي للمؤسسات النسوية في الداخل والخارج ويقود عملية تمكين المرأة بالإتلافات ومجالس الظل للمؤسسات النسوية، ودوائر المرأة العاملة في الاتحادات الفلسطينية.

وهناك مؤسسات المجتمع المدني النسوية، أو المؤسسات التي تهتم بتعزيز العلاقة بين الجنسين، وتعمل على الضغط والمناصرة لقضايا المرأة على السياسات الحكومية، اضافة للقيام بعملية الوعي، والتوعية، وبناء القدرات في جميع المجالات.

وتعتبر المنظمات الدولية من المنظمات الداعمة والمقدمة للتعاون الفني بشكل كبير على موضوع المساواة بين الجنسين، وهنا لا بد من ذكر منظمة الأمم المتحدة للمرأة باعتبارها الذراع الرسمي للأمم المتحدة في مساعدة الدولة على تحقيق اهدافها نحو المساواة بين الجنسين، وكذلك صندوق الامم المتحدة للسكان الذي يعمل على قضايا حساسة بالنوع الاجتماعي كالعنف ضد المرأة، والصحة الانجابية.

الى ذلك فهناك وكالات دولية ودول داعمة لها اهمية كبيرة في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة وتنفيذ منهاج عمل بيجين، وأهم هذه الدول ايطاليا، وكندا، واسبانيا، والنرويج من خلال ممثلياتهم المتواجدة في فلسطين.

كما أن الجهات المعنية التالية تشارك رسميًا في آليات التنسيق الوطنية المنشأة للمساهمة في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

إعلان ومنهاج عمل بيجين

- ☐ منظمات المجتمع المدني **(نعم)**
- ☐ المنظمات المعنية بحقوق المرأة **(نعم)**
- ☐ الأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث **(نعم)**
- ☐ المنظمات الدينية
- ☐ البرلمانات/اللجان البرلمانية
- ☐ القطاع الخاص
- ☐ منظومة الأمم المتحدة (نعم)

خطة عمل التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

- ☐ منظمات المجتمع المدني **(نعم)**
- ☐ المنظمات المعنية بحقوق المرأة **(نعم)**
- ☐ الأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث **(نعم)**
- ☐ المنظمات الدينية
- ☐ البرلمانات/اللجان البرلمانية **(نعم)**
- ☐ القطاع الخاص **(نعم)**
- ☐ منظومة الأمم المتحدة **(نعم)**

☐ جهات فاعلة أخرى، يُرجى التحديد **الوكالات والممثليات الدولية**

☐ جهات فاعلة أخرى، يُرجى التحديد **الوكالات والممثليات الدولية**

٤. آليات ضمان مشاركة النساء والفتيات من المجموعات المهمشة وإبراز مخاوفهن في هذه العمليات

لتحقيق العدالة والمساواة للنساء والفتيات الفلسطينيات، سعت وزارة شؤون المرأة الى تطوير مجموعة من الأهداف التي تصب في مأسسة النوع الاجتماعي وتعزيز القضايا الحقوقية للمرأة الفلسطينية أينما تواجدت، وضمن عمل مختلف الوزارات والمؤسسات المعنية في القطاعات الرئيسية، ولا سيما الفئات المهمشة منها.

وحرصت على أن تسعى تلك الأهداف الى التأثير على تمكين النساء وخاصة المهمشات خلف الجدار الاسرائيلي أو ذوات الدخل المنخفض، وذوات الاعاقة، وجسر فجوات النوع الاجتماعي، وعلى أن تصب في تفعيل الوحدة الوطنية وتنسيق الجهود بين كافة المؤسسات، والمشاركة والحوار من أجل التوافق على أولويات العمل على المدى المتوسط والبعيد بين جميع الشركاء.

فمنذ نشأتها انتهجت وزارة شؤون المرأة منهجية العمل التشاركي في تطوير السياسات الوطنية والخطط الاستراتيجية الخاصة بتقليص فجوات النوع الاجتماعي وتحقيق المزيد من الحقوق للمرأة الفلسطينية مع مختلف القطاعات ذات العلاقة ما بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، وفي تجربة تميزت بها على مستوى المنطقة العربية.

إن توجه وزارة شؤون المرأة هذا ارتبط ارتباطا وثيقا بكون قضايا النوع الاجتماعي هي قضايا حقوقية عبر قطاعية، وتعبر عن حقوق مرتبطة بنصف المجتمع الفلسطيني وليست إطارا خاصا بعمل وزارة أو جهة دون غيرها.

وعليه ولتحقيق التغيير المنشود على واقع النساء والفتيات، كان لا بد من بناء شراكات واسعة وتوجيه العمل نحو المأسسة وتعميم المسؤولية في العمل في كل ما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي، لضمان تمتع كل إمراة وفتاة بحقوق عادلة ولدمجهن في عملية تنمية فلسطينية فاعلة وحقيقية، حيث شارك ما يقارب من ٧٠٠ شخص مختص في تحديد القضايا ذات الأولوية لتعزيز المساواة بين الجنسين

٥. مساهمة الجهات المعنية في إعداد هذا التقرير الوطني.

ارسلت كافة الجهات المعنية تقاريرها الرسمية والموثقة حسب المنهجية المتبعة للمحاور، حيث بلغت عدد المؤسسات الحكومية المشاركة ٢٠ مؤسسة، واكثر من ١٥ مؤسسة نسوية مركزية.

٦. المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات كأولوية رئيسية في الخطة/الإستراتيجية الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة:

تعتبر المساواة بين الجنسين هدفاً ذات أولوية وطنية في أجندة السياسات الوطنية، وفي عمل الحكومة الفلسطينية، وبما أن منهجية التخطيط الوطني اعتمدت على دمج اهداف التنمية المستدامة في الأولويات الوطنية، فإن الخطة الموجودة هي خطة وطنية واحدة فترتها الزمنية ستة سنوات من العام ٢٠١٧-٢٠٢٢، وقد تضمنت اجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وبعد الانتهاء من الخطط الوطنية تمت الموائمة بين الخطة الوطنية وأهداف التنمية المستدامة، حيث كانت النتيجة أن غايات الهدف الخامس هي من الأولويات الوطنية وهنا نتائج عمل، وسياسات، وتدخلات لتحقيقها.

القسم الرابع: البيانات والإحصاءات (ملحق رقم ١)

يناقش هذا القسم البيانات والاحصاءات المتوفرة ودورها في تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال انتاج واستخدام الاحصاءات المراعية للنوع الاجتماعي، فقد حققت دولة فلسطين في هذا الاطار استخدام بيانات أكثر مراعاة لاعتبارات المساواة بين الجنسين في صياغة السياسات وتنفيذ البرامج والمشاريع، وإجراء مسوحات جديدة لإنتاج معلومات أساسية وطنية بشأن مواضيع متخصصة (مثل استغلال الوقت والعنف القائم على أساس الجنس وملكية الأصول والفقر والإعاقة)، والمشاركة في بناء القدرات لتعزيز استخدام إحصاءات الجنسين (على سبيل المثال، الدورات التدريبية، والحلقات الدراسية حول التقدير الإحصائي)، وفي تفصيل ذلك:

١. أهم ثلاث مجالات لتعزيز المساواة بين الجنسين:

المجال الاول: تنفيذ مسوح وفعاليات جمع البيانات.

قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتنفيذ التعداد والمسوحات خلال السنوات الخمس الماضية ومنها:

الرقم	اسم المسح او التعداد	السنة	الملاحظة
١.	التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت	٢٠١٧	
٢.	مسح انفاق واستهلاك الاسرة	٢٠١٧	
٣.	مسح القوى العاملة	٢٠١٤،٢٠١٥،٢٠١٦،٢٠١٧،٢٠١٨	
٤.	مسح استخدام الوقت	٢٠١٣/٢٠١٢	
٥.	مسح العنف في المجتمع الفلسطيني	٢٠١٩	جاري العمل عليه
٦.	المسح الصحي متعدد المؤشرات ٢٠١٩	٢٠٢٠/٢٠١٩	جاري العمل عليه

المجال الثاني: النشر ورفع الوعي بقضايا وإحصاءات النوع الاجتماعي ومن أبرز المخرجات لأخر خمس سنوات هي:

الرقم	المخرجات	السنة
١.	مسرحية بعنوان حركة بمحلها، تظهر الفجوات في النوع الاجتماعي في قطاع العمل.	٢٠١٨
٢.	اعداد You tube حول واقع المراة الفلسطينية	٢٠١٨
٣.	بيان صحفي بمناسبة الثامن من آذار	٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩
٤.	تقرير المراة والرجل في فلسطين، اتجاهات وإحصاءات	٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨
٥.	بوستر ومطويات من بيانات مسح الوقت ٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٧
٦.	تذكرة الطالب: أرقام وإحصاءات نحو صنع مستقبل افضل - باللغة العربية	٢٠١٧

المجال الثالث: التنسيق وتعزيز البناء المؤسسي من خلال:

- تطوير نماذج لعدد من السجلات الادارية بهدف العمل على توفير بيانات من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.
- رفع كفاء العاملين في وحدات النوع الاجتماعي في مجال التدريب بالإحصاءات والمؤشرات ذات العلاقة سواء كان بالنوع الاجتماعي أو مؤشرات التنمية المستدامة وارتباطها بأجندة التنمية الوطنية.

٢. الأولويات الثلاث الأولى لتعزيز إحصاءات الجنسين الوطنية خلال السنوات الخمس القادمة:

الأولويات هي:

١- اشتقاق المزيد من المؤشرات التي تقيس مدى تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في مقدمتها اتفاقية سيداو.

٢- التركيز على توفير بيانات التنمية المستدامة المتعلقة بمؤشرات النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين.

٣- توسيع بناء الشراكات الوطنية والاقليمية وتعزيز القدرات الاحصائية لموظفي الوحدات الاحصائية من أجل توفير بيانات المؤشرات ذات العلاقة.

٣. المؤشرات المحددة لرصد التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة:

تم بناء أجندة السياسات الوطنية على أساس الأولويات التي تضع المواطن الفلسطيني في محور عملية التخطيط وأحد مرجعياتها هي أهداف التنمية المستدامة، اضافة الى الخطط الاستراتيجية القطاعية كان هناك خطة استراتيجية عبر قطاعية خاصة بالنوع الاجتماعي التي أخذت بالاعتبار التدخلات والسياسات التي تضمن تحسين واقع مشاركة النساء والتقدم نحو المساواة بين الجنسين. تم تحديد ٤٤ مؤشر من مؤشرات التنمية المستدامة ضمن أولويات أجندة السياسات الوطنية، ويتم العمل حاليا مع كافة الشركاء للانتهاء من تحديد المؤشرات الموطنة.

٤. مؤشرات الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة المؤشرات المتعلقة بالجنسين في إطار أهداف التنمية المستدامة الأخرى:

تم العمل على تقييم المؤشرات من حيث التوفر من خلال مصفوفة البيانات التي تم إعدادها من قبل الجهاز، حيث أن هناك ٧ مؤشرات من أصل ١٤ مؤشر ضمن الهدف الخامس متوفر بياناتها، ويتم العمل حاليا على إعداد نماذج جمع البيانات لتغطية باقي المؤشرات الغير متوفرة.

٥. التقسيمات التي يتم تقديمها بشكل روتيني عن طريق المسوحات الرئيسية:

العمر والجنس والتعليم والحالة الاجتماعية والموقع الجغرافي تتوفر بشكل روتيني عن طريق المسوحات الرئيسية وبشكل دائم.

* * *

ملحق رقم ١

المؤشرات الرئيسية عن واقع المراة الفلسطينية

المؤشر	ذكور	اناث	المجموع	وحدة القياس	السنة
عدد السكان الإجمالي في فلسطين	**2,433,196**	**2,348,052**	**4,781,248**	**فرد**	**٢٠١٧**
الضفة الغربية	1,470,293	1,411,664	2,881,957	فرد	٢٠١٧
قطاع غزة	962,903	936,388	1,899,291	فرد	٢٠١٧
نسبة الجنس (ذكر لكل ١٠٠ أنثى) في فلسطين	**-**	**-**	**١٠٣,٦**	**نسبة**	**٢٠١٧**
توقع البقاء على قيد الحياة عند الولادة في فلسطين	**72.7**	**75.0**	**73.8**	**سنة**	**٢٠١٧**
الضفة الغربية	73.0	75.3	٧٤,١	سنة	٢٠١٧
قطاع غزة	72.3	74.5	٧٣,٤	سنة	٢٠١٧
التوزيع النسبي للأسر في فلسطين حسب جنس رب الاسرة	**٩٠,٠**	**١٠,٠**	**١٠٠**	**نسبة**	**٢٠١٧**
الضفة الغربية	٨٩,٦	١٠,٤	١٠٠	نسبة	٢٠١٧
قطاع غزة	٩٠,٦	9.4	100	نسبة	٢٠١٧
معدل معرفة القراءة والكتابة بين السكان (١٥ سنة فأكثر) في فلسطين	**٩٨,٣**	**٩٥,٠**	**٩٧,٠**	**معدل**	**٢٠١٧**
معدل التسرب في المرحلة الأساسية في فلسطين	**٠,٨٩**	**0.53**	**0.71**	**معدل**	**٢٠/٢٠١٦ ١٧**
معدل التسرب في المرحلة الثانوية في فلسطين	**٢,٤٨**	**2.41**	**2.44**	**معدل**	**٢٠/٢٠١٦ ١٧**
المعلمون في المدارس الحكومية في فلسطين	**١٦,٣٣٣**	**٢٢,٦٩٣**	**39,026**	**معلم**	**٢٠/٢٠١٧ ١٨**
النساء والرجال الأطباء البشريون في فلسطين	**٨٣,٠**	**١٧,٠**	**١٠٠**	**نسبة**	**٢٠١٧**
الضفة الغربية	٧٩,٢	٢٠,٨	١٠٠	نسبة	٢٠١٧
قطاع غزة	٨٦,٧	١٣,٣	١٠٠	نسبة	٢٠١٧
النساء والرجال الصيادلة في فلسطين	**٣٩,٨**	**٦٠,٢**	**١٠٠**	**نسبة**	**٢٠١٧**
الضفة الغربية	٣٩,١	٦٠,٩	١٠٠	نسبة	٢٠١٧
قطاع غزة	٤٠,٨	٥٩,٢	١٠٠	نسبة	٢٠١٧
نسبة الأفراد ذوي الإعاقة في فلسطين	**٢,٣**	**١,٩**	**٢,١**	**نسبة**	**٢٠١٧**
الضفة الغربية	١,٩	١,٦	١,٨	نسبة	٢٠١٧
قطاع غزة	٢,٩	٢,٣	٢,٦	نسبة	٢٠١٧

المؤشر	ذكور	اناث	المجموع	وحدة القياس	السنة
نسبة الأفراد المشاركون في القوى العاملة (١٥ سنة فأكثر) في فلسطين	**71.6**	١٩,٢	**45.7**	**نسبة**	**٢٠١٧**
معدل البطالة للأفراد (١٥ سنة فأكثر) في فلسطين	٢٣,٢	**48.2**	٢٨,٤	**معدل**	**٢٠١٧**
نسبة النساء (٢٠-٢٤ سنة) اللواتي انجبن مولوداً قبل بلوغهن ١٨ سنة في فلسطين	**-**	**22.0**	**-**	**نسبة**	**٢٠١٧**
الضفة الغربية	-	١٩,٦	-	نسبة	٢٠١٧
قطاع غزة	-	٢٥,١	-	نسبة	٢٠١٧
نسبة الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري في فلسطين	٢٨,٨	**٢٩,٧**	**٢٩,٢**	**نسبة**	**٢٠١٧**
الضفة الغربية	١٣,٣	١٤,٤	١٣,٩	نسبة	٢٠١٧
قطاع غزة	٥٢,٣	٥٣,٨	٥٣,٠	نسبة	٢٠١٧
النساء والرجال في الهيئات المحلية في الضفة الغربية	٧٨,٨	**٢١,٢**	**١٠٠**	**نسبة**	**٢٠١/٢٠١٧ ٨**
النساء والرجال في القضاء في فلسطين	٨١,٧	**١٨,٣**	**١٠٠**	**نسبة**	**٢٠١٧**
الضفة الغربية	180.	١٩,٩	١٠٠	نسبة	٢٠١٧
قطاع غزة	٨٩,٧	١٠,٣	١٠٠	نسبة	٢٠١٧